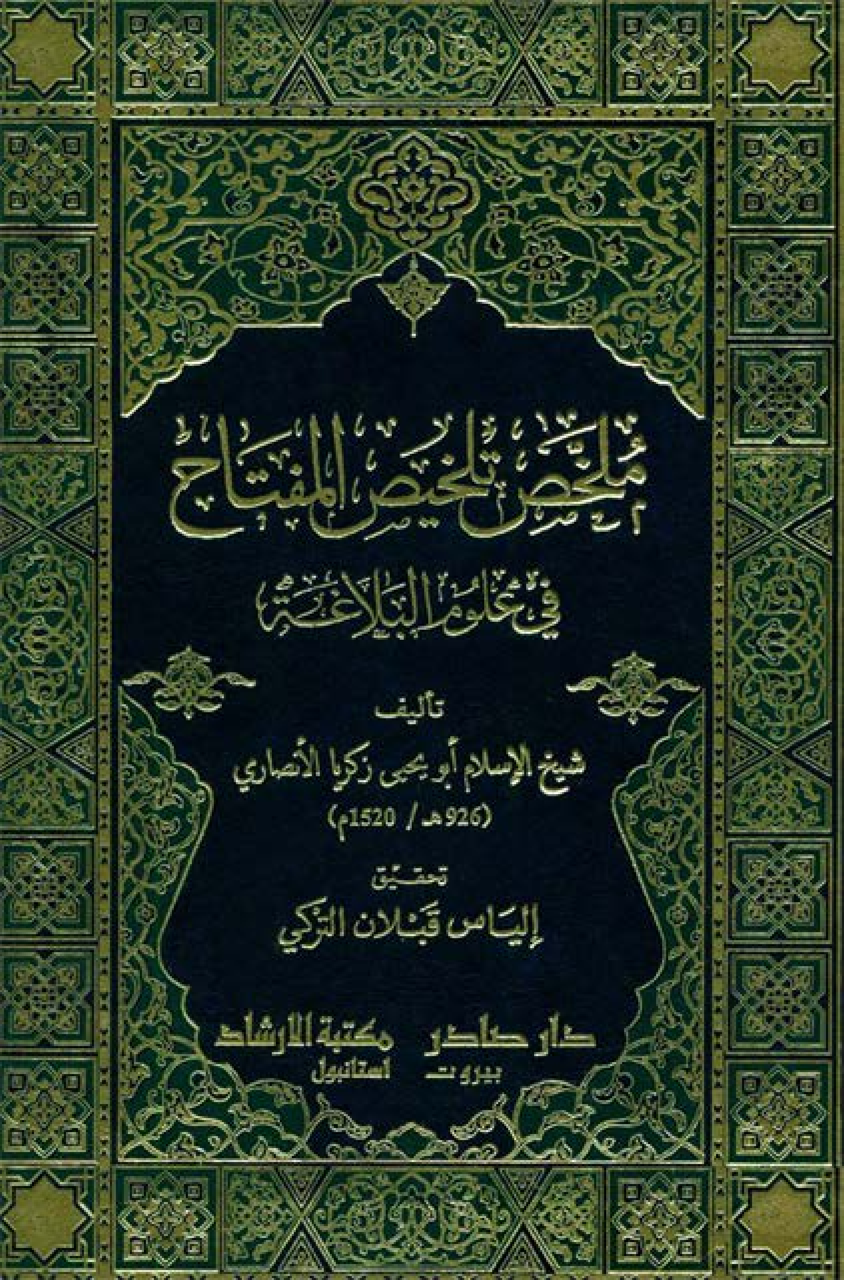
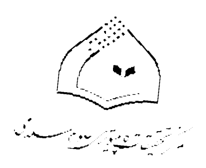


ملخص تلخيص المفتاح
في علوم البلاغة
تأليف
شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري
(926هـ/ 1520م)
تحقيق
إلياس قبلان التركي
دار صادر
بيروت
مكتبة الإرشاد
استانبول


ملخص تلخيص المفتاح
في علوم البلاغة



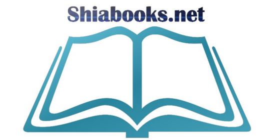
مُلخّص تلخيص المفتاح

في علوم البلاغة

تأليف

شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري

(926 هـ / 1520م)



تحقيق

إلياس قبلان التركي

دار صادر
بيروت

مكتبة الارشاد
استانبول

الطبعة الأولى

1429هـ - 2008م

Mulahhas Talhis al-Muftah
(Zakariyya al-Anṣārī)
p. 192 - s. 17.5x25,cm

ISBN 978-9953-13-181-8



دار صادر
تأسست سنة 1863

دار صادر / بيروت
ص . ب ١٠ بيروت ، لبنان
© DAR SADER Publishers
P.O.B. 10 Beirut, Lebanon
Fax: (961) 4.910270
e-mail: dsp@darsader.com

مكتبة الإرشاد / استانبول
© IRŞAD KITAP YAYIN DAĞITIM
Divanyolu, Klodfarer Cad. Fırat Apt. No. 16/3
Çemberlitaş - Eminönü, İstanbul 34122
Tel: (90-212) 638 16 33 / 34
Fax: (90-212) 638 17 00
e-mail: info@irsad.com.tr

مقدمة المحقق

الحمدُ لله على ما أنعم، وعلَّم من البيان ما لم نعلم، والصّلاة والسّلامُ على سيدنا محمد خير مَن نطق بالصواب، وأفضل مَن أُوتي الحكمةَ، وفصلَ الخطاب، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار.

أمَّا بعد، فعلم البلاغة من أهم العلوم التي تساعدُ على فهم القرآن الكريم بحقه، ولذا اهتم العلماء في القديم والحديث في التأليف والتدريس فيه. ومن أهم الكتب في هذا العلم «مفتاح العلوم» للسكاكي المتوفى سنة (626 هـ). واختصره الإمام محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني المتوفى سنة (739 هـ) وسمَّاه «تلخيص المفتاح»، وأكبَّ العلماءُ على هذا الكتاب شرحاً وتوضيحاً حتى اختصره أبو يحيى زكريا الأنصاري وسمَّاه «ملخص تلخيص المفتاح» باختصار حسن. ونشر هذا الكتاب في سنة (1330 هـ/ 1912 م) بمصر في المطبعة الجمالية، رمزنا له بـ«ج». وقال الناشر في الكتاب ما نصه: «تنبيه؛ حيث إنه لم يكن لهذا الملخص أصل صحيح خال من التحريف، فقد تكلَّفنا مصاعب جمة في تصحيحه وتحريره على بعض أفاضل من علماء الأزهر الشريف...». وطبع أيضاً بالمطبعة العامرية بدون تاريخ رمزنا له بـ«ع»، وجعلنا هذين النُّسختين أصلاً لتحقيق هذا الكتاب. وإتماماً للفائدة ادخلنا مقدمة في «علم البلاغة والمعاني والبيان والبديع»، وعلقنا على الكتاب تعليقات من «مختصر المعاني» لمسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدّين التفتازاني لتكثير الفائدة، وزدنا في آخر الكتاب «خلاصة البلاغة». ووضعنا العناوين بين { }.

والله نسألُ أن يكون هذا العمل مقبولاً ومفيداً، وبالله التوفيق.

إلياس قبلان

قونيا / 2007 م



ترجمة المؤلف

هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى شيخ الإسلام، قاض ومفسر، من حفاظ الحديث الشريف.

وُلد (823 هـ = 1420 م) في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلّم في القاهرة وكفّ بصره سنة 906 هـ.

نشأ فقيراً معدماً.

وكان يجوع في الجامع، فيخرج بالليل يلتقطُ قشور البطيخ، فيغسلها ويأكلها، ولمّا ظهر فضلّه تتابعت إليه الهدايا والعطايا، بحيث كان له قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم، فجمع نفائس الكتب، ورفد عليه القارئون علماً ومالاً.

وولاه السلطان قايتباي الجركسي (826 هـ - 901 هـ) قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح.

ولّما ولي رأى من السلطان عدولاً عن الحقّ في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن تُوفي سنة (926 هـ / 1520 م).

مؤلفاته

1 ـ «تحفة نجباء العصر في أحكام النّون الساكنة والتنوين والمد والقصر»، وهو مختصر في أحكام التجويد.

2ـ «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» في التجويد.

3ـ «فتح الرحمن» في التفسير.

4ـ «تحفة الباري على صحيح البخاري».

5ـ «فتح الجليل» تعليق على تفسير البيضاوي.

6ـ «شرح إيساغوجي» في المنطق.

7 ـ «شرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث .

8ـ «شرح شذور الذهب» في النحو .

9ـ «اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» رسالة .

10ـ «فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام» .

11ـ «تنقيح تحرير اللباب» فقه .

12ـ «غاية الوصول» في أصول الفقه .

13ـ «لب الأصول» اختصره من جمع الجوامع .

14ـ «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» .

15ـ «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» فقه .

16ـ «منهج الطلاب» في الفقه .

17ـ «الزبدة الرائقة» رسالة في شرح البردة»[1] .

---

1 انظر: الأعلام 3/ 46؛ وشرح المقدمة الجزرية في علم التجويد بتحقيق الدكتور نسيب نشاوي 23-28.

نموذج من النسخ

ملخص تلخيص المفتاح

في

علوم البلاغة

— لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري رحمه الله —

(وتليه)

(منظومة في البلاغة لابن الشحنة رضي الله عنه)

(الطبعة الاولى سنة ١٣٣٠ هـ — ١٩١٢ م)

﴿ قد حصل طبعه على نفقة محمد محمد مرسى بالازهر ﴾
وجعل ثلث ثمنه مساعدة لجمعية الهلال الاحمر

(ثمن النسخة ١٠ مليمات)

﴿ تنبيه ﴾ حيث انه لم يكن لهذا الملخص أصل صحيح خال من التحريف فقد تكلفنا مشاعب جمة في تصحيحه وتحريره على بعض أفاضل من علماء الازهر الشريف . واتماما للفائدة قد بذلنا الجهد في ضبط وتصحيح منظومة ابن الشحنة التي هي خير ما نظم في علوم البلاغة وألحقناها به خدمة للعلم وأهله فحقوق الطبع على هذا محفوظة لنا

— طبع بالمطبعة الجمالية — بمصر —

غلاف الكتاب من نسخة الجمالية



الحمد لله على نعمائه والصلاة على محمد أفضل أنبيائه وعلى آله وأصحابه كرام أحبائه (وبعد) فهذا ملخص تلخيص المفتاح والملتمس ممن اطلع على عيبه الاصلاح والمسئول من الله أن يوفقني الى الفلاح وهو مرتب على مقدمة وثلاثة فنون . أما المقدمة ففي بعض المعاني المستحقة للتقديم

﴿ مقدمة ﴾

الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس قيل ومن الكراهة في السمع وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد اللفظي والمعنوي مع فصاحتها قيل ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح

* والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز وما يقرب حد الاعجاز وأسفل وهو ما التحق مادونه بأصوات الحيوانات عند البلغاء وبينهما مراتب كثيرة ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

أول الكتاب من نسخة الجمالية

المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر الثاني ومنه السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على الحرف الاخير وهو مطرف ان اختلفا في الوزن وان لم يختلفا فان كان ما في أحد القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فترصيع والا فتواز قيل أحسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية أو الثالثة وقيل السجع غير مختص بالنثر * ومنه الموازنة وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية فان كان ما في أحد القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى خص باسم المماثلة ومنه القلب وهو أن يكون الكلام بحيث اذا قلبته كان الحاصل هو هذا الكلام ومنه التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح الوزن والمعنى على الوقوف على كل منهما ومنه لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في القافية أو السجع وأصل الحسن في هذا الباب أن يكون اللفظ تابعا للمعنى دون العكس والحمد لله على الانعام وعلى رسوله أفضل التحية والسلام



آخر الكتاب من نسخة الجمالية

﴿ كتاب ﴾

ملخص تلخيص المفتاح فى علوم البلاغه للامام

العلامة المحقق الفهامة شيخ الاسلام

أبى يحيى زكريا الانصارى

نفع الله بعلومه

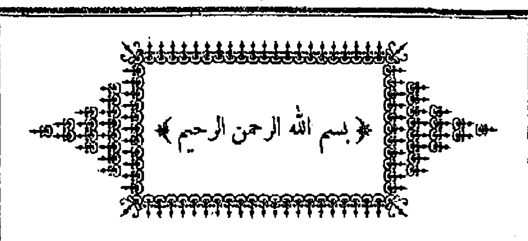
آمين

﴿ طبع ﴾

﴿ على نفقة حضرة الشيخ مصطفى تاج الكتبى بطنطا بجوار الجامع ﴾

﴿ الاحمدى بالمطبعة العامرة الشرقية لصاحبها حسين افندى شرف ﴾

غلاف الكتاب من نسخة العامرية



﴿الحمد﴾ لله على نعمائه والصلاة على محمد أفضل أنبيائه وعلى آله وأصحابه
كرام أحبائه ﴿وبعد﴾ فهذا ملخص تلخيص المفتاح والملتمس ممن اطلع
على عيبه الاصلاح والمسؤل من الله أن يوفقني الى الفلاح وهو مرتب على مقدمة
وثلاثة فنون أما المقدمة ففي بعض المعاني المستحقة للتقديم

﴿الفصاحة﴾ في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس قيل
ومن الكراهة في السمع * وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات
والتعقيد اللفظي والمعنوي مع فصاحتها قيل ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات
* وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ﴿والبلاغة﴾
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ولها طرفان * أعلى وهو حد الاعجاز
وما يقرب حد الاعجاز * وأسفل وهو ما التحق مادونه باصوات الحيوانات عند
البلغاء وبينهما مراتب كثيرة ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا * وفي المتكلم
ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فبعلم المعاني يعرف مطابقة الكلام لمقتضى
الحال وبعلم البيان يحترز عن التعقيد المعنوي وبعلم البديع يعرف وجوه التحسين
وقد يسمى الجميع علم البيان والبعض يسمى الأخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿الفن الاول في علم المعاني﴾

وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال وأبوابه

أول الكتاب من نسخة العامرية

﴿ ١٨ ﴾

في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر الثاني * ومنه السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على الحرف الاخير وهو مطرف ان اختلفا في الوزن وان لم يختلفا فان كان مافي احدى القرينتين او أكثره مثل مايقابله من الاخرى فترصيع والا فتواز قيل أحسن السجع ماتساوت قرائنه ثم ماطالت قرينته الثانية أو الثالثة وقيل السجع غير مختص بالنثر * ومنه الموازنة وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية فان كان مافي احدى القرينتين أو أكثره مثل مايقابله من الاخرى خص باسم المماثلة * ومنه القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته كان الحاصل هو هذا الكلام * ومنه التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح الوزن والمعنى على الوقوف على كل منهما * ومنه لزوم مالايلزم وهو ان يجيء قبل حرف الروي او مافي معناه من الفاصلة ماليس بلازم في القافية او السجع واصل الحسن في هذا الباب ان يكون الالفاظ تابعة للمعنى دون العكس * والحمد لله على الانعام وعلى رسوله أفضل التحية والسلام

﴿ ١٩ ﴾

﴿ يقول مصححه الراجي عفو ربه الكريم ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ﴾

حمدا لمن خلص قلوب أحبابه وصفاها ففازت بكشف أستار حجب الاسرار عن مغزاها ومرماها وصلاة وسلاما على مفتاح الخيرات سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الثقات ﴿ وبعد ﴾ فقد تم طبع تلخيص تلخيص المفتاح لشيخ الاسلام على الاطلاق علم التحقيق الحجة بالاجماع والاتفاق أبي يحيى زكريا الانصاري عليه رحمة الرحيم البارى بالمطبعة العامرة الشرفية بشارع خرنفش مصر المحمية في عام ألف وثلثمائة وسبعة وعشرين من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام ما جادت الليالي تلوها الايام آمين

آخر الكتاب من نسخة العامرية

تاريخ علم البلاغة

كان هذا العلم منثوراً في كتب تفسير القرآن عند بيان إعجازه وفي كتب شرح الشعر ونقده ومحاضرات الأدباء منذ أثناء القرن الثاني من الهجرة. فألّف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة 144 هـ كتاب «مجاز القرآن»، وألّف الجاحظ عمرو بن بحر المتوفى سنة 344 هـ كتباً كثيرةً في الأدب. وكان بعض هذا العلم منثوراً أيضاً في كتب النحو مثل «كتاب سيبويه». ولم يخص بالتأليف إلاّ في أواخر القرن الثالث إذ ألّف عبدالله بن المعتز الخليفة العباسي (المولود سنة 247 هـ والمتوفى سنة 296 هـ قتيلاً بعد أن بويع له بالخلافة ومكث يوماً واحداً خليفة) كتاب «البديع» أودعه سبعة عشر نوعاً وعدّ الاستعارة منه.

ثم جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ، فألّف كتابيْه: «دلائل الإعجاز» في علم المعاني و«أسرار البلاغة» في علم البيان، فكانا أول كتابَين ميّزا هذا العلم عن غيره. ولكنهما كانا غير ملخصَين، ولا تامَّي الترتيب. فهما مثل در متناثر كنزه لينظم منه صاحبه عقداً عند تأخيه. فانبرى سراج الدين يوسف بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي المعتزلي (555 هـ - 626 هـ) إلى نظم تلك الدرر. فألّف كتابه العجيب المسمّى «مفتاح العلوم في علوم العربية»، وأودع القسم الثالث منه، الذي هو المقصود من التأليف، مسائل البلاغة ودوّنها على طريقة علمية صالحة للتدريس والضبط. فكان الكتاب الوحيد الذي اقتبسه من كتابَي الشيخ عبد القاهر، ومن «مسائل الكشاف في تفسير القرآن» للزمخشري. فأصبح عمدة الطالبين لهذا العلم، وتتابع الأدباء بعده للتأليف في هذا العلم الجليل.

مقدمة في الفصاحة والبلاغة والأسلوب

الفصاحة

الفصاحة : الظهور والبيان ، تقول : أَفْصَحَ الصُّبْحُ إِذَا ظَهَرَ. والكلامُ الفصيحُ ما كان واضحَ المعنى ، سَهلَ اللفظِ ، جَيِّدَ السَّبْك . ولهذا وجَب أن تكون كلُّ كلمةٍ فيه جاريةً على القياس الصرفي[1] ، بينةً في معناها ، مفهومةً عَذْبَةً سَلِسَةً .

وإنما تكونُ الكلمة كذالك إذا كانت مألوفَةَ الاستعمال بين الناهبين من الكُتَّاب والشعراء ؛ لأنها لم تَتَداولها ألسنتُهم ، ولم تَجْرِ بها أقلامهم ، إلا لمكانها من الحُسن باستكمالها جميعَ ما تقدمَ من نعوت الجودة وصفات الجمال .

والذوقُ السليمُ هو العُمدَةُ في معرفةِ حُسنِ الكلمات وسَلاسَتِها ، وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه ؛ لأن الألفاظَ أصواتٌ ، فالذي يطْرِبُ لصَوْت البُلبُل ، ويَنْفِر من أصوات البُوم والغِرْبَان ، يَنْبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة مُتَنَافِرَة الحروف[2] . ألا ترى أن كلمتي «الْمُزنة» و«الدِّيمة» للسحابة الْمُمْطِرة ، كلتاهما سَهلَة عذْبَةٌ يسكن إليها السمع ، بخلاف كلمة «البُعَاق» التي في معناها ؛ فإنها قبيحة تَصُكُّ الآذان . وأمثال ذلك كثير في مُفردات اللغة تستطيع أن تُدْركه بذَوْقِك .

ويشترط في فصاحة التركيب فوقَ جَرَيَانِ كلماته على القياس الصحيح وسهولتِها أن يسلم من ضَعفِ التأليفِ، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردَة كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً في قول سيدنا حَسانَ رضي الله عنه[3] :

---

1 فقول المتنبي :

فلا يُبرم الأمر الذي هو حالل   ولا يحلل الأمر الذي هو يبرم

غير فصيح ؛ لأنه اشتمل على كلمتين غير جاريتين على القياس الصرفي ، وهما حالل ، ويحلل . فإن القياس حالّ ويحلّ بالإدغام .

2 تنافر الحروف : وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع وصعوبة أدائها باللسان ، ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم المكتسب بالنظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم .

3 هو شاعر رسول الله ﷺ ، أجمعت العرب على أنه أشعر أهل المدر . قيل : إنه عاش 120 سنة ، 60 في الجاهلية و 60 في الإسلام ، وتوفي سنة 54هـ .

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً   مِنَ الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[1]

فإن الضمير في «مجده» راجع إلى «مُطعما» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، وفي الرتبة؛ لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

ويشترط أن يسلم التركيب من تنافر الكلامات، فلا يكون اتصالَ بعضها ببعض مما يُسبِّب ثِقلاً على السمع، وصُعوبَة أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وقَبْرُ حربٍ بِمكانٍ قَفْرُ   وليْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[2]

قيل: إن هذا البيتَ لا يَتَهَيَّأُ لأحد لأن يُنْشِدَهُ ثلاثَ مراتٍ متوالياتٍ دونَ أن يَتَتَعْتَعَ[3]، لأن اجتماعَ كلماته وقُربَ مخارج حروفها، يُحْدِثَانِ ثِقَلاً ظاهراً، مع أن كل كلمة منه لو أُخذت وحدها كانت غير مُستَكْرَهةٍ ولا ثقيلة.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خَفِيَّ الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات، التي يجب أن تتجاوزَ ويتصلَ بعضها ببعض، فإذا قلتَ: «ما قرأ إلا واحداً محمدٌ مع كتاباً أخيه» كان هذا الكلام غيرَ فصيح لضعفِ تأليفه، إذ أصله «ما قرأ محمدٌ مع أخيه إلا كتاباً واحداً»، فقُدِّمت الصفة على الموصوف، وفُصل بين المتلازمين، وهما أداةُ الاستثناء والمستثنى، والمضافُ والمضافُ إليه. ويشبه ذلك قول أبي الطِّيب المتنبي[4]:

أَنَّـى يَـكُـونُ أَبَـا الْـبَـرِيَّـةِ آدَمٌ   وَأَبُوكَ وَالثَّقَلاَنِ أَنْتَ مُحمدُ؟[5]

والوضع الصحيح أن يقول: كيف يكون آدم أبا البرية ... وأبوك محمد، وأنت

---

1 هو مطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين، وكان يذب عن النبي ﷺ. ومعنى البيت: أنه لو كان مجد الإنسان أو شرفه سبباً لطول حياته وخلوده في هذه الدنيا، لكان مطعم بن عدي أولى الناس بالخلود؛ لأنه حاز من المجد والسؤدد ما لم يحزه غيره.

2 البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ولعله مصنوع.

3 تتعتع في الكلام: تردد فيه من حصر أو عي.

4 أبو الطيب المتنبي: هو أحمد بن الحسين الشاعر الطائر الصيت، كان من المطلعين على غريب اللغة، وشعره غاية في الجودة، يمتاز بالحكمة وضرب الأمثال وشرح أسرار النفوس، ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة سنة 303هـ، وتوفي سنة 354هـ.

5 الثقلان: الإنس والجن، والبيت من قصيدة طويلة في مدح شجاع بن محمد الطائي.

الثقلان؟ يعني أنه قد جَمَعَ ما في الخليقة من الفضل والكمال، فقد فَصَلَ بين المبتدأ والخبر، وهما «أبوك محمد»، وقدَّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في قوله «والثقلان أنت»؛ على أنه بعد التعسف لم يسلم كلامُه من سُخف وهَذر.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي، وهو أن يَعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلماتٍ في غير معانيها الحقيقية، فيُسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يُريده، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع. مثال ذلك: أن كلمة اللسان تُطلق أحياناً ويُراد بها اللغة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[1] أي ناطقاً بلغة قومه، وهذا استعمال صحيح فصيح، فإذا استَعْمَلَ إنسانٌ هذه الكلمةَ في «الجاسوس»، وقال: «بَثَّ الحاكم ألسنته في المدينة» كان مخطئاً، وكان في كلامه تعقيدٌ معنوي، ومن ذلك قول امرئ القيس[2] في وَصْفِ فرس:

وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِر[3]

الْخَيفانةُ في الأصل الجرادة، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من ضعف. أما وصف هذه الفرس بأن شَعر ناصيتها طويلٌ كَسعف النخل يُغَطِّي وجهه، فغير مقبول؛ لأن المعروف عند العرب أن شعرَ الناصية إذا غَطَّى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة. ومن العقيد المعنوي قول أبي تَمَّام[4]:

جَذَبْتُ نَدَاهُ غدوةَ السَّبْتِ جَذْبَةً فخر صَرِيعاً بينَ أَيْدِي القصائد[5]

فإنه ما سكتَ حتى جعل كرم ممدوحه يَخرُّ صريعاً وهذا من أقبح الكلام.

---

1 إبراهيم: 4.

2 هو رأس شعراء الجاهلية وقائدهم إلى الافتنان في أبواب الشعر وضروبه، ولد سنة 130 ق. هـ، وآباؤه من أشارف كندة وملوكها، وتوفي سنة 80 ق. هـ، وله المعلقة المشهورة.

3 الروع: الفزع، والسعف جمع سعفة: وهي غصن النخل.

4 أبو تمام: هو حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور. كان واحد عصره في الغوص وراء المعاني وفصاحة الشعر وكثرة المحفوظ، وتوفي بالموصل سنة 231 هـ.

5 الندى: الجود. وخر صريعاً: سقط على الأرض.

البلاغة

أما البلاغةُ فهي تأديةُ المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة ، لها في النفس أثر خلاب ، مع ملاءمة كلِّ كلام للموطن الذي يُقالُ فيه ، والأشخاص الذين يُخاطَبون .

فليست البلاغةُ قبلَ كل شيء إلاّ فنّاً من الفنون يَعْتمِد على صفاء الاستعداد الفِطري ودقة إدراك الجمال ، وتبيّن الفروق الخفية بين صنوف الأساليب . وللمرانة يدٌ لا تُجحَد في تكوين الذوق الفنّي ، وتنشيط المواهب الفاترة ، ولا بد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب ، والتَّملؤ من نَميره الفياض ، ونقدِ الآثار الأدبية والموازنة بينها ، وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسناً ويقبح ما يَعُدُّه قبيحاً .

وليس هناك من فرق بين البليغ والرّسام إلا أنّ هذا يتناول المسموع من الكلام ، وذلك يُشاكل بين المرئي من الألوان والأشكال ، أما في غير ذلك فهما سواء ، فالرّسام إذا همَّ برسم صورة فكّر في الألوان الملائمة لها ، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تَخْتَلِب الأبصار وتُثير الوجدان ، والبليغ إذا أراد أن يُنشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكّر في أجزائها ، ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على السمع ، وأكثرها اتصالاً بموضوعه ، ثم أقواها أثراً في نفوس سامعيه وأروعَها جمالاً .

فعناصر البلاغة إذاً لفظٌ ومعنًى وتأليفٌ للألفاظ يَمْنَحَهَا قُوة وتأثيراً وحُسناً . ثم دقةٌ في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنَّزْعةِ النفسية التي تَتَمَلَّكهم وتُسَيْطِرُ على نفوسهم ، فرُبَّ كلمة حَسُنت في موطن ثم كانت نابية مُستَكْرَهةً في غيره . وقديماً كرِهَ الأُدباء كلمة «أيضاً» وعَدُّوها من ألفاظ العلماء فلم تَجْرِ بها أقلامهم في شعر أو نثر حتى ظَهَرَ بينهم من قال :

رُبَّ ورقَاء هَتُوفٍ في الضُّحا ... ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ[1]

ذَكَرت إلْفاً ودهْراً سَالِفاً ... فَبَكت حُزناً فَهَاجت حَزَنِي[2]

فَبُكَائي رُبَّمَا أرَّقَها ... وبُكَاها رُبَّمَا أرَّقَني[3]

---

1 الورقاء : الحمامة في لونها بياض إلى سواد . والهتوف : كثيرة الصياح . والشجو : الهم والحزن . والصدح : رفع الصوت بالغناء ، والفنن : الغصن .

2 الإلف : الأليف .

3 الأرق : السهر ، وأرقها : أسهرها .

ولقد تشكو فما أفهمُها ولقد أشكو فما تفهمُني

غيرَ أنّي بالجَوى أعرِفُها وهْيَ «أيضاً» بالْجوَى تعرِفُني

فوَضَعَ «أيضاً» في مكان لا يتطلب سواها ولا يتقبل غيرها، وكان لها من الروعة والْحُسن في نفس الأديب ما يَعْجِزُ عنه البيان.

ورُبَّ كلامٍ كان في نفسه حَسَناً خلاباً حتى إذا جاء في غير مكانه، وسقَطَ في غير مَسْقَطِه، خرج عن حدّ البلاغة، وكان غَرَضاً لسهام الناقدين.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي لكافور الإخشيدي[1] في أول قصيدة مدحه بها:

كَفَى بكَ داءً أن ترى الموتَ شافياً وحَسْبُ الْمَنَايا أن يَكُنَّ أَمانيا[2]

وقوله في مدحه:

وَما طَرَبي لَمَّا رأيتُك بِدعةً لقد كنتُ أَرْجُو أن أراكَ فأطْرَبُ

قال الواحدي[3]: هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنه يقول: طَرِبْتُ عند رؤيتك كما يَطْرَبُ الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جِنّي[4]: لما قرأت على أبي الطيب هذا البيت قلتُ له: ما زِدتَ على أن جعلتَ الرجل قِرْداً، فَضَحِكَ. ونرى أن المتنبي كان يَغْلي صَدْرُه حِقداً على كافور وعلى الأيام التي ألجأَته إلى مدحه؛ فكانت تَفِر من لسانه كلماتُ لا يستطيع احتباسَها؛ وقديماً زَلَّ الشعراء لمعنى أو كلمة نَفَّرت سامعيهم، فأخرجت كلامهم عن حد البلاغة، فقد حَكَوا أن أبا النجم[5] دخل على هشام ابن عبد الملك وأنشده:

---

1 كافور الإخشيدي: هو الأمير المشهور صاحبُ المتنبي، وكان عبداً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312 هـ فنسب إليه وأعتقه، فترقى عنده، وما زالت همته تسمو به حتى ملك مصر سنة 355 هـ، وكان من شجاعته فطناً ذكياً حسن السياسة، وتوفي بالقاهرة سنة 357 هـ.

2 كفى بك: أي كفاك فالباء زائدة، والمنايا: جمع منية وهي الموت، والأماني: جمع أمنية وهي الشيء الذي تتمناه؛ يخاطب أبو الطيب نفسه ويقول: كفاك داء رؤيتك الموت شافياً لك، وكفى المنية أن تكون شيئاً تتمناه.

3 الواحدي: مفسر عالم بالأدب، مولده ووفاته بنيسابور، وكتبه البسيط والوسيط والوجيز في التفسير مخطوطة، وشرحه لديوان المتنبي مطبوع توفي سنة 468 هـ.

4 ابن جني: هو من أئمة النحو والعربية ولد في الموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ: ومن مؤلفاته الخصائص في اللغة، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني.

5 أبو النجم: هو الفضل بن قدامة، وهو من رجال الإسلام، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار طويلة، وكانت وفاته آخر دولة بني أمية.

صَفراءُ قد كادَت ولَمَّا تَفعَلِ   كأنَّهَا في الأُفقِ عينُ الأحولِ[1]

وكان هشام أحْوَلَ فأمر بحبسه .

ومدح جرير[2] عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها :

«أتَصْحُو أمْ فؤادُكَ غَيْرُ صَاحِ»

فاستنكر عبدُ الملك هذا الابتداء وقال له : بل فؤادك أنت .

ونَعَى علماء الأدب على البُحتري[3] أن يبدأ قصيدةً يُنشدها أمامَ ممدوحه بقوله :

«لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُهْ» .

وعابوا على المتنبي قولَهُ في رثاء أُمّ سيف الدولة[4] :

صلاةُ اللهِ خالِقِنَا حَنوطٌ   عَلَى الْوَجْهِ المكفَّنِ بِالْجَمَالِ[5]

قال ابنُ وَكِيع[6] : إن وصفه أمَّ الملك بجمال الوجه غيرُ مختار .

وفي الحق أن المتنبي كان جريئاً في مخاطبة الملوك ، ولعل لعظم نفسه وعبقريَّته شأناً في هذا الشذوذ .

إذن لا بد للبليغ أولاً من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه ، وهذه يجب أن تكون صادقة ذاتَ قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامةِ النظر ودقة الذوق ، وتنسيق المعاني وحسن ترتيبها ، فإذا تم له ذلك عَمَدَ إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة ، فألف بينها

---

1 قيل : هذا البيت في وصف الشمس ، والأحول : من بعينه حول ، وهو ظهور البياض في مؤخر العين ، ويكون السواد من قبل المحاق .

2 جرير : هو ابن عطية التميمي ، أحد الشعراء الثلاثة المقدمين في دولة بني أمية ، وهم : الأخطل ، وجرير ، والفرزدق ، وقد فاق صاحبيه في بعض فنون الشعر ، وتوفي سنة 110 هـ .

3 البحتري : شاعر مطبوع من شعراء الدولة العباسية ، سئل أبو العلاء المعري : من أشعر الثلاثة : أبو تمام أم البحتري أم المتنبي ؟ فقال : أبو تمام والمتنبي حكيمان ، وإنما الشاعر البحتري . وكانت ولادته بمنبج (وهي بلدة قديمة بين حلب والفرات) ، وتوفي بها سنة 284 هـ .

4 سيف الدولة : هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان ، كان ملكاً على حلب ، وكان أديباً شاعراً مجيداً محباً لجيد الشعر شديد الاهتزاز له ؛ قيل : لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع ببابه من الشعراء ، وقد انقطع المتنبي إليه وخصه بمدائحه . وكانت ولادته سنة 303 هـ وهي سنة ولادة المتنبي ، ووفاته سنة 356 هـ بعد مقتل المتنبي بسنتين .

5 الصلاة : الرحمة ، والحنوط : طيب يخلط للميت . يدعو لها بأن تكون رحمة الله لها بمنزلة الحنوط للميت .

6 ابن وكيع : شاعر مجيد ، أصله من بغداد ، ولد في تنيس بمصر ، وتوفي بها سنة 393 هـ وله ديوان شعر .

تأليفاً يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثرٌ لازمٌ لسلامة تأليف هذين وحُسْن انسجامها.

الأسلوب

وبعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغُ في ألفاظ مؤلفة على صورة تكونُ أقربَ لنَيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه، وأنواع الأساليب ثلاثة:

1 ـ الأسلوب العلمي: وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدُها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويَشرَح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوُضوح. ولا بد أن يبدوَ فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حُجَجه، وجَمَالهُ في سُهولة عباراته، وسلامةِ الذوق في اختيار كلماته، وحُسنِ تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام.

فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من الاشتراك، وأن تُؤَلَّف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوباً شفّافاً للمعنى المقصود، وحتى لا تصبح مثاراً للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأويل.

ويحسن التَّنَحِّي عن المجاز ومُحَسِّنَات البديع في هذا الأسلوب؛ إلا ما يجيء من ذلك عفواً من غير أن يَمَسَّ أصلاً من أصوله أو ميزة من ميزاته. أما التشبيه الذي يُقصد به تقريب الحقائق إلى الأفهام وتوضيحُها بذكر مماثلها، فهو في هذا الأسلوب حسن مقبول.

ولسنا في حاجة إلى أن نُلقي عليك أمثلة لهذا النوع، فكتُبُ الدراسة التي بين يديك تجري جميعُها على هذا النحو من الأساليب.

2 ـ الأسلوب الأدبي: فالجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته، ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائع، وتصوير دقيق، وتلمُّس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنويِّ.

فالمتنبي لا يَرى الحُمَّى الراجعةَ كما يراها الأطباء أثراً لجراثيم تَدْخُل الجسم، فترفع حرارته، وتُسبب رِعْدة وقُشَعْرِيرةً، حتى إذا فرغت نوبَتها تَصبَّبَ الجسم عَرَقاً، ولكنه

يُصَوِّرُها كما تراها في الأبيات الآتية :

وَزَائِـرَتِـي كَـأَنَّ بِهـا حَـيَـاءً ... فَـلَـيْـسَ تَـزُورُ إِلاَّ فِي الـظَّـلامِ[1]

بذَلْتُ لَهَا الْمَطَارِف وَالْحَشَايَا ... فَعَافتها وباتَتْ في عظامي[2]

يضيقُ الجلدُ عَنْ نَفْسِي وعنها ... فَتُوسِعُهُ بِأَنْواعِ السِّقَامِ[3]

كأَنَّ الصبحَ يطْرُدُها فتجري ... مَدَامِعُهَا بأَرْبعة سجام

أُراقِبُ وقْتَها مِنْ غَيْرِ شَوْقٍ ... مُرَاقَبَةَ الْمَشُوقِ الْمُسْتَهَامِ[4]

ويصْدُقُ وعْدُهَا وَالصِّدْقُ شَرٌّ ... إِذَا أَلْقَاكَ في الْكُرَبِ الْعِظَامِ[5]

والغُيُوم لا يراها ابنُ الخياط[6] كما يراها العالِمُ بخاراً مُتَراكِماً يَتحوَّلُ إلى ماء إذا صادف في الجوّ طبقة باردة ولكنه يراها :

كأَنَّ الْغيومَ جُيُوشٌ تَسُومُ ... من العدْل في كلِّ أَرض صلاحا[7]

إِذَا قاتل المحل فيها الغَمَامُ ... بصوْبِ الرِّهام أَجَادَ الكفاحا[8]

يُقَرْطِسُ بالطَّلِّ فيه السِّهَامَ ... وَيُشْرِعُ بالوَبْلِ فيه الرِّمَاحا[9]

---

1 الواو ولو رب ، أي رب زائرة لي ، يريد بهذه الزائرة الحمى . وكانت تأتيه ليلاً ، يقول : كأنها فتاة ذات حياء ؛ فهي تزورني تحت سواد الليل .

2 المطارف : جمع مطرف كمكرم وهو رداء من خز ، الحشايا : جمع حشية وهي الفراش المحشو ، وعافها : أبها . يقول هذه الزائرة أي الحمى لا تبيت في الفراش ، وإنما تبيت في العظام .

3 يقول : جلدي يضيق عن أن يسع أنفاسي ويسعها ، فهي تذيب جسمي وتوسع جلدي بما تصيبه به من أنواع السقام .

4 يقول : إنه يراقب وقت زيارتها خوفاً لا شوقاً .

5 يريد بوعدها وقت زيارتها ، ويقول : إنها صادقة الوعد ؛ لأنها لا تتخلف عن ميقاتها ، وذلك الصدق شر ، لأنها تصدق فيما يضر .

6 ابن الخياط : شاعر من أهل دمشق ، طاف بالبلاد يمتدح الناس ، وعظمت شهرته ، وله ديوان شعر مشهور ، توفي بدمشق سنة 517هـ .

7 تسوم من العدل في كل أرض صلاحاً ، أي تولي كل أرض صلاحاً بالخصب والنماء .

8 المحل : الجدب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ ، والصواب : نزول المطر ، والرهام : جمع رهمة وهي المطر الضعيف الدائم ، والكفاح : القتال والمدافعة .

9 القرطاس : الغرض أو الهدف ، ويقال : قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض ، فهو يقول : إن الغمام يسدد السهام إلى المحل فيقضي عليه ، ومعنى يشرع الرماح يسددها ، والوبل : المطر الشديد الضخم القطر .

وسلَّ عليه سُيوفَ البُروقِ فَأَثْخَنَ بالضرب فيه الجراحا[1]
تُرى أَلْسُنُ النور تُثنى عليه فَأَعْجَبُ منهن خُرْساً فِصَاحا[2]

وقد يتظاهر الأَديب بإِنكار أَسباب حقائق العلم، ويتَلمس لها من خياله أَسباباً تُثبت دَعواه الأَدبية وتُقوّي الغرض الذي يَنْشدُهُ، فكَلَفُ البدر الذي يَظهر في وجهه ليس ناشئاً عما فيه من جبال وقيعان جافة كما يقول العلماءُ، لأن الْمَعرّي[3] يرى لذلك سبباً آخر فيقول في الرثاء:

وما كلْفةُ البَدْر الْمُنير قَديمةً ولكنها في وجْهِهِ أَثرُ اللَّطم[4]

ولا بد في هذا الأُسلوب من الوضوح والقوة؛ فقول المتنبي:

قِفي تَغْرَم الأُولى من اللَّحظِ مُهجتي بثانية والْمُتْلِفُ الشيءَ غارمُه[5]

غير بليغ؛ لأنه يريد أنه نظر إليها نظرة أتلفت مهجته، فيقول لها قِفي لأنظرك نظرة أخرى ترد إلَيَّ مهجتي وتُحييها، فإن فعلتِ كانت النظرة غرْماً لِمَا أتلفته النظرة الأُولى.

فانظر كيف عانينا طويلاً في شرح هذا الكلام الموجز الذي سبَّبَ ما فيه من حذف وسوء تأليف شِدةَ خفائه وبُعْدَه عن الأَذهان، مع أَن معناه جميل بديع، وفكرته مُؤيَّدة بالدليل.

وإذا أردت أن تَعرف كيف تَظْهر القوةُ في هذا الأُسلوب، فأقرأ قول المتنبي في الرثاء:

مَا كُنْتُ آمُلُ قَبلَ نَعْشك أَن أَرى رضْوَى على أَيْدِي الرجالِ يَسيرُ[6]

ثم اقرأ قول ابن المعتز[7]:

قد ذَهبَ الناسُ ومات الكمالْ وصاح صَرْفُ الدّهْر أَين الرجالْ؟

---

1 أثخن بالضرب فيه الجراح: بالغ الجراحة فيه.

2 النور: الزهر.

3 المعرّي: هو أبو العلاء المعري اللغوي الفيلسوف الشاعر المشهور، ولد بالمعرة وهي بلد صغير بالشام، وعمي من الجدري وهو في الرابعة من عمره، وتوفي بالمعرة سنة 449 هـ.

4 الكلفة: حمرة كدرة تعلو الوجه.

5 غرم ما أتلفه: لزمه أداؤه، وتغرم جواب قفي وفاعله الأول، ومن اللحظ بيان للأولى، ومهجتي مفعول تغرم.

6 رضوى: اسم جبل بالمدينة، شبه المرثي به لعظمته وفخامة قدره.

7 ابن المعتز: هو عبدالله بن المعتز العباسي، أحد الخلفاء العباسيين، منزلته في الشعر والنثر رفيعة. ويشهر بتشبيهاته الرائعة، وهو أول من كتب في البديع، توفي سنة 296 هـ.

هَـذَا أَبُـو الـعَـبَّـاس فِي نَـعْـشِـه   قُومُوا انْظُرُوا كيف تَسيرُ الجِبالْ

تجد أن الأسلوب الأول هادئ مطمئن، وأن الثاني شديدُ المِرّة عظيم القوة وربما كانت نهايةُ قوته في قوله: «وصاح صرْفُ الدّهْر أَين الرجال»، ثم في قوله: «قوموا انظروا كيف تسير الجبال».

وجملة القول أن هذا الأُسلوب يجب أن يكون جميلاً رائعاً بديع الخيال، ثم واضحاً قوياً. ويظن الناشئون في صناعة الأَدب أنه كلما كثر المجاز، وكثرت التشبيهات والأخيلة في هذا الأسلوب زاد حسنه، وهذا خطأ بيِّن، فإنه لا يذهب بجمال هذا الأُسلوب أكثر من التكلف، ولا يُفْسِده شرٌّ من تَعمُّد الصناعة، ونَعْتقد أنه لا يُعْجبك قول الشاعر:

فأَمْطَرَت لُؤْلُؤاً مِن نَرْجِس وسقتْ   ورْداً وعضَّتْ على العُنَّاب بالبَرَدِ[1]

وهذا ومن السهل عليك أن تَعْرِف أَن الشعر والنثر الفني هما مَوْطِنا هذا الأسلوب ففيهما يزْدهِر وفيهما يبلغ قُمّة الفن والجمال.

3 ـ الأسلوب الخطابي: هنا تَبْرُزُ قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخصيب، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه لإثارة عزائمهم واستنهاض هممهم، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأن كبير في تأثيره ووصوله إلى قرارة النفوس، ومما يزيد في تأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوةُ عارضته، وسطوعُ حجته، ونَبَرَات صوته، وحسنُ إلقائه، ومُحْكَم إشارته.

ومن أَظهر مميزات هذا الأسلوب التكرارُ، واستعمال المترادفات، وضربُ الأمثال، واختيار الكلمات الجزلة ذات الرنين، ويحسن فيه أن تتعاقب ضروب التعبير من إخبار إلى استفهام إلى تعجب إلى استنكار، وأن تكون مواطن الوقف فيه قويةً شافية للنفس. ومن خير الأمثلة لهذا الأسلوب خطبة علي بن أبي طالب[2] رضي الله عنه لَمَّا آغار سُفْيانُ بنُ عوفٍ الأسدِي[3] على الأنبار[4] وقتل عامله عليها:

---

1 العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان.

2 علي بن أبي طالب: هو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وابن عم رسول الله ﷺ وصهره وقد اشتهر ببلاغته وشجاعته، توفي سنة 40هـ.

3 سُفْيان بن عوف الأسدي: هو أحد بني غامد، وهي قبيلة باليمن، وقد بعثه معاوية لشن الغارة على أطراف العراق.

4 الأنبار: بلدة على الشاطئ الشرقي للفرات.

«هذا أُخُو غامدٍ قد بَلغتْ خيله الأَنْبار وقَتلَ حَسَّانَ البَكرِيّ[1] ، وأزال خَيْلَكمْ عنْ مَسَالِحِها[2] وقتل منكم رجالاً صالحين .

وقد بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُل منهُمْ كان يَدْخُلُ على المرْأةِ الْمُسْلِمَةِ والأُخْرى الْمعاهِدة[3] ، فَيَنْزِعُ حِجْلَهَا[4] ، وقُلُبَهَا[5] ، ورِعاثَها[6] ، ثم انصَرَفُوا وَافِرِين[7] ما نال رجلاً منهم كَلْمٌ[8] ، ولا أُرِيقَ لهم دَمٌ ، فلو أن رجلاً مُسلماً مات من بَعْدِ هذا أَسَفاً ، ما كان به ملُوماً ، بل كان عِنْدِي جديراً .

فَوَا عَجَباً مِنْ جِدِّ هؤلاء في باطِلِهم ، وفَشَلِكُمْ عن حقِّكُمْ . فَقُبْحاً لكم حِينَ صِرْتُمْ غَرَضاً يُرمَى[9] ، يُغارُ عليكم ولا تُغِيرُون ، وتُغْزَوْن ولا تَغزونَ ، ويُعْصى الله وتَرْضَوْن» .

فانظر كيف تدرج عليٌّ بن أبي طالب في إثارة شعور سامعيه حتى وصل إلى القِمَّةِ فإنه أخبرهم بغَزْو الأَنبار أوّلاً ، ثم بقتل عامله ، وأنَّ ذلك لم يكْف سُفيان بن عوف فأَغْمد سيوفه في نحور كثيرٍ من رجالهم وأهليهم .

ثم توجه في الفقرة الثانية إلى مكان الحميَّةِ فيهم ، ومثار العزيمة والنخوة من نفس كل عربي كريم ، ألا وهو المرأة ، فإن العرب تبذل أرواحها رخيصة في الذود عنها ، والدفاع عن خِدْرها . فقال : إنهم استباحوا حِمَاها ، وانصرفوا آمِنين .

وفي الفقرة الثالثة أظهر الدَّهَشَ والْحَيْرَة من تمسك أعْدائه بالباطل ومناصرته ، وفَشَلِ قومه عن الحق وخِذْلانه . ثم بلغ الغيظ منه مبلغه فَعَيَّرهم بالْجُبْن وَالْخَوَر .

هذا مثال من أمثلة الأسلوب الخطابي نكتفي به في هذه العُجالة ، ونرجو أن نكون قد وُفقنا إلى بيان أسرار البلاغة في الكلام وأنواع أساليبه ، حتى يكون الطالب خبيراً بأفانين القول ، ومواطن استعمالها ، وشرائط تأديتها ، والله الموفق[10] .

---

1 حسان البكري : هو عامل علي رضي الله عنه على الأنبار .

2 المسالح : جمع مسلحة بالفتح ، وهي الثغر حيث يخشى طروق العدو .

3 المعاهدة : الذمية .

4 الحجل : الخلخال .

5 القلب بالضم : السوار .

6 الرعاث : جمع رعثة ، القرط .

7 وافرين : تامين على كثرتهم لم ينقص عددهم .

8 الكلم بالفتح : الجرح .

9 الغرض : ما ينصب ليرمى بالسهام ونحوها .

10 البلاغة الواضحة ص 5-17 .

علم البيان

هذا العلمُ حادثٌ في الملةِ بعد علم العربيةِ واللغةِ، وهو من العلوم اللسانيةِ، لأنه متعلقٌ بالألفاظِ وما تفيده. ويُقْصَدُ بها الدلالةُ عليه من المعاني. وذلك أن الأمورَ التي يقصِدُ المتكلمُ بها إفادةَ السامع من كلامه هي: إما تصور مفردات تسنَدُ ويُسنَد إليها ويفضي بعضُها إلى بعض، والدلالةُ على هذه هي المفرداتُ من الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ؛ وإما تمييزُ المسندات من المسند إليها والأزمنةِ، ويدل عليها بتغيرِ الحركات من الإعرابُ وأبنيةُ الكلمات. وهذه كلها هي صناعةُ النحو. ويبقى من الأمور المكتنِفة بالواقعات، المحتاجةِ للدلالة، أحوالُ المتخاطبينَ، أو الفاعلينَ، وما يقتضيه حالُ الفعلِ، وهو محتاجٌ إلى الدلالةِ عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغَ غايةَ الإفادة من كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العربِ، فإن كلامَهم واسعٌ، ولكل مقام عندهم مقالٌ يختصُّ به بعد كمالِ الإعرابِ والإبانةِ.

ألا ترى أن قولهم: «زيدٌ جاءني» مغايرٌ لقولهم «جاءني زيد» من قبل أن المتقدمَ منهما هو الأهم عند المتكلم. فمن قال: «جاءني زيد» أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: «زيدٌ جاءني» أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند. وكذا التعبيرُ عن أجزاء الجملةِ، بما يناسب المقامَ من موصولٍ، أو مبهمٍ، أو معرفةٍ. وكذا تأكيدُ الإسنادِ على الجملة كقولهم: «زيدٌ قائمٌ» و«إن زيداً قائمٌ» و«إن زيداً لقائمٌ» متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت من طريق الإعراب، فإن الأول العاري عن التأكيد إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ«إن» يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكِرَ فهي مختلفة. وكذلك تقول: «جاءني الرجلُ»، ثم تقول مكانه بعينه «جاءني رجلٌ» إذا قصدت بذلك التنكير تعظيمه، و«أنه رجلٌ لا يعادله أحدٌ من الرجال».

ثم الجملة الإسنادية تكون خبرية: وهي التي لها خارج تطابقه أو لا.

وإنشائية: وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه.

ثم قد يتعين ترك العاطف بين الجملتين إذا كان للثانية محل من الإعراب: فينزل بذلك منزلة التابع المفرد نعتاً وتوكيداً وبدلاً بلا عطف، أو يتعين العطف إذا لم يكن للثانية محل من الإعراب.

ثم يقتضي المحل الإطناب والإيجاز فيورد الكلام عليهما .

ثم قد يدل باللفظ ولا يراد منطوقه ويراد لازمه إن كان مفرداً كما تقول : زيد أسد ، فلا تريد حقيقة الأسد لمنطوقه ، و إنما تريد شجاعته اللازمة ، وتسندها إلى زيد ، وتسمّى هذه استعارة .

وقد تريد باللفظ المركب الدلالةَ على ملزومِهِ ، كما تقول : زيد كثير الرماد ، وتريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقِرَى الضيف ، لأن كثرة الرماد ناشئة عنهما ، في دالة عليهما . وهذه كلها دلالة زائدة على دلالة الألفاظ من المفرد والمركب ، وإنما هي هيئات وأحوال الواقعات جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه ، فاشتمل هذا العلم المسمى بالبيان على البحث عن هذه الدلالة التي هي للهيئات والأحوال والمقامات ، وجعل على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول: يبحث فيه عن هذه الهيآت والأحوال التي تطابق باللفظ جميع مقتضيات الحال ويسمّى «**علم البلاغة**» .

والصنف الثاني : يبحث فيه عن الدلالة على اللازم اللفظي وملزومه ، وهي الاستعارة والكناية ، ويسمى «**علم البيان**» .

وألحقوا بهما **صنفاً ثالث** : وهو النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق إما بسجع يفصله أو تجنيس. يشابه بين ألفاظه ، أو ترصيع يقطع ، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه ، لاشتراك اللفظ بينهما وأمثال ذلك ، ويسمى عندهم «**علم البديع**» .

وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان ، وهو اسم الصنف الثاني ؛ لأن الأقدمين أول مَن تكلموا فيها ، ثم تلاحقت مسائل الفن واحدة بعد أخرى وكتب فيها جعفر بن يحيى والجاحظ وقدامة وأمثالهم إملاءات غير وافية فيها .

ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن محص السكاكي زبدته وهذب مسائله ، ورتب أبوابه على نحو ما ذكرناه آنفاً من الترتيب ، وألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان ، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه . وأخذه المتأخرون من كتابه ، ولخّصوا منه أمهات في المتداولة لهذا العهد كما فعله السكاكي في كتاب التبيان وابن مالك في كتاب المصباح وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح والتلخيص ، وهو أصغر حجماً من الإيضاح والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشرح والتعليم منه أكثر من غيره .

وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه والله أعلم أنه كمالي في العلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في وفور العمران، والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه، أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن وهو أصله. وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البدء خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرغوا له ألقاباً وعدوا أبواباً ونوعوا أنواعاً. وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب، وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ، والعلم البديع سهل المأخذ. وصعبت عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارهما، وغموض معانيهما فتجافوا عنهما. وممن ألف في البدء من أهل أفريقية ابن رشيق وكتاب العمدة له مشهور. وجرى كثير من أهل أفريقية والأندلس على منحاه.

واعلم أن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكمال مع الكلام فيما يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها. وهذا هو الإعجاز الذي تقصر الأفهام عن إدراكه. وإنما يدرك بعض الشيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي، وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه.

فلهذا كانت مدارك العرب الذين سمعوه من مبلغه أعلى مقاماً في ذلك؛ لأنهم فرسان الكلام، وجهابذته والذوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصحه، وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جار الله الزمخشري، ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة. ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السُّنة مع وفور بضاعته من البلاغة. فمن أَحْكَمَ عقائدَ السُّنة وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها، ولا تضر في معتقده فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيء من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء. والله الهادي من يشاء إلى سواء السبيل [1].

---

1 انظر: «مقدمة ابن خلدون» ص 445-447.

مبادئ علم البلاغة

مبادئ علم المعاني

أما حدُّه على ما في التلخيص[1] : فَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظُ الْعَرَبِيْ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ اللَّفْظُ مُقْتَضَى الْحَالِ[2] .

قال في المطول : بعد قوله : «علم» أي : ملَكة يقتدر بها على إدراكات جزئية . ويقال لها : الصناعة أيضاً .

بيان ذلك : إن واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء ، تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والإلتفات إليها ، وتفصيلها متى أريد وهي العلم ؛ ولذا قالوا : وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي إدراك ، ألا ترى أنك إذا قلت : «فلان يعلم النحو» لا تريد أن : جميع مسائله حاضرة عنده في ذهنه ، بل تريد أن : له حالة بسيطة إجمالية ، هي مبدأ لتفاصيل مسائله ، بها يتمكن من استحضارها . ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد ؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليها[3] . انتهى .

فقوله : «يقتدر بها» أي : العلم يطلق على الملكة المخصوصة الموصوفة بهذه الصفة لا أنه معتبر في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله : يعرف به .

والمراد بالإدراكات الجزئية : الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل ، ونص عليه في التلويح[4] .

---

1 «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان» للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة 739 هـ ، وهو متن مشهور . ذكر أن القسم الثالث من «مفتاح العلوم» أعظم ما صنف في علم البلاغة نفعاً ، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل . فصنف هذا «التلخيص» متضمناً ما فيه من القواعد ، ورتب ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، وأضاف إلى ذلك فوائد من عنده ، وهو على مقدمة وثلاثة فنون . انظر كشف الظنون 1/ 473- 479 .

2 «التلخيص» ص 19 .

3 «المطول» ص 166 .

4 «تنقيح الأصول» للفاضل العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي المتوفى سنة 747 هـ ، سبع وأربعين وسبعمائة . وهو متن لطيف مشهور . ذكر فيه : أنه لما كان فحول العلماء مكبين على

وقوله: «مستنبطة إلى آخره» ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن من الاستحضار، فإذا مارس المسائل المستنبطة، والتفت إليها مرة بعد أخرى تمكن من استحضارها، وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالماً لعلم المعاني بهذا المعنى.

وقوله: «بها يتمكن من استحضارها» إشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة، والتمكن من استحضارها ما بقي ليس بمعتبر فيه؛ لأن هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحضار، ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقي لزادت المراتب على الأربع، ولأن العلم الذي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن من استحصال ما بقي.

وقوله: «وتفصيلها» أي: العلم بها مفصلة مسألة مسألة.

وقوله: «ولذا» أي لكون العلم هو الملكة لا الإدراك ولا المسائل.

وقوله: «جهتي إدراك» فإن جهة الإدراك وسببه هي الملكة لا الإدراك؛ إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل؛ لأنها متعلق الإدراك لا سببه.

وقوله: «ألا ترى إلى آخره» استشهاداً آخر على أن العلم هو الملكة.

وقوله: «فلان يعلم النحو إلى آخره» مآله أن يعلم عنده علم أي ملكة النحو، أي مسائله؛ إذ لو أريد الإدراك لتعذر إدراك الجميع، ولو أريد القواعد لتعذر أيضاً حصول الجميع.

وقوله: «ولأنه كثيراً ما إلى آخره» أشار به إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف

مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي، ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه، وحاول تبيين مراده وتقسيمه على قواعد المعقول مورداً فيه زبدة مباحث المحصول وأصول ابن الحاجب مع تحقيقات بديعة وتدقيقات غامضة منيعة، قلما توجد في الكتب سالكاً فيه مسلك الضبط والإيجاز، عرف أصول الفقه أولاً، ثم قسمه إلى قسمين: الأول في الأدلة الشرعية، وهي أربعة أركان: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والثاني إلى آخر الكتاب. ولما سوده سارع بعض أصحابه إلى انتساخه وانتشر النسخ، ثم لما وقع فيه قليل من المحو والإثبات صنف شرحاً لطيفاً ممزوجاً، وكتب فيه عبارة المتن على النمط الذي تقرر ولما تم مشتملاً على تعريفات وترتيب أنيق لم يسبقه إلى مثله أحد، سماه التوضيح في حل غوامض التنقيح، ولما كان هذا الشرح كالمتن علقوا عليه شروحاً وحواشي أعظمها وأولاها شرح العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة 792 هـ، اثنتين وتسعين وسبعمائة وهو شرح بالقول. كشف الظنون 1/ 496- 499.

وقال عبد الفتاح أبو غدة في تحقيق إقامة الحجة ص16- 18: والحق أنه (سعد الدين التفتازاني) حنفي المذهب، فقد ولي قضاء الحنفية، وله في الفقه الحنفي تآليف.

من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح، فحمل اللفظ عليه أولى، ولذا قال: ويجوز وأيضاً حمله على القواعد يحوج إلى تقدير مضاف في قوله «يعرف به» أي يعلمه، وأيضاً هو لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول الملكة، فسببيته بعيدة بالنسبة إلى الملكة، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الإدراك أيضاً.

قال السيد قدس سره[1]: إذا أريد بالعلم الملكة، أو نفس القواعد لم يحتج إلى تقدير متعلق للعلم، لكن إن أريد به الإدراك، فلا بد من تقديره؛ لأن الإضافة إلى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الإدراك؛ لأنه صفة ذات تعلق، أو نفس التعلق، أو حصول صورة الشيء.

والتفصيل: أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة، وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما إما حقيقة عرفية، أو اصطلاحية، أو مجازاً مشهوراً. وقد اختار الشارح حمله على أحد هذين المعنيين، وحمله على الإدراك جائزاً أيضاً، والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق، أو من التوصيف بقوله: «يعرف إلى آخره»، فإن المعرفة مسببة للتصديق. انتهى بزيادة.

وجرى في التعريف على استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات، ولذا قال: «يعرف» دون «يعلم»، فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال كذا في «المطول»[2].

وقوله: «بمعنى أن أي فرد إلى آخره» أي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل.

وقوله: «أمكننا إلى آخره» بمعنى أن كل فرد ورد عليه عرفه، فيحدث له إمكان معرفة أي فرد يوجد.

وقوله: «لأن وجود ما لا نهاية له» أي ما لا ينقطع، وهو أحوال اللفظ العربي؛ لأن

---

1 الجرجاني (740-816هـ/ 1340-1413م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف من كبار العلماء بالعربية. له نحو خمسين مصنفاً، منها «الحواشي على المطول للتفتازاني». الأعلام 5/ 7.

2 المطول ص 166-167.

اللفظ العربي لا انقطاع له لتحققه في الدار الآخرة أيضاً.

والمراد بأحوال اللفظ العربي الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والتعريف، والتنكير، وغير ذلك.

ووصف الأحوال بقوله: «التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى؛ إذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة، وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير مثلاً، وهذا أوضح لزوماً وفساداً، وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً، أو كناية مثلاً، وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه، أو استعارة، أو كناية، أو نحو ذلك كذا في «المطول»[1].

وقوله: «قرينة خفية» يخطر بالبال أن وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشعراً بقيد الحيثية ما ذكره الشيخ من أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك القيد، كذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء، أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه. انتهى.

فإنه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله «يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال»: هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وهو معنى اعتبار الحيثية، وإنما كانت القرينة خفية؛ لأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، ويكون التقييد للتوضيح، ولأن ذلك إنما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف.

وأما ما قيل: إن التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه أن التعليق بالوصف الصالح للعلية

---

1 المطول ص 167- 168.

يشعر بالعلية، وفيما نحن فيه ليس كذلك، وإن الحيثية المعتبرة تقييدية لا تعليلية. انتهى كلام عبد الحكيم.

قال في المطول: «فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال، كما يفصح عنه لفظ «المفتاح»[1] حيث يقول: الحالة المقتضية للتأكيد، أو الذكر، أو الحذف إلى غير ذلك، فكيف يصح قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، ـ فإنه يقتضي أن يكون سبب المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق ـ وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها؟

قلت: قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد، أو الذكر، أو الحذف ونحو ذلك، بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال، وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف، وعلى هذا القياس.

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً يصدق على: «إن زيداً قائم» أنه كلام مؤكد، وعلى "زيد قائم" أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا: «الهلال والله» إنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم. وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ العربي، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد إصطلاح؛ «لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي»[2].

فليس للاحتراز عن العجمي؛ إذ يعرف بها أحواله أيضاً، بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما أن المقصود الأصلي معرفة إعجاز القرآن. انتهى بزيادة.

وقوله: «أحوال الإسناد إلى آخره» دفع لما يتوهم من أن أحوال الإسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقليين ليست من أحوال اللفظ مع أنه يبحث عنها في هذا

---

1 «مفتاح العلوم» للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة (626هـ) ست وعشرين وستمائة. كشف الظنون 2/ 1762 - 1768.

2 المطول ص 168.

العلم.

ثم قال في المطول: «والأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال»[1].

قال السيد قدس سره: «وإنما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الحيثية؛ إذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف».

وموضوعه: اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني الثواني؛ إذ يبحث فيه عن الأحوال العارضة للفظ من حيث هذه الإفادة كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير إلى غير ذلك.

والمراد بالمعاني الثواني: الأغراض التي يصاغ لها الكلام كدفع الإنكار ونحوه مما تدخل عليه اللام في نحو قولهم: أما تقديم المسند إليه مثلاً فلكذا.

فإن قلت: أحوال اللفظ العربي التي يبحث عنها في هذا الفن ليست من أعراضه الذاتية المصطلح عليها، وهي ما يلحق الشيء لذاته، أو لجزئه الأعم، أو الأخص، أو الخارج المساوي على ما تقدم. وهذه الأحوال ليست كذلك، بل هي أمور لفظية مقارنة للفظ العربي؛ لأن التأكيد عبارة عن اللفظ المفيد للتقوية، وليس عرضاً فضلاً عن كونه ذاتياً، وعلى تسليم كونها أعراضاً بناء على أنها أمور معنوية، وهو التحقيق فهي من الأعراض الغريبة؛ لأنها لاحقة للفظ العربي بواسطة أنه لفظ لوجودها في غير العربي؟

قلت: رعاية كون أحوال الموضوع للعلم أعراضاً ذاتية ونحوه ككون التعريف مساوياً للمعرف إنما هي في علوم الحكماء كالمنطق. وأما الفنون الأدبية التي منها هذا العلم فلا يظهر فيها ذلك؛ لأن الفن الأدبي عبارة عن عدة قواعد موضوعة مصطلح عليها لبيان أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة كالنحو، فإنه عبارة عن قواعد يحصل بها بيان أحوال الكلمات من الإعراب والبناء سواء كانت تلك الأحوال ذاتية أو عرضية على أنه يصح اعتبار كونها أعراضاً ذاتية كأن يراد بالتأكيد كون اللفظ مذكوراً فيه ما يدل على تقرير النسبة كأن، فلا تكون أعم من الموضوع. انتهى. وهو حسن لكن قوله «بواسطة أنه لفظ إلى آخره» فيه أن اللفظ جزء أعم للكلام. وقد قدم أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية.

---

1 المطول ص 170.

ثم قال فإن قلت : إن الإسناد من أجزاء الكلام العربي الذي هو موضوع الفن ، وقد وقع موضوعاً لمسائل الفن كما في قوله فيما سيأتي .

«الإسناد منه حقيقة إلى آخره» وموضوع مسائل الفن إما موضوع الفن ، أو نوع منه ، أو عرض ذاتي له ، أو مركب ولا يكون موضوع المسائل جزءاً من الموضوع ؟

قلت : أحوال الإسناد منخرطة في سلك أحوال الكلام ، فموضوع المسألة في الحقيقة هو الكلام ، لكن باعتبار الإسناد ، هذا وقد صرّح الإمام الطوسي بأن موضوع المسألة يجوز أن يكون جزءاً من موضوع الفن كالإسناد ، هنا فلا حاجة لهذا التكلف بالنسبة إليه . انتهى بتصرف وتأمله .

وينحصر المقصود من علم المعاني على ما في التلخيص : «في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الإسناد الخبري .

الثاني : أحوال المسند إليه .

الثالث : أحوال المسند .

الرابع : أحوال متعلقات الفعل .

الخامس : القصر .

السادس : الإنشاء .

السابع : الفصل والوصل .

الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواة»[1] .

وإنما انحصر في هذه الأبواب الثمانية ؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء ؛ لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر ، وإلا فإنشاء ، والخبر لا بد له من مسند ومسند إليه وإسناد ، فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من هذه الأربعة من باب على حدة ، فحصل لها أبواب أربعة ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه ، فلا بد لبيان أحواله من باب خامس تمييزاً بين الفضلة والعمدة التي هي المسند والمسند إليه ، وكل من الإسناد والتعلق إما تقصر أو بغيره ، فلا بد للقصر من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر ، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها ، أو غير معطوفة ، فلا بد من باب سابع ؛ لأنه حال الكلام بالقياس إلى كلام آخر ، وما سبق أحوال لها نفسها

---

1 «التلخيص» ص 19 .

والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد، إما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته، فلا اختصاص له بشيء مما ذكر، فلا بد له من باب ثامن. وإنما كان المنحصر في الأبواب الثمانية هو المقصود من الفن لا جميعه؛ لأن منه التعريف وبيان الانحصار والتنبيه والتعريف من مقدمات الشروع. وكذا الانحصار إذا توقف عليهما الشروع على زيادة البصيرة. وأما التنبيه فانساق إليه الكلام في بيان الانحصار.

وأما المقدمة التي بدأ بها صاحب التلخيص فليست مختصة بعلم من العلوم الثلاثة المبينة فيه، بل هي عامة لها؛ إذ بين في آخرها غاية كل منها، وإذ علمت أن هذا الفن باحث عن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فنذكر من كل باب من الأبواب الثمانية نبذة يسيرة تقرب بعض مباحثه، فنقول:

أحوال الإسناد الخبري

الإسناد: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منتف عنه.

وأحواله المذكورة هنا أربعة:

1 ـ التوكيد.

2 ـ وتركه.

3 ـ والحقيقة العقلية.

4 ـ والمجاز العقلي.

وهذا بناء على عد الحقيقة والمجاز العقليين من مباحث علم المعاني، والذي حققه في المطول أنهما من مباحث البيان[1]؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه والمسند.

والمراد بالضم الأثر الناشيء عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ.

---

1 «المطول» ص 193.

والمراد أيضاً: لازمه، وهو النسبة الكلامية.

وقوله في التعريف: «إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها» والحاصل أن الصور أربعة إما أن يكون المسند والمسند إليه مفردين نحو: «زيد قائم»، أو جملتين نحو: «زيد قائم» يجب توكيده إذا ألقي إلى المنكر، أو المسند إليه مفرد، والمسند جملة نحو: «زيد ضرب عمراً»، أو بالعكس، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

فتلخص أن الأحوال التي تعتري الإسناد الخبري التأكيد وعدمه، فالتوكيد إن ألقي الكلام إلى شاك، أو منكر، وهو مستحسن في الأول، واجب في الثاني على قدر إنكار المخاطب، وعدم التوكيد عند خلو ذهنه. وهذا يؤول إلى قولنا: كل كلام ألقي إلى الشاك يؤكد استحساناً، وكل كلام ألقي إلى المنكر يؤكد وجوباً بقدر إنكاره، وكل كلام ألقي إلى خالي الذهن لا يؤكد.

ويخرج من هذه القواعد الكلية مسائل جزئية. فإذا أردت أن تصدق بمسألة جزئية من مصدقات هذه القواعد الكلية أخذت جزئياً من جزئيات موضوع القاعدة، وحملت عليه موضوعها، وجعلته صغرى لهذه القاعدة بأن تقول مشيراً إلى كلام جزئي خاص: هذا كلام ملقى إلى منكر، وكل كلام ملقى إلى منكر يؤكد وجوباً، فهذا الكلام الجزئي يؤكد وجوباً، وهكذا تفعل بالباقي.

أحوال المسند إليه

أعني الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره، وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم، أو المسند مثلاً[1]. انتهى نص المطول.

وقوله: «لذاته» متعلق بالراجعة بتضمين معنى العروض، أي الراجعة إليه، أي العارضة لذلك بأن لا يكون لها واسطة في العروض، ولذا عطف قوله «لا بواسطة الحكم أو المسند»، فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة لأجل كونه مسنداً إليه، فإنه و سطة في الثبوت.

---

1 «المطول» ص 211.

ومن هذا ظهر أن قيد الحيثية للتقييد، أي العارضة لذات المسند إليه حال كونه موصوفاً بكونه مسنداً إليه، فلا ينافي كونها أعم لا للتعليل.

فلا يرد ما توهم من أن أحوال المسند إليه من حيث إنه مسند إليه لا توجد في غيره، وقلما توجد حال تختص به على أن المبحوث عنه في الباب حذف المسند إليه وذكره وتعريفه وتنكيره إلى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً، فيكون مختصاً به . انتهى كلام عبد الحكيم.

وإنما قدمت أحوال المسند إليه على أحوال المسند؛ لأن المسند إليه هو الركن الأعظم؛ لأنه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له، والذات أقوى في الثبوت من الوصف، ومن الأحوال التي تعتريه الحذف والذكر والتقديم والتأخير.

فالحذف يكون لدواع كثيرة:

منها: الاحتراز عن العبث ظاهراً لدلالة القرينة عليه كقوله:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ

لم يقل: أنا عليل للاحتراز المذكور.

ومنها: اختيار تنبه السامع عند القرينة.

ومنها: إيهام صونه على لسان المتكلم تعظيماً له.

والذكر: يأتي لدواع:

منها: أنه الأصل، ولا داعي للعدول عنه.

ومنها: إظهار تعظيمه نحو: أمير المؤمنين حاضر.

ومنها: التبرك بذكره نحو النبي ﷺ قائل هذا القول.

وتقديمه: يأتي لدواع:

منها: تعجيل المسرة نحو: سعد في دارك، وإيهام أنه لا يزول عن الخاطر.

وتأخيره: لاقتضاء المقام تقديم المسند.

أحوال المسند

هي كثيرة:

منها: تركه، وذكره، وتخصيصه، وتقديمه، وتأخيره.

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه من الاحتراز عن العبث ظاهراً لوجود القرينة كـ «زيد منطلق وعمرو».

وأما ذكره فكذلك أي لكونه الأصل إلى آخره، وللاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[1].

وأما تخصيصه بالإضافة: نحو «زيد غلام رجل»، أو الوصف نحو «زيد رجل عالم» فلكون الفائدة أتم؛ لأن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة.

وأما تقديمه فيأتي للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت نحو:

لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

حيث لم يقل همم له.

وأما تأخيره: فلكون ذكر المسند إليه أهم.

أحوال متعلقات الفعل

كحذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعض، وأفردها بباب لما تقدم في الحصر، ولاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة.

ومن مسائله: قوله: «وأما حذفه» أي المفعول به فلدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء إلى آخره، فإنه في قوة كل كلام حذف فيه المفعول به، فلدفع توهم إرادة غير المراد إلى آخره.

ومنها: قوله: وتقديم بعض معمولاته على بعض؛ لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل على المفعول، والمفعول الأول في باب أعطى، فإنه في قوة بعض المعمولات يقدم على بعض؛ لأن أصله التقديم، وعلى هذا القياس.

القصر

هو اصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء بطريق معهود.

والقصر في الحقيقة: صفة للنسبة سواء كانت إسنادية، أو تعليقية، ففي «ما ضرب زيد إلا عمراً» قصر لوقوع ضرب زيد، أعني المضروبية على عمرو.

---

1 الزخرف: 9.

وما قيل : إنه من قصر الفعل على المفعول فمن قبيل التجوز ، والمراد قصر نسبة ضاربية زيد من حيث الوقوع على عمرو ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف .

وينقسم إلى حقيقي وغيره :

فالحقيقي : هو الذي يكون فيه الاختصاص بحسب الحقيقة حقيقة أو ادعاء .

فالأول : نحو : «لا معبود بحق إلا الله» .

والثاني : نحو «لا كريم إلا محمد» ، ويسمى إضافياً ، وهو الذي يكون الاختصاص فيه بالنسبة لشيء معين آخر ، لا بالنسبة لجميع ما عداه نحو : «وما محمد إلا رسول» ، أي لا يتجاوز الرسالة إلى التبرئ من الموت ، فلا ينافي أنه متصف بالإنسانية والصحة وغيرهما .

والفرق بين الحقيقي والإضافي : ظاهر .

وبين الحقيقي حقيقة وادعاء : الثاني مبني على المبالغة فيه بفرض أن ما عدا المقصور عليه معدوم ، والأول منظور فيه إلى الحقيقة ونفس الأمر .

وبين الحقيقي ادعاء والإضافي : أن الأول لا بد فيه من الفرض المتقدم بخلاف الإضافي ، فإنه خال من ذلك ، والملحوظ فيه نفي بعض ما عدا المقصور عليه لا جميعه ، وإن كان مشتركين بحسب الواقع في وجود بعض ما عدا المقصور عليه .

وكل منها قصر موصوف على صفة ، أو صفة على موصوف .

والمراد بالصفة : الصفة المعنوية لا النعت النحوي .

والأول : من الحقيقي نحو «ما زيد إلا كاتب» إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ، ولا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء؛ إذ ما من متصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها ، فكيف يصح قصره على صفة ، ونفي ما عداها بالكلية ، بل نقول : إن هذا النوع من القصر مفض إلى المحال؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً قطعاً ، وهو أيضاً من الصفات ، فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلاً ، إذا قلت : «ما زيد إلا كاتب» على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال ، اللهم إلا أن يراد بالصفات الوجودية .

والثاني : منه كثير ، وقد يقصد به المبالغة لعدم الإعداد بغير الموصوف المذكور ، فيكون قصراً حقيقياً أو ادعائياً ، نحو : «ما عالم إلا زيد» .

وغير الحقيقي بقسميه يكون :

1 ـ قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب نحو: «ما زيد إلا كاتب، وما كاتب إلا زيد».

2 ـ وقصر قلب: نحو: «ما زيد إلا قائم، وما شاعر إلا زيد» لمن اعتقد عكس ذلك.

3 ـ وقصر تعيين: لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب بأن تساوي عنده الوصفان في الاتصاف بأحدهما في القصر الموصوف على الصفة، نحو: «ما زيد إلا قائم»، لمن يعتقد اتصافه بالقيام، أو القعود من غير علم بالتعيين، أو تساوي عنده موصوفان في الاتصاف بصفة، أي يعتقد أن أحدهما موصوف بها من غير علم بتعيين نحو: «ما شاعر إلا زيد» لمن يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين.

الإنشاء

يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

ويطلق على فعل المتكلم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي.

وينقسم الإنشاء بالمعنى الثاني إلى طلب وغيره، ونتعرض ههنا إلى الأول منهما فنقول: أنواعه كثيرة، وهي على ما ذكره صاحب التلخيص خمسة:

1 ـ التمني.

2 ـ والأمر.

3 ـ والنهي.

4 ـ والاستفهام.

5 ـ والنداء؛ لأنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا، الثاني التمني، والأول إن كان المطلوب حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج، فإن كان الأمر انتفاء فعل فهو النهي، وإن كان ثبوته بأحد حروف النداء فهو النداء، وإلا فهو الأمر.

وألفاظ التمني ثلاثة:

1 ـ «ليت»: وهي الأصل فيه.

2 ـ و«هل» ويعدل إليها لإبراز المتمني في صورة الممكن لكمال العناية به.

3 ـ و«لو» ويعدل إليها لجعل ما لا طمع فيه بمنزلة الواقع.

وصيغ الأمر ثلاثة :

1 ـ المضارع المقرون باللام .

2 ـ وفعل الأمر .

3 ـ واسم فعله .

وللنهي صيغة واحدة :

وهي لا الناهية الداخلة على المضارع .

وأدوات النداء مشهورة .

وصيغ الاستفهام إحدى عشرة :

1 ـ الهمزة .

2 ـ وهل .

3 ـ وما .

4 ـ ومن .

5 ـ وأي .

6 ـ وكيف .

7 ـ وكم .

8 ـ وأنى .

9 ـ وأين .

10 ـ ومتى .

11 ـ وأيان .

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يطلب به التصور تارة والتصديق تارة أخرى وهي «الهمزة» ، ويجب فيها أن يليها المسؤول عنه .

ثانيها : ما يطلب به التصديق فقط وهو «هل» ، وتخلص المضارع للاستقبال ، وذلك لقوة اختصاصها بالفعل لفظاً أو تقديراً .

ثالثها : ما يطلب به التصور فقط ، وهي الباقية .

تنبيه : «الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة[1] فليعتبره[2] الناظر

---

1 يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر .

2 أي ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء والخبر .

المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات .

فإن الإسناد الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد .

وكذا المسند إليه فيه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر إلى غير ذلك .

وكذلك المسند إما اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره .

والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة .

وإسناده وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر ، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق»[1] . انتهى كلام المطول .

قوله : «فإن الإسناد الإنشائي إلى آخره» ولا يجري فيه الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس ، وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس . انتهى كلام عبد الحكيم .

وجعله تنزيل العالم منزلة الجاهل من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، جرى فيه على ما ذهب إليه السكاكي ، وهو مخالف لما سبق له أول أحوال الإسناد الخبري في مقولة ، وقد ينزل المخاطب إلى آخره من أنه ليس منه ، وشنع على السكاكي والسيد قدس سره هناك ، وأيد ما للمصنف والكمال لله وحده ، وفي التجديد على المختصر .

فإن قلت : هذا التنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني ؛ لأنه هو الذي يشير فيه إلى الأحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك ، وكذا في باب القصر فمرجعه إلى بيان أصل المعنى في البابين ، وإلى بيان أصل الاستعمال ، وخلا ذلك الأصل ، وذلك وصف للنحو أو اللغة ؟

قلت : قد تقدم مثل هذا البحث مراراً .

وجوابه : أن معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ، ولا يخرج عنه لعدم الموجب ، وذلك هو فائدة ما ذكر ، ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره ، وهذا القدر من علم المعاني .

---

1 «المطول» ص 433.

الفصل والوصل

الوصل: هو العطف.

والفصل: عدمه سواء كان بين مفردين أو جملتين بالواو أو غيرها، لكن المصطلح عليه اختصاصها بالجمل والوصل بالواو، ولا يحسن الوصل إلا بين الجمل المتناسبة لا المتحدة ولا المتباينة، وإلا فصل.

فالفصل للاتحاد في ثلاثة مواضع:

1 ـ كون الثانية بدلاً من الأولى: نحو قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[2].

2 ـ وكون الثانية بياناً للأولى: نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾[3].

3 ـ وكون الثانية مؤكدة للأولى: نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[4] بناء على أن ذلك الكتاب مبتدأ وخبر، فلا ريب فيه تأكيد له بمنزلة التأكيد المعنوي، فوزانه وزان نفسه في «جاء زيد نفسه»، و﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[5] بمنزلة التوكيد اللفظي فوزانه زيد الثاني في «جاء زيد زيد».

والفصل للتباين في ثلاثة مواضع وهي:

1 ـ أن يختلف الجملتان خبرية وإنشائية لفظاً ومعنى، أو معنى فقط نحو: «مات زيد رحمه الله».

2 ـ وأن لا يكون بين الجملتين تناسب كقولك لجوهري «زيد قائم»، ثم تتذكر أن لك خاتماً تريد تقويمه فتقول: «لي خاتم أريد تقويمه» بلا عطف لعدم المناسبة بين الجملتين في المعنى.

3 ـ وأن لا يكون بينهما تناسب في السياق، وإن تناسبا في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ

---

1 الشعراء: 132.
2 الشعراء: 133-134.
3 طه: 120.
4 البقرة: 2.
5 البقرة: 2.

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] الآية، فصلت عن ما قبلها مع أن بينهما مناسبة بالتضاد من حيث إنها مبينة لحال الكفار، وتلك لحال المؤمنين؛ لأن بيان حال المؤمنين منها غير مقصود، بل ذكر تابعاً لبيان حال الكتاب، ولا مناسبة بين بيان حال الكتاب وحال الكفار، والتناسب الذي هو موضع الوصل يكون باتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية، وهو مع ذلك غير كاف في الوصل، بل لا بد معه من جهة بها يتجاذبان، وأمر جامع به يتآخذان، وذلك الجامع عقلي، أو وهمي، أو خيالي.

فالجامع العقلي: أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة كالاتحاد في المسندين، أو في المسند إليهما، أو في قيد المسندين، أو في قيد المسند إليهما، وكالتماثل بين هذين أو هذين إلى آخره، وكالتضايف كذلك والاتحاد كون كل من المتقابلين متحداً مع نظيره، والتماثل أن يكون بين كل منهما وصف له نوع اختصاص بهما كأخوة أو صداقة أو عداوة، والتضايف كون كل منهما لا يمكنه تعقله بدون الآخر.

والجامع الوهمي: أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة كشبه التماثل أو كالتضاد أو شبهه، فشبه التماثل كلو في البياض والصفرة، فإن الوهم يدركهما كأنهما مثلان يتبادر أنهما من نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل يدرك أن كل نوع داخل تحت جنس اللون.

والتضاد هو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف، وذلك التضاد إما باعتبار ذات الأمرين كالسواد والبياض، أو باعتبار ما اشتملا عليه كالأسود والأبيض، فإنهما وإن لم يتعاقبا على محل واحد لكونهما جرمين كالغراب والقطن لكنهما مشتملان على أمرين يتعاقبان على محل واحد، وهما السواد والبياض.

وشبه التضاد نحو السماء والأرض، فإنهما وإن كانا أمرين وجوديين أحدهما في غاية الارتفاع، وثانيهما في غاية الانحطاط، لكنهما من الأجناس، فلا يتواردان على محل واحد، فليسا ضدين.

ووجه كون التضاد وشبهه جامعاً وهمياً أن الوهم ينزل المتضادين أو شبههما منزلة المتضايفين من حيث أنه لا يحضر أحدهما في الذهن إلا ويقارنه الآخر فيه؛ إذ الضد أقرب خطوراً بالبال عند ذكر ضده بخلاف العقل، فإنه يتصور كل واحد منهما ذاهلاً

---

1 البقرة: 6.

عن الآخر .

والجامع الخيالي : أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في المفكرة بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف لكونهما متلازمين في صناعة خاصة ، أو عرف عام كالقدوم والفأرة والمنشار للنجار والقلم والدواة والقرطاس للكاتب ، وللقرآن الكريم في هذا الباب اليد البيضاء كقوله تعالى : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [1] لما بين المسندين من التضاد ، وبين المسند إليهما من الاتحاد ، وبين القيدين من التضايف .

ومما يزيد الوصل حسناً توافق الجملتين : اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعية ، فلا يخالف إلا لنكتة كالتجدد والثبات في نحو : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [2] أي استوى إحداثكم الدعوة لهم ، واستمرار صمتكم عنها ، ثم ما تجاذبت فيه أسباب الوصل ، وتعاضدت دواعيه ، قد يفصل إما لمانع من تشريك الجملة الثانية مع الأولى ، ويسمى قطعاً ، كما ترى في قوله تعالى : ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [3] ، لم يعطف على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [4] مع توافقهما خبرية واتحادهما في المسند لئلا يتوهم اشتراكهما في القولية للمنافقين ولا على جملة ﴿قالوا﴾ لئلا يتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف ؛ لأن استهزاء الله بهم خاص بزمن خلوتهم مع شياطينهم ، وإما لجعله جواب سؤال مقدر لإغناء السامع عنه ، أو لكراهة سماعه له لو سئل ، أو لكراهة انقطاع كلامه بكلام المسائل أو للاختصار ، ويسمى الفصل ذلك استئنافاً نحو :

في المهد ينطق عن سعادة جده   أثر النجابة ساطع البرهان

على تقدير أنه جواب كيف ينطق ، وهو رضيع لم يبلغ أوان النطق .

وقد يكون الوصل بواو الحال ، ولها أقسام مشهورة .

---

1 التوبة : 82 .
2 الأعراف : 193 .
3 البقرة : 15 .
4 البقرة : 14 .

الإيجاز والإطناب والمساواة

المساواة: التعبير عن المعنى المقصود بلفظ مساوٍ له.

والإطناب: التعبير عن المقصود بلفظ زائد لفائدة.

والإيجاز: التعبير عنه بلفظ ناقص وافٍ ببيان المراد.

ويطلق كل منها على الكلام مجازاً، ولعله بحسب الأصل وإلا فقد صار الآن حقيقة اصطلاحية.

والإيجاز والإطناب نسبيان؛ لأنهما لا يتعلقان إلا بالنسبة لشيء آخر هو متعارف أوساط الناس في تأدية المعاني فهو الميزان، فما نقص عنه مع توفية المعنى فهو الإيجاز، وما زاد عليه لفائدة إطناب، وما نقص غير موفٍ بالمعنى إخلال، وما زاد لا لفائدة تطويل، إن لم يفسد المعنى حشو إن أفسد.

والإيجاز نوعان:

1 ـ إيجاز القصر.

2 ـ وإيجاز الحذف.

مثال الأول: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[1] لفظه يسير، ومعنا كثير، فإن الإنسان متى علم أنه إن قتَل قتُل امتنع عن القتل، ويلزمه حياته وحياة غيره، وهو أوجز وأوفى مما كان أوجز كلام عندهم، وهو «القتل أنفى للقتل».

ومثال إيجاز الحذف ﴿فَأَرْسِلُونِ . يُوسُفُ﴾[2]، أي فأرسلوني إلى يوسف فأرسلوه، فأتاه فقال: يا يوسف.

ومثال الإطناب: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[3] الآية يدل أن في وقوع كل ممكن تساوي طرفاه لآيات للعقلاء، فلكونه خطاباً للعموم، وفيهم الذكي والغبي صرح بخلق أمهات الممكنات الظاهرة ليكون دليلاً واضحاً للجمع على القدرة الباهرة.

ويكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، وبالتكرير، وبالإيغال، وهو ختم الكلام

---

1 البقرة: 179.

2 يوسف: 45-46.

3 البقرة: 164؛ آل عمران: 190.

بما يفيد نكتة يتم أصل المعنى بدونها، وبغير ذلك.

واعلم أنه قد يوصف الكم بالإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له، فيقال: للأكثر حروفاً أنه مطنب، وللأقل موجز، كقوله:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدَدُ

مع قوله:

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى   إِذَا كَانَتِ الْعُلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

فإن هذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق؛ إذ المصراع يفهم الصد عن الدنيا إذا ظهر سؤدد ولو في جانب الغني بأن يكون منظوره السؤدد دون ما صاحبه من الغنى؛ إذ لم يقيد فيه ظهور السؤدد بجانب الفقر بخلاف البيت، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[1].

وقول الشاعر:

ونُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ   وَلاَ يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما كان قريباً منه؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل وقول، وما في البيت مختص بالقول، فالاثنان ليسا متساويين في أصل المعنى، بل كلام الله أجل وأعلى، وكيف لا؟ والله أعلم[2].

أثر علم المعاني في بلاغة الكلام

نستطيع هنا بعد الدراسة السابقة أن نلخص لك مباحث علم المعاني في أمرين اثنين:

الأول: أنه يبين لك وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواطن التي يقال فيها، ويريك أن القول لا يكون بليغاً كيفما كانت صورته حتى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السامع الذي أُلقي عليه، وقديماً قال العرب: «لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ».

فقد يؤكد الخبر أحياناً كما علمت، وقد يُلقى بغير توكيد، على حسب حال السامع

1 الأنبياء: 23.

2 تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، المرحوم الشيخ علي رجب الصالحي ص59-77.

من جَهْلٍ بمضمون الخبر أو تردد أو إنكار . ومناهضة هذا الأصل بلا داع نُشوزٌ عما رُسِم من قواعد البلاغة . انظر إلى قوله تعالى في شأن رُسل عيسى عليه السلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكية : ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[1] ، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[2] .

فإن الرسل حين أحسوا إنكارهم في المرة الأولى اكتفوا بتأكيد الخبر بـ«إن» فقالوا : ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[3] ، فأكدوا بالقسم وإن واللام .

وقد تخفى هذه الدقائق على غير أهل اللغة ، روي أن الكندي[4] ركب إلى أبي العباس المبرد[5] وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً !

فقال أبو العباس : أين وجدتَ ذلك ؟ فقال : وجدتهم يقولون : «عبد الله قائم» ، ثم يقولون : «إن عبد الله قائم» ، ثم يقولون : «إن عبد الله لقائم» ، فالألفاظ مكررة والمعنى واحد ؛ فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة ، فالأول إخبارٌ عن قيامه ، والثاني جواب عن سؤال ، والثالث ردٌّ على منكر .

كذلك يوجب علم المعاني أن يخاطب كل إنسان على قدر استعداده في الفهم ونصيبه من اللغة والأدب فلا يُجيزُ أن يخاطَب العاميُّ بما يخاطبُ به الأديب الْمُلِمُّ بلغة العرب وأسرارها .

قال بعضهم لبشار بن بُرْدٍ : إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت ؛ قال : وما ذاك ؟ قال : بينما تثير النقع وتخلع القلوب بقولك :

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً   هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تَمْطِرَ الدَّمَا

---

1 الزمر : 13 .

2 يس : 14-16 .

3 يس : 16 .

4 هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف العرب ، كان معاصراً للمأمون والمعتصم والمتوكل ، وله عندهم منزلة سامية ، برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والهندسة وطبائع الأعداد وعلم النجوم ، نبغ وليس في المسلمين فيلسوف غيره ، وحذا في تأليفه حذو أرسطو .

5 هو شيخ أهل النحو والعربية ، وله التآليف النافعة في الأدب ، وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار كثير النوادر ، وتوفي سنة 285هـ .

إذَا مَا أَعَزْنَا سَيِّداً مِنْ قَبِيلَةٍ ذُرَا مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا

نراك تقول :

رَبَابَةُ رَبَّةُ الْبَيْتِ تَصُبُّ الخَلَّ فِي الزَّيْتِ

لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وَدِيكٌ حَسَنُ الصَّوْتِ

فقال بشار : لكل وجه وموضع ؛ فالقول الأول جدٌّ ، والثاني قلته في ربابة جاريتي ، وأنا لا آكل البيض من السوق ، وربابة لها عشر دجاجات وديك فهي تجمع لي البيض ، فهذا القول عندها أحسن من «قِفَا نَبْكِ مِن ذكري حبيب ومنْزِلِ» عندك !

وكثيراً ما تجد الشاعر يسهُلُ أحْيَاناً ويلين حتى يُشْبه شعره لغة الخطاب ، ويخشُن آونة ويصلُب حتى كأنه يقذفك بالْجَلْمَد ، كل ذلك على حسب موضوعه الذي يقول فيه والطبقة التي يُنشدها شعره ، ومن خير الأمثلة لهذا النوع أبو نواس ، فإنه في خمرياته غيرُه في مدائحه ووصفه .

واعتبر هذا الأصل بما كان من النبي ﷺ ، فإنه لما أراد أن يَكتب إلى ملك فارس اختار أَسهل الأَلفاظ وأَوضحها فقال :

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس سلامٌ على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله ، وأدعوكَ بدِعايةِ الله ، فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافَّة لينذر من كان حياً ويحق القولُ على الكافرين ، فأَسْلم تسلم ، فإن أَبَيْتَ فإثْمُ المجوس عليك» .

وحين أَراد أن يكتب إلى أُكَيْدِر صاحب دومةِ الجندل فَخَّم الأَلفاظ وأتى بالجزل النادر فقال :

«من محمد رسول الله لأُكَيْدِر حين أَجاب إلى الإسلام وخلَع الأَنداد والأَصنام ، إن لنا الضَّاحيةَ [1] من البعل [2] والبور [3] والمعامي [4] وأغفال الأَرض [5] والحلقة [6] والسلاح ، ولكم

---

1 الضاحية (من النخل) : النخلة الظاهرة البارزة الخارجة عن أسوار المدينة والعمران .

2 البعل : النخل الراسخة عروقه في الأرض .

3 البور : الأرض الخراب التي لم تزرع .

4 المعامي : جمع معمي وهي الأراضي المجهولة .

5 أغفال الأرض : الأراضي التي لا أثر للعمارة فيها .

6 الحلقة بسكون اللام : السلاح عاماً .

الضَّامِنَةُ من النخل[1] والمعين[2] من المعمور، لا تُعْدَل سارِحَتُكم[3] ولا تُعَدُّ فاردَتُك[4] ولا يُحْظَرُ عليكم النَّبات، تقيمون الصلاة لوقتها وتؤدون الزكاة، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه».

وتكون مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضاً فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب: فللإيجاز مواطنه، وللإطناب مواقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب.

وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأَعراب أَوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾[5].

وقَلّما تَجدُ خِطاباً لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطول، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزّلهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بها في أَسفارهم.

وللإيجاز مواطن يحسن فيها، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، وللإطناب مواضع كالتهنئة والصلح بين فريقين والقَصص والخطابة في أمر من الأُمور العامة، وللذوق السليم القولُ الفصل في هذه الشئون.

أما الأَمر الثاني الذي يبحث فيه عِلم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعونة القرائن، فإنه يريك أن الكلام يفيد بأصل وضعه معنى ولكنه قد يؤدي إليك معنى جديداً يفهم من السياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لك إن الخبر قد

---

1 الضامنة من النخل: ما كان داخلاً في العمارة وأطاف بها سور المدينة.

2 المعين: الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الكثير.

3 لا تعدل سارحتكم. السارحة: الماشية، يريد أن ماشيتهم لا تصرف عن مرعى تريده.

4 لا تعد فاردتكم. الفاردة: الزائدة على الفريضة، يقول: لا تضم فاردتكم إلى غيرها فتعد معها وتحسب.

5 الحج: 73.

يفيد التحسر، والأمر قد يفيد التعجيز، والنهي قد يفيد الدعاءَ، والاستفهام قد يفيد النفي، إلى غير ذلك مما رأيته مفصّلاً في هذا الكتاب.

ويقول لك إن الخبر قد يلقى مؤكداً لخالي الذهن، وقد يلقى غير مؤكد للمنكر الجاحد، لغرض بلاغي بديع، أراده المتكلم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام.

ويرشدك علمُ المعاني إلى أن القصر قد ينحو فيه الأديب مناحيَ شتى، كأن يتجه إلى القصر الإضافي رغبةً في المبالغة، فيقول المتفائل:

وما الدنيا سوى حُلمٍ لذيذ تُنَبِّهُهُ تَباشِيرُ الصَّباح

ويقول المتشائم:

هل الدَّهْرُ إلاَّ لَيلَةٌ طال سُهْدُها تَنفَّسُ عن يومٍ أحمَّ عصِيب

وقد يكون من مرامي القصر التعريضُ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾[1]؛ إذ ليس الغرض من الآية الكريمة أن يعلم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالمشركين وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من لا عقل له.

ويَهديك علم المعاني إلى أن من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقريرَ المعنى وتثبيته في ذهن السامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

ولعل في هذه الكلمة الموجزة مَقنعاً في بيان ما لعلم المعاني من الأثر في بلاغة الكلام، وما يُمَدُّ به الناشيء في الأدب من أساليب، وما يرسمُ له من طريق لحسن تأليفها واختيار الأحوال والمواطن التي تقال فيها.

مبادئ علم البيان

أما حده: على ما في التلخيص: «فهو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليهِ»[2].

قال في المطول: «أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد

---

1 الرعد: 19.

2 التلخيص ص 72.

أي : إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا»[1] . انتهى .

وقوله : «أراد بالعلم إلى آخره» العلم حقيقة هو الإدراك ، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية ، وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة إليه في البقاء ، وهو الملكة كذلك .

والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على أحد المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه إلى تقدير متعلق .

وما قيل : إنهم لم يقصدوا تقدير المضاف إليه ، بل بيان حاصل المعنى ، فإن لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على إدراكها فليس بشيء ؛ لأن ذلك الإطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم .

قال السيد في حواشي شرح المفتاح : النحو يطلق على القواعد المخصوصة ، وعلى إدراكها ، وعلى الملكة التابعة لإدراكها .

وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم ، وعلى إدراكه ، وعلى ملكة استحضاره .

ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل ، أو المسائل المعلومة عن الأدلة ، أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليداً لا علماً ، فلا يرد علم الواجب تعالى وعلم جبريل على التقديرين الأولين ، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث . انتهى كلام عبد الحكيم .

وقوله : «على إدراكات جزئية» أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية ، لكن بقي هنا بحث وهو أنه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة هنا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة ، وذلك لا يجوز .

وجوابه : أن محل المنع إذا أريد أحد معانيه فقط .

وأما إذا صح أن يراد به كل معنى ، فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من المشترك ، وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف ، أو أن محله إذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام .

وأما إذا كان بينهما ذلك ، فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر ؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية ، والإدراكات الجزئية ينشأ

---

1 المطول ص 506 .

عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات.

والقاعدة: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها، فقد استلزم كل منهما الآخر، فكانا بمنزلة الشيء الواحد، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد، فكأنه لا اشتراك، وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد.

وفي المطول: «وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال»[1]. انتهى.

قال السيد قدس سره: وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان، ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى، ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصود به؛ لأن المقصود إفادة المعاني التي روعي فيها المطابقة؛ لأنها اعتبرت لأجله، وتلك فرع وتتمة لها، فالأولى أن تراعى المطابقة أولاً، ثم وضوح الدلالة ثانياً، وإن لم يكن هذا أمراً لازماً، وكذلك علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة، أو القواعد، أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني، لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد، والشعبة من الأصل، فلذلك أخر عن علم المعاني. انتهى بزيادة.

وقوله قدس سره: «عن إفادة التراكيب لخواصها» أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني الأول لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الإفادة على الخواص.

قال العلامة في شرح قوله: «إيراد المعنى الواحد إلى آخره» وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاقتضائها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضيافاً جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة، أو أوضح، أو خفية، أو أخفى نحو: «أن زيداً لمضياف»، أو «لكثير الرماد»، أو «لمهزول الفصيل»، أو «لجبان الكلب» وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنايات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة، وذلك مما يبحث عنه في البيان؛ لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة، ومرجع البلاغة منحصر في العلمين، بل نقول: لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه

1 المطول ص 506.

والكناية والاستعارة التمثيلية في الخواص . انتهى كلام عبد الحكيم .

ثم إن اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي ، وأراد بالطرق التراكيب ، فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب ، بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل إلى المقصود ، واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية ، وأراد بالدلالة الدلالة العقلية .

قال في المطول : وفي التعبير عن التراكيب بالطرق طريق الاستعارة ، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية ، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلاك ، وتأنيساً لدخيل في الفن قبل الاستهلال .

وجمع الطرق نظراً إلى أن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة ، وبعضها بواسطة فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح كما قال عبد الحكيم ، أو نظراً إلى أن له مسنداً أو مسنداً إليه ، ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز ، فيحصل له طرق ثلاث ، فتقييد الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه كما في المطول .

ومحصل التعريف : أن علم البيان ملكة ، أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض ، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا : «زيد جواد» في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان كذا في المطول .

وفي عبد الحكيم قوله : «على إيراد إلى آخره» أي على معرفة إيراد بدليل قوله : «فلو عرف من ليس له هذه الملكة إلى أخره» ، وفيه إشارة إلى أن معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون بالفعل ، بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول إلى القاعدة التي كانت حاصلة عنده . انتهى .

«وتقييد المعنى بالواحد لدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء .

وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ ، والعبارة دون الوضوح والخفاء ، مثل : أن يورد بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان»[1] . انتهى كلام المطول .

---

1 المطول ص 506.

وقوله: «بألفاظ مترادفة» أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ مترادفة.

وقوله: «لا يكون ذلك إلى آخره» لأن تلك التراكيب بعد العلم بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الألف ببعض الألفاظ، وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع، وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير في تعريف المراد لا في الفهم. انتهى كلام عبد الحكيم.

«ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها؛ لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة، وبعضها أوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية»[1]. انتهى كلام المطول.

«ودلالة اللفظ» إما على ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه، وتسمى الأولى «وضعية»، وكل من الأخيرتين «عقلية»، وتقييد الأولى «بالمطابقة»، والثانية «بالتضمن»، والثالثة «بالالتزام»، وشرطه اللزوم الذهني ولو اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بها ذكر لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: «خده يشبه الورد»، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا: «خده يشبه الورد»، أو أخفى؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً، وإنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمنية والالتزامية كما بيّن في موضعه.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث إنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث إنها مختلفة في مراتب الوضوح حذراً

---

1 المطول ص 507.

من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي، ولأن علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية، وهما من قبيل الألفاظ، والاختلاف بالحيثية كاف في تمايز الموضوعات.

وأما غايته: فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد، ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة.

وأما فضله: فهو من أشرف العلوم؛ إذ به يستعان على فهم الكتاب والسُّنة وكلام البلغاء وناهيك به شرفاً.

وأما واضعه: فقيل: الشيخ عبد القاهر، وفيه أن هذا العلم كان موجوداً قبله، فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن، وصنف فيه أبو هلال العسكري كتاباً سماه نقد الشعر، نعم الشيخ عبد القاهر نظم منثور لآليه في عقد التصنيف فلعل نسبته إليه لذلك، والله أعلم.

وأما استمداده: فمن الكتاب والسُّنة وكلام العرب الموثوق بعربيتهم.

وينحصر المقصود منه في ثلاثة مباحث:

1 ـ التشبيه.

2 ـ والمجاز.

3 ـ والكناية؛ لأن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة إن قامت قرينة تمنع من إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية.

ثم من المجاز ما ينبني على التشبيه، وهو الاستعارة، فتعين التعرض له فانحصر المقصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة، وإنما لم يجعل التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وفوائده، فاستحق أن يعقد له مبحث على حدته.

ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه، فإنه كثيراً ما يطلق عليه.

ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بأنه الدلالة على تشريك أمر إلى آخره أن البحث عما يتعلق به من الطرفين، ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه من مقاصده.

قال السيد قدس سره في حواشي شرح التلخيص: الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن، وفيه من النكت واللطائف ما لا يخفى، وله مراتب مختلفة في الوضوح

والخفاء مع أن دلالته مطابقة، وحينئذ يضمحل ما ذهب إليه يعني صاحب التلخيص مع أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة. انتهى.

وذكر بعضهم عن ابن يعقوب: أن التشبيه يختلف بالوضوح والخفاء، فيقال: «زيد كالبحر في السخاء» و«زيد كالبحر» و«زيد بحر»، وأوضحها الأول، وأخفاها الأخير.

أما التشبيه اصطلاحاً: فهو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بنحو الكاف، ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك.

والغرض منه أمور:

منها: بيان أن المشبه ممكن نحو قوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فلما ادعى فوقان الممدوح على غيره حتى صار وحده جنساً، ورأى أن ذلك محتاج إلى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضمنياً في أن كلاً منهما فاق أصله لما اشتمل عليه من المزايا.

ومنها: بيان حال المشبه: كما في تشبيه ثوب بآخر في البياض، وقد يعود الغرض على المشبه به كما في التشبيه المقلوب لإيهام أن المشبه به فيه أتم من المشبه، وكما في الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر استدارة وإشراقاً بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب.

وينقسم باعتبار وجهه:

1 ـ إلى مقبول: وهو ما وفّي بالغرض.

2 ـ وإلى مردود وهو بخلافه.

وباعتبار أركانه إلى:

1 ـ قوي.

2 ـ وضعيف.

فما حذفت منه الأداة والوجه فهو: قوي لما فيه من دعوى الاتحاد ظاهراً، وما ذُكِرا فيه معاً فهو ضعيف... إلى غير ذلك من الأقسام.

وأما المجاز فينقسم إلى عقلي ولغوي.

فالعقلي: إسناد الشيء لغير ما هو له لعلاقة مع قرينة لفظية نحو: «هزم الأمير الجند»،

وهو في بيته، أو معنوية نحو: «سرتني سلامتك من المكروه».

واللغوي: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادته.

وينقسم باعتبار العلاقة إلى استعارة وغيرها، والثاني يسمى مجازاً مرسلاً إن كان مفرداً، ولا يسمى باسم يخصه إن كان مركباً.

وعلاقاته: تسع عشرة على ما ذكره الصبان في رسالته منها: السببية، والمسببية، والكلية، والجزئية، واللازمية، والملزومية، والحالية، والمحلية، واعتبار ما كان، وما يكون.

وينقسم إلى:

1 ـ أصلي: نحو: «أمطرت السماء نباتاً».

2 ـ وإلى تبعي: نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ﴾[1].

ويكون مرشحاً، ومجرداً، ومطلقاً باعتبار اقترانه بما زاد على القرينة وعدمه.

تنقسم الاستعارة إلى تصريحية، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به وإلى مكنية، وهي تبعاً للجمهور لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، وعلى ما ذهب إليه الخطيب التشبيه المضمر في النفس وإلى تخيلية وهي تبعاً للجمهور، وإثبات لازم المشبه به للمشبه، وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه به المتوهم.

وتنقسم أيضاً:

1 ـ إلى أصلية: وهي ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق.

2 ـ وإلى تبعية: وهي ما كان المستعار فيها مشتقاً أو حرفاً.

3 ـ وإلى مرشحة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه به.

ومجردة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه.

ومطلقة: وهي ما لم تقترن بشيء.

وباعتبار تركيب المستعار وأفراده إلى تمثيلية وغير تمثيلية.

وأما الكناية: فهي لفظ ذكر، وأريد به لازم معناه لقرينة غير مانعة عن إرادة

---

1 النحل: 98.

المعنى الأصلي .

وأقسامها ثلاثة :

1 ـ كناية يراد بها صفة كـ«طويل النجاد» المراد به «طول القامة» .

2 ـ والكناية التي يراد بها نسبة أمر لأمر إثباتاً أو نفياً نحو المجد بين ثوبيه .

3 ـ والكناية التي لا يراد به واحد منهما نحو : «جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار كناية عن الإنسان» .

بلاغة التّشبيه
وبعض ما أُثر منه عن العرب والمُحدثين[1]

تَنشأُ بلاغة التشبيه من أنه ينتقل بك من الشيء نفسه إلى شيء طريف يشبهه ، أو صورة بارعة تمثِّله . وكلما كان هذا الانتقال بعيداً قليل الخطورة بالبال ، أو ممتزجاً بقليل أو كثير من الخيال ، كان التشبيه أروع للنفس وأدعى إلى إعجابها واهتزازها .

فإذا قلت : فلان يُشبه فلاناً في الطول ، أو إنَّ الأرض تشبه الكرة في الشكل ، أو إنَّ الجزر البريطانية تشبه بلاد اليابان ، لم يكن لهذه التشبيهات أثر للبلاغة ؛ لظهور المشابهة وعدم احتياج العثور عليها إلى براعة وجهد أدبي ، ولخلوها من الخيال .

وهذا الضرب من التشبيه يُقْصَد به البيان والإيضاح وتقريب الشيء إلى الأفهام ، وأكثر ما يستعمل في العلوم والفنون .

ولكنك تأخذك رَوْعة التشبيه حنيما تسمع قول المعري يَصِف نجماً :

يُسرِعُ اللمح في إحمرارٍ كما تُســ ـــرِعُ في اللمح مُقلةُ الغضبان[2]

فإن تشبيه لمحات النجم وتألقه مع إحمرار ضونه بسرعة لمحة الغضبان من التشبيهات النادرة التي لا تنقاد إلا لأديب . ومن ذلك قول الشاعر :

وكأن النجوم بين دُجاها سُنن لاح بينهن ابتداع

فإن جمال هذا التشبيه جاء من شعورك ببراعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين

---

1 المحدث في اللغة : المتأخر ، والمراد به هنا من جاء بعد عهد العرب اللذين يحتج بكلامهم في اللغة .

2 لمح البرق والنجم : لمعانها ، ولمح البصر : اختلاس النظر .

حالتين ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما حالة النجوم في رُقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة. ولهذا التشبيه روعة أُخرى جاءت من أن الشاعر تخيّل أن السنن مضيئة لامعة، وأن البدع مظلمة قاتمة.

ومن أبدع التشبيهات قول المتنبي:

بليتُ بِلى الأَطلالِ إن لم أقفْ بِهَا وقُوف شَحيحٍ ضاع في التُّرْبِ خاتَمُه

يدعو على نفسه بالبلى والفناء إذا هو لم يقف بالأطلال ليذكر عهد من كانوا بها، ثم أراد أن يصور لك هيئة وقوفه فقال: كما يقف شحيح فقد خاتمه في التراب؛ من كان يُوفق إلى تصوير حال الذاهل المتحير المحزون المطرق برأسه المتنقل من مكان إلى مكان في اضطراب ودهشة بحال شحيح فقد في التراب خاتماً ثميناً؟ ولو أردنا أن نورد لك أمثلة من هذا النوع لطال الكلام.

هذه هي بلاغة التشبيه من حيث مبلغ طرافته وبُعد مرماه ومقدار ما فيه من خيال. أما بلاغته من حيث الصورة الكلامية التي يوضع فيها أيضاً. فأقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانه جميعها. لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداء ووجه الشبه معاً يحولان دون هذا الإدعاء، فإذا حذفت الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية. أما أبلغ أنواع التشبيه فالتشبيه البليغ، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

هذا وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالسيف، والعالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والأماني الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافي باللجَيْنِ، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالريح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأسنان بالبرد واللؤلؤ، والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار ولمع السيوف، وغُرَّةِ الفرس بالهلال. ويشبهون الجبان بالنعامة والذبابة، واللئيم بالثعلب، والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والصخر، والبليد بالحمار، والبخيل بالأرض المجدبة.

وقد اشتهر رجال من العرب بخصال محمودة فصاروا فيها أعلاماً فجرى التشبيه بهم.

فيشبه الوفي بالسموءل[1]، والكريم بحاتم، والعادل بعُمر[2]، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقُس، والشجاع بعمرو بن معد يكرب، والحكيم بلقمان[3]، والذكي بإياس.

واشتهر آخرون بصفات ذميمة فجرى التشبيه بهم أيضاً، فيشبه العي بباقل[4]، والأحمق بهبنقة[5]، والنادم بالكسعي[6]، والبخيل بمادر[7]، الهجاء بالحطيئة[8]، والقاسي بالحجاج[9]. [10]

بلاغة الاستعارة

سبق لك أن بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين:

الأولى: تأليف ألفاظه.

والثانية: ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان، لا يجول إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرُّف وجوه الشبه. الدقيقة بين الأشياء، وأودعه قدرةً على ربط المعاني وتوليدِ بعضها من بعض إلى مدى بعيدٍ لا يكاد ينتهي.

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها

---

1 هو السموءل بن حيّان اليهودي، يضرب به المثل في الوفاء، وهو من شعراء الجاهلية: توفي سنة 62 ق.هـ.

2 هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين وأحد السابقين غلى الإسلام والأولين، اشتهر بعدله وتواضعه وزهده، وقد نصر الله به الإسلام وأعزه.

3 حكيم مشهور آتاه الله الحكمة أي الإصابة في القول والعمل.

4 رجل اشتهر بالعي، اشترى غزالاً مرة بأحد عشر درهماً فسئل عن ثمنه فمد أصابع كفيه يريد عشرة وأخرج لسانه ليكملها أحد عشر، ففر الغزال، فضرب به المثل في العي.

5 هو لقب أبي الودعاء يزيد بن ثروان القيسي، ويضرب به المثل في الحمق.

6 هو غامد بن الحرث، خرج مرة للصيد فأصاب خمسة حمر بخمسة أسهم، وكان يظن كل مرة أنه مخطئ، فغضب وكسر قوسه، ولما أصبح رأى الحمر مصروعة والأسهم مخضبة بالدم، فندم على كسر قوسه، وعض على إبهامه فقطعها.

7 لقب رجل من بني هلال اسمه مخارق، وكان مشهوراً بالبخل واللؤم.

8 شاعر مخضرم كان هجاء مراً، ولم يكد يسلم من لسانه أحد، هجا أمه وأباه ونفسه، وله ديوان شعر، وتوفي سنة 30هـ.

9 هو الحجاج بن يوسف الثقفي، كان عاملاً على العراق وخراسان لعبد الملك بن مروان، ثم الوليد من بعده، وهو أحد جبابرة العرب، وله في القتل والعقوبات غرائب لم يسمع بمثلها، توفي بمدينة واسط سنة 97هـ.

10 البلاغة الواضحة ص 65- 68.

يدل على تناسي التشبيه، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور.

انظر إلى قول البحتري في الفتح بن خاقان:

يسموا بكف على العافين حانِيَةٍ تَهْمِي وطرفٍ إلى العلياءِ طمَّاحِ[1]

ألست ترى كفه وقد تمثلت في صورة سحابة هتانة تصب وبلها على العافين السائلين، وأن هذه الصورة قد تملكت عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه؟

وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة:

صريعٌ تقاضاهُ الليالي حُشاشةً يجود بها والموتُ حُمْرٌ أظافِره[2]

فهل تستطيع أن تُبعِد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت، وهي صورة حيوان مفترس ضرَّجت أظافره بدماء قتلاه؟

لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ؛ لأنه وإن بني على ادعاء أن المشبه والمشبه به سواءٌ لا يزال فيه التشبيه منوياً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها مَنْسِيٌّ مجحُودٌ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغُ من المطلقةِ، وأن المطلقة أبلغ من المجردة.

أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال، وما تحدثه من أثر في نفوس سامعيها، فمجالٌ فسيحٌ للإبداع، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام.

انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ[3]﴾[4]؟ ترتسم أمامك النار في صورة مخلوقٍ ضخمٍ بطاشٍ مكفهر الوجه عابسٍ يغلي صدرُه حقداً وغيظاً.

---

1 العافين: سائل المعروف، وحانية: عاطفة شفيقة، وتهمي: تسيل، والطرف: البصر، والطماح: الذي يغالي في طلب المعالي والسمي وراءها.

2 الصريع: المطروح على الأرض، وتقاضاه أصله تتقاضاه حذفت إحدى التاءين؛ وهو من قولهم تقاضى الدائن دينه إذا قبضه، والحشاشة: بقية الروح في المريض والجريح؛ يصفه بأنه ملقى على الأرض يلفظ النفس الأخير من حياته.

3 تميز غيظاً: تتقطع غضباً على الكفرة، وهو تمثيل لشدة اشتعالها بهم، والفوج: الجماعة، والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: 8]؟ للتوبيخ.

4 الملك: 8.

ثم أنظر إلى قول أبي العتاهية في تهنئة المهدي بالخلافة :

أَتَتْهُ الخِلاَفَةُ مُنْقَادة إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالَها

تجد أن الخلافة غادة هيفاءُ مُدَلَّلَةٌ ملولةٌ فُتِنَ الناس بها جميعاً ، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إعراضاً ، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخَفَراً .

هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها ، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان .

ثم اسمع قول البارودي :

إذا استلَّ مِنّا سيّدٌ غَرْبَ سَيْفِهِ تفزَّعتِ الأَفلاكُ والتفتَ الدَّهْرُ[1]

وخبرني عما تحس وعما ينتابك من هول مما تسمع . وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرتعِد فَزَعاً ووَهَلاً ، وكيف تصورتَ الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً ؟

ثم اسمع قوله في منفاه وهو نهبُ اليأس والأمل :

اسمع في نفسي دبيب المنى وألمح الشبهة في خاطري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحساً يسمعه بإذنه . وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه ؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان ؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارعة من الثر في هذا الإبداع ؟

ثم انظر قول الشريف الرضي في الوداع :

نسرق الدمع في الجيوب حياء وبنا ما بنا من الأشواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع ، وقد كان يستطيع أن يقول : «نستر الدمع في الجيوب حياء» ؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان ، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف ، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء . ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة ، ولكنا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغَنَاء[2] .

---

1 غرب السيف : حده ، وتفزعت : ذعرت أي أصابها الذعر وهو الخوف .

2 البلاغة الواضحة ص 105 - 107 .

بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي

إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيتَ أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصودَ بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائدُ الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهرٌ آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوّراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأُذن على سريع التأثر بالوشاية، والخُف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سببه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة تُوجِبُ أن يختار السبب القويُّ والمكان والزمان المختصان.

وإذا دققت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجُزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أناني[1]. قوله: «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه»[2].

بلاغة الكناية

الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعُه وصفت قريحته، والسرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعْطِيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحتري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا ... لهم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للممدوح وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة

---

1 الأناني: عظيم الأنف.

2 البلاغة الواضحة ص 122.

برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن الصفة والنسبة .

ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسوسات، ولا شك أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بَهرَك وجَعَلَك ترى ما كنت تَعْجزُ عن التعبير عنه واضحاً ملموساً .

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاح، وقول البحتري :

أَوَمَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقى رَحْلَهُ   في آل طَلْحةَ ثم لَمْ يَتَحَوَّلِ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يُبْرِزُ لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسُك إليها .

ومن خواص الكناية أنها تمكِّنك من أن تَشْفِيَ غُلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تَخْدِشَ وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة :

رحلتُ فكَمْ باكٍ بأَجْفانِ شَادِنٍ   عَلَيَّ وكم باكٍ بأجفان ضَيْغَمِ [1]

وما ربة القرط المليح مكانه   بأجزع من رب الحسام المصمم [2]

فلو كان ما بي من حبيب مُقنع   عذرت ولكن من حبيب مُعمم

رمى واتقى رمي ومن دون ما اتقى   هوى كاسر كفى وقوسي وأسهمي

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه   وصدق ما يعتاده من توهم

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعمم، ثم وصفه بالغدر الذي يدَّعي أنه من شيمة النساء، ثم لامه على مبادهته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيء الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليظن أن الناس جميعاً مثله في

---

1 الشادن : ولد الغزال، والضيغم : الأسد، أراد بالباكي بأجفان الشادن المرأة الحسان، وبالباكي بأجفان الضيغم : الرجل الشجاع، يقول كم من نساء ورجال بكوا على فراقي وجزعوا لارتحالي .

2 القرط : ما يعلق في شحمة الأذن، والحسام : السيف القاطع، والمصمم : الذي يصيب المفاصل ويقطعها، يقول : لم تكن المرأة الحسناء بأجزع على فراقي من الرجل الشجاع .

سوء الفعل وضعف الوفاء. فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً.

هذا، ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بما تسيغُ الآذان سماعَه، وأمثلة ذلك كثيرة جداً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبّرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة.

ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام[1]

فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها.

ولعل هذا المقدار كافٍ في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال[2].

أثر علم البيان في تأدية المعاني

يظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحداً يستطاع أداؤه بأساليب عدة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية.

فقد يصف الشاعر إنساناً بالكرم فيقوم:

يريد الملوك مدى جعفر   ولا يصنعون كما يصنع

وليس بأوسعهم في الغنى   ولكن معروفه أوسع

وهذا كلام بليغ جداً مع أنه لم يقصد فيه إلى شبيه أو مجاز، وقد وصف الشاعر فيه ممدوحه بالكرم وأن الملوك يريدون أن يبلغوا منزلته، ولكنهم لا يشترون الحمد بالمال كما يفعل، مع أنه ليس بأغنى منهم ولا بأكثر مالاً.

وقد يعمد الشاعر عند الوصف بالكرم إلى أسلوب آخر فيقول:

كالبحر يقذف للقريب جواهراً   جوداً ويبعث للبعيد سحائبا

فيشبه الممدوح بالبحر، ويدفع بخيالك إلى أن يضاهي بين الممدوح والبحر الذي

---

1 ذات عرق: موضع بالبادية وهو ميقات إحرام أهل العراق.

2 البلاغة الواضحة ص 131-132.

يقذف الدرر للقريب ويرسل السحائب للبعيد .

أو يقول :

هو البحر من أي النواحي أتيته فلجته المعروف والجود ساحله

فيدعي أنه البحر نفسه وينكر التشبيه نُكراناً يدل على المبالغة وادعاء المماثلة الكاملة .

أو يقول :

علا فما يستقر المال في يده وكيف تمسك ماء قُنه الجبل

فيرسل إليك التشبيه من طريق خفي ليرتفع الكلام إلى مرتبة أعلى في البلاغة ، وليجعل لك من التشبيه الضمني دليلاً على دعواه ، فإنه ادعى أنه لعلو منزلته ينحدر المال من يديه ، وأقام على ذلك برهاناً فقال : «وكيف تمسك ماء قُنه الجبل ؟» .

أو يقول :

جرى النهر حتى خلته منك أنعماً تساق بلا ظن وتعطي بلا مَن[1]

فيقلب التشبيه زيادة في المبالغة وافتناناً في أساليب الإجادة ، ويشبه ماء النهر بنعم الممدوح بعد أن كان المألوف أن تُشبه النعم بالنهر الفياض .

أو يقول :

كأنه حين يُعطي المال مبتسماً صوب الغمامة تهمي وهي تأتلق[2]

فيعمد إلى التشبيه المركب ، ويعطيك صورة رائعة تمثل لك حالة الممدوح وهو يجود ، وابتسامة السرور تعلو شفتيه .

أو يقول :

جادت يد الفتح والأنواء باخلة وذاب نائلة والغيث قد جمدا

فيضاهي بين جود الممدوح والمطر ، ويدعي أن كرم ممدوحه لا ينقطع إذا انقطعت الأنواء أو جمد القطر .

أو يقول :

قد قلت للغيم الركام ولج في إبراقه وألح في إرعاده[3]

---

1 الظن : البخل ، والمن : الامتنان بتعداد الصنائع .

2 تهمي : تسيل ، وتأتلق : تلمع .

3 الغيم الركام : المتراكم ، ولج وألح : كلاهما بمعنى استمر .

لا تعرضن لجعفر متشبهاً بندى يديه فلست من أنداده

فيصرح لك في جلاء وفي غير خشية بتفضيل جود صاحبه على جود الغيم، ولا يكتفي بهذا بل تراه ينهى السحاب في صورة تهديد أن يحاول التشبه بممدوحه لأنه ليس من أمثاله ونظرائه.

أو يقول:

وأقبل يمشي في البساط فما درى إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقى

يصف حال رسول الروم داخلاً على سيف الدولة فينزع في وصف الممدوح بالكرم إلى الاستعارة التصريحية، والاستعارة كما علمت مبنية على تناسي التشبيه والمبالغة فيها أعظم وأثرها في النفوس أبلغ.

أو يقول:

دعوت نداه دعوة فأجابني وعلمني إحسانه كيف آمله

فيشبه ندى ممدوحه وإحسانه بإنسان، ثم يحذف المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه، وهذا ضرب آخر من ضروب المبالغة التي تساق الاستعارة لأجلها.

أو يقول:

«وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَاقِيا»

فيرسل العبارة كأنها مثل، ويصور لك أن من قصد ممدوحه استغنى عمن هو دونه، كما أن قاصد البحر لا يأبه للجداول فيعطيك استعارة تمثيلية لها روعة وفيها جمال، وهي فوق ذلك تحمل برهاناً على صدق دعواه وتؤيد الحال التي يدعيها.

أو يقول:

ما زلت تتبع ما تولي يداً بيد حتى ظننت حياتي من أياديكا

فيعدل عن التشبيه والاستعارة إلى المجاز المرسل، ويطلق كلمة «يد» ويريد بها النعمة لأن اليد آلة النعم وسببها.

أو يقول:

أعاد يومك أيامي لنضرتها واقتص جودك من فقري وإعساري

فيسند الفعل إلى اليوم وإلى الجود على طريقة المجاز العقلي.

أو يقول:

فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يسير الجود حيث يسير

فيأتي بكناية عن نسبة الكرم إليه بادعاء أن الجود يسير معه دائماً، لأنه بدل أن يحكم بأنه كريم ادعى أن الكرم يسير معه أينما سار.

وهذه الكناية من البلاغة والتأثير في النفس وحسن تصوير المعنى، فوق ما يجده السامع في غيرها من بعض ضروب الكلام.

فأنت ترى أنه من المستطاع التعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوباً، وكل له جماله وحسنه وبراعته، ولو نشأ لأتينا بأساليب كثيرة أخرى في هذا المعنى، فإن للشعراء ورجال الأدب افتناناً وتوليداً للأساليب والمعاني لا يكاد ينتهي إلى حد، ولو أردنا لأوردنا لك ما يقال من الأساليب المختلفة المناحي في صفات أخرى كالشجاعة والإباء والحزم وغيرها، ولكنا لم نقصد إلى الإطالة، ونعتقد أنك عند قراءتك الشعر العربي والآثار الأدبية ستجد بنفسك هذا ظاهراً، وستدهش للمدى البعيد الذي وصل إليه العقل الإنساني في التصوير البلاغي والإبداع في صوغ الأساليب.

هذه الأساليب المختلفة التي يؤدي بها المعنى الواحد هي موضع بحث علم البيان، ولا أظنك تفهم أن القدرة على صوغ هذه الأساليب البديعة موقوفة على علم البيان؛ لأن الافتنان في التعبير لا يتوقف على درس قواعد البلاغة، وإنما يصبح المرء كاتباً مجيداً، أو شاعراً مبدعاً أو خطيباً مؤثراً، بكثرة القراءة في كتب الأدب وحفظ آثار العرب، وبنقد الشعر وتفهمه، ودراسة النثر الفني وتذوق أسراره، بهذا ترسخ فيه ملكة تدفعه دفعاً إلى الإحسان والإجادة، ولا بد أن يعاضد هذه الملكة طبع سليم وفطرة حساسة تكون معينة لهذه الملكة وظهيرة لها.

ولكنا بعد كل هذا لا نستطيع أن نجحد فائدة علم البيان والإلمام بقوانينه، فإنه بما يفصل من الفروق بين الأساليب ميزان صحيح لتعرف أنواعها، ودراسة أدبية للفحص عن كل أسلوب وتبين سر البلاغة فيه[1].

---

1 البلاغة الواضحة ص 133-136.

أما حده: فهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة، والمراد بالمعرفة تصور معاني الوجوه التي تورث الكلام حسناً عرضياً، وعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، فليس المراد بالعلم في التعريف الملكة، ولا التصديق بالمسائل، ولا نفس المسائل، وليس المراد بالمعرفة إدراك الجزئي الذي يحصل من استنباط الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف علم المعاني والبيان؛ إذ ليس في علم البديع إلا تصورات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها، وليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستنبط منه فروع، ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان، ولم يجعله علماً برأسه، فالمعرفة بمعنى الإدراك التصوري كما أن العلم قد يطلق على الإدراك التصديقي مناسباً لما نسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، والعلم إلى مفعولين.

وما قالوا: من أن لكل علم مسائل، فإنما هو في العلوم الحكمية.

وأما العلوم الشرعية والأدبية فلا يتأتى في جميعها ذلك، فإن اللغة ليس إلا ذكر الألفاظ ومفهومها، وكذا التفسير والحديث. انتهى كلام عبد الحكيم.

قال شيخنا خاتمة المحققين شيخ الإسلام شمس الدين الفاضل الأنبابي حفظه الله بعد نقله ما لعبد الحكيم: ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر، والحق أن لهذا العلم مسائل كلية.

فقوله يعني صاحب التلخيص:

ومنها المطابقة في قوة كل مطابق محسن معنوي، وإن كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية، ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة؛ إذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصوداً أيضاً، وكذا يقال في الباقي، فهذا العلم كالعلمين السابقين.

ولا نسلم أيضاً أن جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لأن التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي، فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصورها من حيث أنها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك، فتصور المطابقة مثلاً ليس من حيث ذاتها، بل من حيث أنها وجوه التحسين فتدبر.

وقوله: «بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة» أي بالخلو عن التعقيد المعنوي ظرف لتحسين، وفيه تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، وإلا لكان كتعليق الدر في أعناق الخنازير.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث يبحث فيه عن وجوه التحسين.

وأما فائدته: فمعرفة أحوال كلام الله ورسوله ﷺ وكلام البلغاء.

وأما واضعه: فعبدالله بن المعتز العباسي، وهو أول مَن سمَّاه بهذا الاسم، وتلاه قدامة بن جعفر الكاتب، وأبو هلال العسكري وخلائق كُثر.

وهو ضربان:

1 ـ لفظي: وهو ما مداره بالأصالة على تحسين اللفظ، وإن تبعه تحسين المعنى.

2 ـ ومعنوي: وهو ما مداره بالأصالة على تحسين المعنى، وإن تبعه تحسين اللفظ.

فمن المعنوي: التورية: وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية.

- وهي مجردة: إن لم تقترن بما يلائم القريب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، أي استولى لا جلس، فإنها لم تقترن بما يناسب الجلوس.

- ومرشحة: إن اقترنت بما يلائمه نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[2] أي بقدرة لا بالجارحة المخصوصة، وقد قرنت بالبناء المناسب للجارحة.

ومن اللفظي: الانسجام: وهو سلامة الألفاظ، وسهولة المعاني مع جزالتهما، وتناسبهما، وأخذ الألفاظ بعضها عجز بعض بحيث تكون كاللآلئ المتناسقة في سمط لائق بها نحو:

أدركوا العلم وصونوا أهله | من جهول حاد عن تبجيله
إنما يعرف قدر العلم من | سهرت عيناه في تحصيله[3]

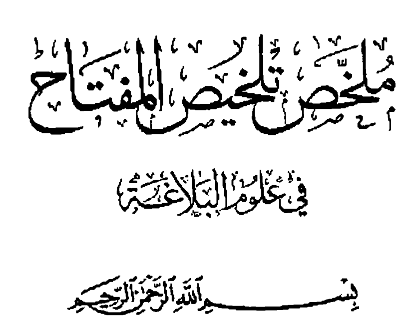
---

1 طه: 5.

2 الذريات: 47.

3 تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، المرحوم الشيخ علي رجب الصالحي ص59 - 87.





الْحَمْدُ للهِ عَلَى نَعْمَائِهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ أَنْبِيَائِهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ كِرَامِ أَحِبَّائِهِ.

وَبَعْدُ: فَهَذَا مُلَخَّصُ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ، وَالْمُلْتَمَسُ مِمَّنِ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِهِ الإِصْلَاحُ، وَالْمَسْؤُولُ مِنَ اللهِ أَنْ يُوَفِّقَنِي إِلَى الْفَلَاحِ. وَهُوَ مُرَتَّبٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ فُنُونٍ. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ[1] فَفِي بَعْضِ الْمَعَانِي الْمُسْتَحِقَّةِ لِلتَّقْدِيمِ.

---

1 رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن، أو لا؛ الثاني: المقدمة، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث.

ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، والخلاف في أن تنوينها للتعظيم، أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين.

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها؛ من قدم بمعنى: تقدم، يقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله. ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه. وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك.

والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس.



{المقدمة} [1]

الْفَصَاحَةُ [2] فِي الْمُفْرَدِ [3]: خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ [4]، وَالْغَرَابَةِ [5]، وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ [6].

قِيلَ [7]: وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ [8].

وَفِي الْكَلَامِ: خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ، وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ، وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ مَعَ فَصَاحَتِهَا.

قِيلَ [9]: وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ، وَتَتَابُعِ الاضَافَاتِ.

---

1 ساقطة في ع.

2 وهي في الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة.

3 يقال: كلمة فصيحة.

4 وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، فمنه ما يوجب التناهي فيه ومنه ما دون ذلك.

5 كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة، ومنه ما يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد.

6 اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة.
والمخالفة: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو: قام، والإدغام في نحو: مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف. وأما نحو أبى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء.

7 فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر.

8 بأن يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرؤ من سماع الأصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه، ومنها ما تستكرهه.

9 فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر.

وَفِي الْمُتَكَلِّمِ : مَلَكَةٌ[1] يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ[2] بِلَفْظٍ فَصِيحٍ[3] .

وَالْبَلاَغَةُ فِي الْكَلاَمِ : مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ[4] .

وَلَهَا[5] طَرَفَانِ : أَعْلَى ، وَهُوَ : حَدُّ الإِعْجَازِ[6] ، وَمَا يَقْرُبُ حَدَّ الإِعْجَازِ .

وَأَسْفَلُ ، وَهُوَ : مَا الْتَحَقَ[7] مَا دُونَهُ[8] بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ[9] عِنْدَ الْبُلَغَاءِ .

وَبَيْنَهُمَا[10] مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ[11] ، وَتَتْبَعُهَا[12] وُجُوهٌ أُخَرُ[13] تُورِثُ الْكَلاَمَ حُسْناً[14] .

---

1 وهي كيفية راسخة في النفس ، والكيفية عرض لا يتوقف تعلقه على تعقل الغير ، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أولياً . فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية ، مثل : الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك . وبقولنا : لا يقتضي القسمة الكميات ، وبقولنا : واللاقسمة النقطة والوحدة ، وقولنا : أولياً ليدخل فيه مثل : العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة . فقوله : ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه .

2 دون أن يقول : يعبر ، إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة ، سواء وجد التعبير أو لم يوجد .

3 ليعم المفرد والمركب ؛ أما المركب فظاهر . وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

4 أي : فصاحة الكلام ، والحال : هو الامر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال . مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضي الحال ، وقولك له إن زيداً في الدار-مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال . وتحقيق ذلك أنه جزئي من جزئيات ذلك الكلام ، الذي يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال : إن الكلي مطابق للجزئيات .

5 أي : لبلاغة الكلام .

6 وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ، ويعجزهم عن معارضته .

7 الكلام وإن كان صحيح الإعراب .

8 أي إلى مرتبة أخرى هي أدنى منه وأنزل .

9 تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ، من غير اعتبارات اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد .

10 أي بين الطرفين .

11 متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة .

12 أي بلاغة الكلام .

13 سوى المطابقة والفصاحة .

14 إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ، وإلى ان هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم ؛ لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفاً بصفة .

وَفِي الْمُتَكَلِّمِ : مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .

فَبِعِلْمِ الْمَعَانِي يُعْرَفُ مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ .

وَبِعِلْمِ الْبَيَانِ يُحْتَرَزُ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ .

وَبِعِلْمِ الْبَدِيعِ يُعْرَفُ وُجُوهُ التَّحْسِينِ .

وَقَدْ يُسَمَّى الْجَمِيعُ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالْبَعْضُ يُسَمِّي الأَخِيرَيْنِ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول في علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ[1] يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ[2] الَّتِي يُطَابِقُ[3] بِهَا مُقْتَضَى الْحَالِ[4].
وَأَبْوَابُهُ ثَمَانِيَةٌ[5] : سَبْعَةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ ، وَوَاحِدٌ بِالإِنْشَاءِ[6] .

---

1 أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ، ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات .

2 أي هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية ، وهي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم .

3 اللفظ .

4 احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة ، مثل : الإعلال ، والإدغام ، والرفع ، والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى ، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس ، والترصيع ، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة . والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك . وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان ، إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية . والمراد بأحوال اللفظ : الأمور العارضة له من التقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك . ومقتضى الحال في التحقيق : هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشار إليه في المفتاح ، وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم ، والتأخير ، والتعريف ، والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ؛ لأنها عين مقتضى الحال . وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ ، باعتبار أن التأكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح ؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

5 انحصار الكل في الأجزاء لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة ، وليس كذلك .

6 لأن الكلام إما خبر أو إنشاء ؛ لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر ، بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما ؛ كما في الإنشائيات وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائي ، فلا يصح التقسيم .

فالكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة : أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه أي : تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا تطابقه بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس . فخبر أي فالكلام خبر وإلا

وَالْخَبَرُ: كَلاَمٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ نَظَراً إِلَى مُحَصَّلِ مَفْهُومِهِ.
وَالإِنْشَاءُ: كَلاَمٌ لاَ يَحْتَمِلُهُمَا.

تَنْبِيهٌ

صِدْقُ الْخَبَرِ وَكَذِبُهُ: مُطَابَقَتُهُ[1] لِلْوَاقِعِ[2] وَعَدَمُهَا[3].
وَقِيلَ: مُطَابَقَتُهُ لاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ وَعَدَمُهَا.
وَقِيلَ: مُطَابَقَتُهُ لَهُمَا وَعَدَمُهَا لَهُمَا.

= أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء. وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا مطابقة وهو الخبر؛ لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة: ثبوتية، بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فإن القيام حاصل لزيد قطعاً، سواء قلنا: إن النسبة من الأمور الخارجية، أو ليست منها، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية.

1 أي مطابقة حكمه.

2 وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري.

3 أي عدم مطابقته للواقع، يعني أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر، لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع، أي مع قطع النظر عما في الذهن، وعما يدل عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج، بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها، بأن يكون إحديهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب.

الباب الأول في أحوال الإسناد الخبري[1]

قَصْدُ الْمُخْبِرِ[2] بِخَبَرِهِ[3] : إِمَّا إِفَادَةُ الْحُكْمِ ، أَوْ كَوْنُهُ[4] عَالِماً بِهِ[5] .

وَالأَوَّلُ[6] : يُسَمَّى فَائِدَةَ الْخَبَرِ .

وَالثَّانِي[7] : لاَزِمَهَا[8] .

وَقَدْ يُنَزَّلُ[9] الْعَالِمُ بِهِمَا[10] مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ[11] ، فَيَنْبَغِي[12] أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ[13] .

---

1 وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين ؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ، ولا بحث لنا عنها .

2 أي : من يكون بصدد الإخبار والإعلام وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل : التحسر ، والتحزن وفي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران : 36] وما أشبه ذلك .

3 متعلق بقصد .

4 أي كون المخبر .

5 أي : بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وكونه مقصوداً للمخبر بخبر لا يستلزم تحققه في الواقع . وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه ، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا : زيد قائم ، ومفهومه أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ ، فليفهم .

6 أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته .

7 أي كون المخبر عالماً به .

8 أي : لازم فائدة الخبر ؛ لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار ، كما في قولنا لمن حفظ التوراة : قد حفظت التوراة . وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه . والمراد بكونه عالماً بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه .

9 المخاطب .

10 أي بفائدة الخبر ولازمها .

11 فيلقى إليه الخبر ، وإن كان عالماً بالفائدتين .

12 أي : إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي .

13 حذراً عن اللغو .

فَذِكْرُ الْمُؤكِّدِ غَيْرُ حَسَنٍ إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ عَنِ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ[1].

وَحَسَنٌ إِنْ كَانَ[2] مُتَرَدِّداً فِيهِ[3] طَالِباً لَهُ[4].

وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ إِنْكَارِهِ[5] إِنْ كَانَ[6] مُنْكِراً لَهُ[7].

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ ابْتِدَائِيّاً.

وَالثَّانِي: طَلَبِيّاً.

وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيّاً.

وَإِخْرَاجُ الْكَلاَمِ عَلَيْهَا[8] إِخْرَاجاً عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ[9].

وَقَدْ يُخَرَّجُ الْكَلاَمُ عَلَى خِلاَفِهِ[10].

فَيُجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ إِذَا قُدِّمَ إِلَيْهِ[11] مَا يُلَوِّحُ[12] بِالْخَبَرِ.

وَغَيْرُ الْمُنْكِرِ كَالْمُنْكِرِ إِذَا لاَحَ[13] عَلَيْهِ[14] شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الإِنْكَارِ.

---

1 أي: لا يكون عالماً بوقوع النسبة أو عدم وقوعها، ولا متردداً في النسبة هل هي واقعة أم لا؟ وبهذا يتبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان.

2 المخاطب.

3 أي: في الحكم.

4 بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها.

5 أي: بقدره قوة وضعفاً، يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [يس: 14] مؤكداً بـ«إن» واسمية الجملة وفي المرة الثانية ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 16] مؤكداً بالقسم و«إن» واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ [يس: 15] وقوله: إذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة وإلا فالمكذب أولاً اثنان.

6 أي المخاطب.

7 للحكم.

8 أي: على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث.

9 وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على مقتضى الحال، ولا يكون على مقتضى الظاهر.

10 أي على خلاف مقتضى الظاهر.

11 أي إلى غير السائل.

12 أي يشير.

13 أي ظهر.

14 أي على غير المنكر.

وَالْمُنْكِرُ كَغَيْرِ الْمُنْكِرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ[1] مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ[2] ارْتَدَعَ[3] .

ثُمَّ الإِسْنَادُ[4] :

1- مِنْهُ : حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ[5] ، وَهِيَ[6] : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ (مَا فِي)[7] مَعْنَاهُ[8] إِلَى مَا[9] هُوَ[10] لَهُ[11] عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ[12] فِي الظَّاهِرِ[13] .

---

1 أي مع المنكر . ومعنى كونه معه أن يكون معلوماً له مشاهداً عنده كما تقول لمنكر الإسلام : «الإسلام حق» من غير تأكيد ؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام .
وقيل معنى كونه معه : أن يكون موجوداً في نفس الأمر . وفيه نظر ؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلاً عنده .

2 أي : شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء . وقيل : معنى ما إن تأمله شيء من العقل . وفيه نظر ؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال : ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به .

3 أي رجع عن إنكاره .

4 مطلقاً سواء كان إنشائياً أو إخبارياً .

5 لم يقل : إما حقيقة وإما مجاز ؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ؛ كقولنا : الحيوان جسم ، والإنسان حيوان . وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد دون الكلام ؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما في علم المعاني ؛ لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني .

6 أي الحقيقة العقلية .

7 ساقطة في ع .

8 كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف .

9 أي إلى شيء .

10 أي : الفعل أو معناه .

11 أي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو : ضرب زيد عمراً أو المفعول فيما بني له نحو : ضُرِبَ عمر ، وفإن الضاربية لزيد ، والمضروبية لعمرو .

12 متعلق بقوله : له ، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع .

13 وهو أيضاً متعلق بقوله : «له» ، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى اسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان صادراً عنه باختياره كضرب أو لا كمات ومرض . وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة :
الأول : ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً ، كقول المؤمن : «أنبت الله البقل» .
والثاني : ما يطابق الاعتقاد فقط ، نحو قول الجاهل : «أنبت الربيع البقل» .
الثالث : ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه «خلق الله تعالى الأفعال كلها» .
والرابع : ما لا يطابق الواقع والاعتقاد ، نحو قولك : «جاء زيد» وأنت أي : والحال أنك خاصة تعلم أنه لم يجيء دون المخاطب ؛ إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر .

2 - وَمِنْهُ[1] : مَجَازٌ عَقْلِيٌّ[2] ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ[3] إِلَى مُلاَبِسٍ[4] غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ[5] بِتَأَوُّلٍ[6] .

وَطَرَفَاهُ[7] :

إِمَّا حَقِيقَتَانِ[8] ، أَوْ مَجَازَانِ[9] ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ[10] .

وَالْحَقِيقَةُ فِي الْمَجَازِ :

قَدْ يَكُونُ ظَاهِراً[11] .

وَقَدْ يَكُونُ خَفِيّاً[12] .

وَالْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ[13] عِنْدَ السَّكَّاكِي .

---

1 أي ومن الإسناد .

2 ويسمى مجازاً حكمياً ، ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازياً .

3 أي إسناد الفعل أو معناه .

4 للفعل أو معناه .

5 أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيراً في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر . وبهذا سقط ما قيل : إنه إن أراد به غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ، فلا حاجة إلى قوله : بتأول وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل : «أنبت الله البقل» مجازاً باعتبار الإسناد إلى السبب .

6 متعلق بإسناده ، ومعنى التأول تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل . وحاصله : أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

7 وهما المسند إليه والمسند .

8 لغويتان ، نحو «أنبت الربيع البقل» .

9 لغويان ، نحو : «أحيا الأرض شباب الزمان» ، فان المراد بإحياء الأرض : تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات . والإحياء في الحقيقة : إعطاء الحياة ، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية ، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي قوية مشتعلة .

10 بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً ، نحو : «أنبت البقل شباب الزمان» فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجازاً ، و«أحيا الأرض الربيع» في عكسه .

ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر ، لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه ، فيكون في مفرداً ، وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

11 كما في قوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة : 16] أي : فما ربحوا في تجارتهم .

12 لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما في قولك : «سرتني رؤيتك» ، أي سرني الله عند رؤيتك .

13 وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه ، وتريد المشبه به بواسطة قرينة . وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع ، ثم تفردها بالذكر ، وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع ، فتقول : مخالب المنية نشبت بفلان بناه .

الباب الثاني في أحوال المسند إليه[1]

أَمَّا حَذْفُهُ[2] : فَلِلاحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بِتَعَيُّنِهِ حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً ، أَوِ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ[3] ، أَوْ اخْتِبَارِ تَنَبُّهِ السَّامِعِ[4] ، أَوْ إِيهَامِ صَوْنِهِ[5] عَنْ لِسَانِكَ[6] ، أَوْ عَكْسِهِ[7] ، أَوْ تَأَتِّي الإِنْكَارِ[8] لَدَى الْحَاجَةِ[9] ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ[10] .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ[11] : فَلِلأَصَالَةِ[12] ، أَوِ الاحْتِيَاطِ[13] ، أَوِ التَّنْبِيهِ عَلَى غَبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ[14] ، أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ[15] ، أَوْ إِهَانَتِهِ[16] ، أَوِ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ[17] ، أَوِ

---

1 أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند .

2 قدمه على سائر الأحوال ، لكونه عبارة عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره ههنا بلفظ الحذف ، وفي المسند بلفظ الترك ، تنبيهاً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه ، حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ، ثم حذف بخلاف المسند ، فإنه ليس بهذه المثابة ، فكأنه ترك عن أصله .

3 من العقل واللفظ فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه . وإنما قال : تخييل ؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف ، هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن .

4 عند القرينة هل يتنبه أم لا .

5 أي صون المسند إليه .

6 تعظيماً له .

7 أي إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له .

8 أي تيسره .

9 نحو : فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد : زيد ليتأتى أن تقول : ما أردت زيداً بل غيره .

10 كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر ، وسآمة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن ، أو سجع ، أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد : غزال ، أي هذا غزال ، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين ، مثل : جاء ، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه ، مثل : رمية من غير رام ، أو ترك نظائره ، مثل : الرفع على المدح أو الذم أو الترحم .

11 أي ذكر المسند إليه .

12 ولا مقتضي للعدول عنه .

13 لضعف التعويل أي الاعتماد على القرينة .

14 وعليه قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة : 5] .

15 لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو : «أمير المؤمنين حاضر» .

16 أي إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل : «السارق اللئيم حاضر» .

17 مثل النبي ﷺ قائل هذا القول .

اسْتِلْذَاذِهِ[1]، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الاسْتِمَاعُ مَطْلُوبٌ[2]، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ[3]: فَبِالإِضْمَارِ لِكَوْنِ الْمَقَامِ لِلتَّكَلُّمِ[4]، أَوِ الْخِطَابِ[5]، أَوِ الْغَيْبَةِ[6] مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِهِ.

وَأَصْلُ الْخِطَابِ لِمُعَيَّنٍ[7]، وَقَدْ يُتْرَكُ[8] لِلتَّعْمِيمِ[9].

وَبِالْعَلَمِيَّةِ[10] لِلإِحْضَارِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ[11]، أَوِ التَّعْظِيمِ، أَوِ الإِهَانَةِ[12]، أَوِ الْكِنَايَةِ عَنْ

---

1 مثل: «الحبيب حاضر».

2 أي: في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته، وشرفه. ولهذا يطال الكلام مع الأحباء، وعليه نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: 18]، وقد يكون الذكر للتهويل، أو التعجب، أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

3 أي إيراد المسند معرفة، وإنها قدم ههنا التعريف، وفي المسند التنكير، لأن الأصل في المسند إليه التعريف، وفي المسند التنكير.

4 نحو: «أنا ضربت».

5 نحو: «أنت ضربت».

6 نحو: «هو ضرب».

7 واحداً كان أو أكثر؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر.

8 الخطاب مع معين إلى غيره أي غير معين.

9 الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل، نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12]، لا يريد بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ مخاطباً معيناً قصداً إلى تفظيع حالهم.

10 أي: تعريف المسند إليه بإيراده علماً، وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته.

11 أي المسند إليه بعينه أي بشخصه، بحيث يكون متميزاً عن جميع ما عداه. واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه، نحو: «رجل عالم جاءني» في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة. واحترز به عن نحو «جاءني زيد وهو راكب» باسم مختص به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره. واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم، أو المخاطب، أو اسم الإشارة، أو الموصول، أو المعرف بلام العهد، أو الإضافة. وهذه القيود لتحقق مقام العلمية وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق. وقيل: احترز بقوله «ابتداء» عن الإحضار بشرط التقدم، كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول، فإنه يشترط تقدم ذكره، أو تقدم العلم بالصلة. وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، فالله أصله الإله حذفت الهمزة، وعوضت عنها حرف التعريف، ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم. وزعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد، فلا يكون علماً؛ لأن مفهوم العلم جزئي. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل الكثرة.

12 كما في الألقاب الصالحة لذلك مثل «ركب علي» و«هرب معاوية».

مَعْنًى[1]، أَوْ اسْتِلْذَاذِهِ[2]، أَوِ التَّبَرُّكِ بِهِ[3]، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ[4].

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ[5]: لِعَدَمِ مَعْلُومِيَّتِهِ بِغَيْرِ الصِّلَةِ[6]، أَوِ اسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ، أَوْ التَّفْخِيمِ[7]، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ[8]، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى خَطَإٍ[9]، أَوِ الإِيمَاءِ[10] إِلَى جِنْسِ

---

1 يصلح للعلم له، نحو: أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كافٍ في الكناية. وقيل في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: «جاء حاتم»، ويراد به لازمه؛ أي جواد، لا الشخص المسمى بحاتم، ويقال: رأيت أبا لهب أي جهنمياً. وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون استعارة، لا كناية على ما سيجيء، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا: فعل هذا الرجل كذا، مشيراً إلى كافر، وقولنا: أبو جهل فعل كذا، كناية عن الجهنمي، ولم يقل به أحد. ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية، بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: 1]، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر.

2 أي وجدان العلم لذيذاً، نحو قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر.

3 نحو «الله الهادي»، و«محمد الشفيع».

4 كالتفاؤل، والتطير، والتسجيل على السامع، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.

5 أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول.

6 كقولك: «الذي كان معنا أمس رجل عالم»، ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم، أو لكليهما علم بغير الصلة، نحو: «الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم»؛ لقلة جدوى مثل هذا الكلام.

7 أي التعظيم والتهويل، نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: 78]، فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى.

8 أي تقرير الغرض المسوق له الكلام. وقيل: تقرير المسند. وقيل: المسند إليه نحو ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ [يوسف: 23]، أي يوسف عليه السلام، والمراودة مفاعلة من راد يرود: جاء وذهب، وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه، ويأخذ منه، وهي عبارة عن التمحل لموافقته إياها. والمسند إليه هو قوله: ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 23]، متعلق براودته، فالغرض المسوق له الكلام، نزاهة يوسف عليه السلام، وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز، أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها، ولم يفعل كان غاية في النزاهة. وقيل: هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة. وقيل: تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، وظني أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم.

9 نحو: إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ أي تظنونهم إِخْوَانَكُمْ، يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا أي تهلكوا، وتصابوا بالحوادث. ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: إن القوم الفلاني.

10 أي الإشارة.

الْخَبَرِ[1].

وَهَذَا قَدْ يُجْعَلُ وَسِيلَةً إِلَى تَعْظِيمِ شَأْنِهِ[2]، أَوْ شَأْنِ غَيْرِهِ[3].

وَبِالإِشَارَةِ[4]: لِكَمَالِ التَّمْيِيزِ[5]، أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَبَاوَةِ السَّامِعِ[6]، أَوْ لِبَيَانِ حَالِهِ[7]، أَوْ

---

1 أي إلى طريقه، تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته، يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه، وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك، نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: 60]، فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال، وهو قوله تعالى ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60].

2 أي لشأن الخبر نحو: إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً أراد به الكعبة، أو بيت الشرف والمجد: دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ من دعائم كل بيت. ففي قوله: إن الذي سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني على أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم. ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع.

3 أي غير الخبر، نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 92]. ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام. وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: إن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه، أو لشأن غيره، نحو: إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر، وقد يجعل ذريعة إلى تحقق الخبر، أي: جعله محققاً ثابتاً نحو:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند، والمهاجرة إليه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة. ثم إنه يحقق زوال المودة، ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: إن الذى سمك السماء؛ إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً؛ فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

4 أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة.

5 المسند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض، نحو: «هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْداً» نصب على المدح أو على الحال «في مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَمِ»، وهما شجرتان بالبادية؛ يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر.

6 حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

7 أي المسند إليه في القرب، أو البعد، أو التوسط كقولك: هذا، أو ذاك، أو ذلك زيد، وأخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث إنها تبين أن هذا مثلاً للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك لبعيد، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان.

لِتَحْقِيرِهِ[1]، أَوْ لِتَعْظِيمِهِ[2]، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ[3] عِنْدَ تَعْقِيبِ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ[4] عَلَى أَنَّهُ[5] جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَ الإِشَارَةِ[6] مِنْ أَجْلِهَا[7]، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَبِاللاَّمِ[8] لِلإِشَارَةِ: إِلَى حِصَّةٍ مَعْهُودَةٍ[9]، أَوْ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَةٍ مَعْهُودَةٍ[10] مِنْ حَيْثُ هِيَ، أَوْ فِي ضِمْنِ فَرْدٍ مَا وَهُوَ فِي قُوَّةِ النَّكِرَةِ، أَوْ فِي ضِمْنِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ حَقِيقَةً أَوْ عُرْفاً.

وَاسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ[11] أَشْمَلُ[12].

---

1 أي تحقير المسند إليه بالقرب نحو ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36].

2 بالبعد نحو ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 1-2] تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة.

3 أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه.

4 أي: عند إيراد الأوصاف عن عقيب المشار إليه؛ يقال: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف.

5 متعلق بالتنبيه أي للتنبيه على أن المشار إليه.

6 أي بعد اسم الإشارة.

7 متعلق بجدير، أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 3] إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] عقب المشار إليه؛ وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد «أولئك» وهو كونهم على الهدى عاجلاً، والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

8 أي تعريف المسند إليه باللام.

9 أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية، نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي أي كالأنثى التي وهبت تلك الأنثى لها أي: لامرأة عمران، فالأنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، لكنه ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، فإن لفظة «ما»، وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير؛ وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث؛ وهو المسند إليه. وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: «خرج الأمير» إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد.

10 ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كقولك: «الرجل خير من المرأة».

11 سواء كان بحرف التعريف أو غيره.

12 من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين،

وَبِالإِضَافَةِ[1] : لِلاخْتِصَارِ[2] ، أَوْ لِتَضَمُّنِهَا[3] تَعْظِيماً[4] ، أَوْ تَحْقِيراً[5] ، أَوْ لِنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ[6] : فَلِلإِفْرَادِ[7] ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ[8] ، أَوِ التَّعْظِيمِ ، أَوِ التَّحْقِيرِ[9] ، أَوْ التَّكْثِيرِ[10] ، أَوْ التَّقْلِيلِ[11] .

= والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة بدليل صحة : «لا رجال في الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان دون : «لا رجل» ، فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ؛ وهذا في النكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرَّف باللام فلا ، بل الجمع المعرَّف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، ولما كان ههنا مظنة اعتراض ، وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق يدل على تعدده ، وهما متنافيان .

1 أي تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف .

2 لأن الإضافة أخصر طريق إلى احضاره في ذهن السامع ، والاختصار مطلوب لضيق المقام ، وفرط السآمة لكونه في السجن ، والحبيب على الرحيل .

3 أي التضمن الإضافة .

4 لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك في تعظيم المضاف إليه «عبدي حضر» تعظيماً لك بأن لك عبداً ، أو في تعظيم المضاف «عبد الخليفة ركب» تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة ، أو في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه «عبد السلطان عندي» تعظيماً للمتكلم بأن عبد السلطان عنده ، وهو غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف المسند إليه .

5 للمضاف نحو «ولد الحجام حاضر» ، أو المضاف إليه ، نحو : «ضارب زيد حاضر» ، أو غيرهما نحو : «ولد الحجام جليس زيد» أو لإغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو : «اتفق أهل الحق على كذا» ، أو متعسر ، نحو : «أهل البلد فعلوا كذا» ، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض ، نحو «علماء البلد حاضرون» إلى غير ذلك من الاعتبارات .

6 أي تنكير المسند إليه .

7 أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس ، نحو : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص : 20] .

8 أي للقصد إلى نوع منه ، نحو : ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة : 7] أي نوع من الأغطية ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى ، وفي المفتاح : أنه للتعظيم ، أي غشاوة عظيمة .

9 كقوله : «لَهُ حَاجِبٌ» ، أي مانع عظيم ، «فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ» ، أي يعيبه «وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ» أي : مانع حقير ، فكيف بالعظيم .

10 كقولهم : إنَّ له لإبلاً ، وإن له لغنماً .

11 نحو ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ﴾ [التوبة : 72] . والفرق بين التعظيم والتكثير : أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن ، وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقاً كما في الإبل ، أو تقديراً كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ، وللإشارة إلى أن بينهما فرقاً .

وَكَذَا تَنْكِيرُ غَيْرِهِ[1] .

وَأَمَّا تَوْصِيفُهُ[2] : فَلِكَوْنِ الْوَصْفِ[3] مُبَيِّناً لَهُ[4] ، أَوْ مُخَصِّصاً[5] ، أَوْ مَدْحاً ، أَوْ ذَمّاً[6] ، أَوْ تَوْكِيداً[9] .

---

1 أي غير المسند إليه للإفراد أو النوعية نحو : ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور : 45] ، أي : كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ؛ وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدابة . ومن تنكير غيره للتعظيم نحو : ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة : 279] ، أي : حرب عظيم ، وللتحقير نحو : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾ [الجاثية : 32] أي ظناً حقيراً ضعيفاً ؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغاً مع امتناع نحو : «ما ضربته إلا ضرباً» على أن يكون المصدر للتأكيد ؛ لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعدداً يحتمل المستثنى وغيره . واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم ، فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة : 253] أراد محمداً صلى الله عليه وآله ، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله ، وإعلاء قدره ما لا يخفى .

2 أي وصف المسند إليه . والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ؛ وهو أنسب ههنا ، وأوفق بقوله : وأما بيانه وأما الإبدال منه ، أي : أما ذكر النعت له .

3 أي الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر .

4 أي للمسند إليه كاشفاً عن معناه كقولك : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ، فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ، ويقع تعريفاً له ، ومثله في الكشف ، أي مثل : هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح ، وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه .

5 للمسند إليه أي مقللاً اشتراكه أو رافعاً احتماله . وفي عرف النحاة : التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف ، نحو : «زيد التاجر عندنا» ، فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره .

6 نحو : «جاءني زيد العالم أو الجاهل» حيث يتعين الموصوف أعني زيداً قبل ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصاً .

7 نحو : «أمس الدابر كان يوماً عظيماً» ، فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور . وقد يكون الوصف لبيان المقصود ، وتفسيره كقوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام : 38] ، حيث وصف دابة وطائراً بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة .

وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ [1] : فَلِلتَّقْرِيرِ [2] ، أَوْ دَفْعِ تَوَهُّمِ التَّجَوُّزِ [3] ، أَوِ السَّهْوِ [4] ، أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ [5] .

وَأَمَّا بَيَانُهُ [6] : فَلِلإِيضَاحِ [7] .

وَقِيلَ : أَوْ لِلْمَدْحِ [8] .

وَأَمَّا الإِبْدَالُ مِنْهُ [9] : فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ [10] .

---

1 أي توكيد المسند إليه .

2 أي تقرير المسند إليه ؛ أي : تحقيق مفهومه ومدلوله ؛ أعني : جعله مستقراً محققاً ثابتاً ، بحيث لا يظن به غيره ، نحو : «جاءني زيد زيد» إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه ، أو عن حمله على معناه ، وقيل : المراد تقرير الحكم ، نحو : أنا عرفت» ، أو المحكوم عليه ، نحو : «أنا سعيت في حاجتك وحدي ، أو لا غيري» ، وفيه نظر ؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء ، وتأكيد المسند إليه لا يكون التقرير الحكم قط .

3 أي التكلم بالمجاز ، نحو : «قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه» لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه .

4 نحو : «جاءني زيد زيد» ، لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيداً على سبيل السهو .

5 نحو : «جاءني القوم كلهم أو أجمعون» لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك : بنو فلان قتلوا زيداً ، وإنما قتله واحد منهم .

6 أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان .

7 فلإيضاحه باسم مختص به ، نحو : «قدم صديقك خالد» ، ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعها . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فإن الطير عطف بيان لـ«العائذات» مع أنه ليس اسماً مختصاً بها .

8 وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى : ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾ [المائدة : 97] ، ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جيء به للمدح لا للإيضاح .

9 أي من المسند إليه .

10 من إضافة المصدر إلى المعمول ، أو من إضافة البيان ؛ أي : الزيادة التي هي التقرير . وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير : وههنا لزيادة التقرير . ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة : وهي الإيماء إلى أن الغرض من البدل ، هو أن يكون مقصوداً بالنسبة ، والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً بخلاف التأكيد ، فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، نحو : «جاءني أخوك زيد» في بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير ، «وجاءني القوم أكثرهم» في بدل البعض ، «وسُلِبَ زيد ثوبه» في بدل الاشتمال ؛ وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ؛ أما في البعض فظاهر . وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له . وبالجملة يجب أن يكون المتبوع

وَأَمَّا الْعَطْفُ[1]: فَلِتَفْصِيلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ الاخْتِصَارِ[2]، أَوِ الْمُسْنَدِ[3] كَذَلِكَ[4]، أَوْ رَدِّ السَّامِعِ[5] إِلَى الصَّوَابِ[6]، أَوْ صَرْفِ الْحُكْمِ[7] إِلَى[8] آخَرَ[9]، أَوِ

= فيه بحيث يطلق، ويراد به التابع، نحو: «أعجبني زيد إذا أعجبك علمه» بخلاف «ضربت زيداً» إذا ضربت حماره، ولهذا صرحوا بان نحو: «جاءني زيد أخوه» بدل غلط، لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل البعض والاشتمال، بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

1 أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه.

2 نحو: «جاءني زيد وعمرو»، فإن فيه تفصيلاً للفاعل، بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً، أو مترتبين مع مهلة، أو بلا مهلة. واحترز بقوله «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد، وجاءني عمرو»، فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه، مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجمل: وما يقال من أنه احتراز عن نحو: «جاءني زيد، جاءني عمرو» من غير عطف، فليس بشيء، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، ونص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز.

3 بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً، ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة.

4 أي مع اختصار، واحترز بقوله: كذلك عن نحو: «جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة»، نحو: «جاءني زيد فعمرو» أو «ثم عمرو» أو «جاءني القوم حتى خالد»، فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، وثم على التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس. فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى من أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي. فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند إليه، فلم لم يقل: أو لتفصيلهما معاً. قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلاً من شيء وبين أن يكون الشيء مقصوداً منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة، وإن كان حاصلاً، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، فهو الغرض الخاص، والمقصود من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه.

5 عن الخطأ في الحكم.

6 نحو: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما جاآك جميعاً، ولكن أيضاً للرد إلى الصواب، إلا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، إنما يقال لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعاً. وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً.

7 عن المحكوم عليه.

8 محكوم عليه.

9 نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، أو «ما جاءني زيد بل عمرو»: فإن «بل» للإضراب عن المتبوع، وصرف الحكم إلى التابع. ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفي إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع

الشَّكِّ[1] ، أَوِ التَّشْكِيكِ[2] .

وَأَمَّا فَصْلُهُ[3] : فَلِقَصْرِ الْمُسْنَدِ عَلَيْهِ[4] .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ[5] : فَلِعَدَمِ الْمُقْتَضِي لِلْعُدُولِ عَنِ الأَصْلِ[6] ، أَوْ تَقْرِيرِ الْخَبَرِ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ[7] ، أَوْ تَعْجِيلِ الْمَسَرَّةِ ، أَوِ الْمَسَاءَةِ[8] ، أَوْ إِيهَامِ أَنَّهُ[9] لاَ يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ[10] ، أَوْ أَنَّهُ يُسْتَلَذُّ بِهِ[11] ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ[12] .

وَالتَّقْدِيمُ عَلَى الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ عِنْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ يُفِيدُ قَصْرَ الْخَبَرِ عَلَيْهِ قَطْعاً إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ، وَإِلاَّ فَقَدْ يَكُونُ لِلْقَصْرِ قَلْباً أَوْ إِفْرَاداً[13] .

= والمتبوع في حكم المسكوت عنه ، أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى : «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمراً لم يجئ وعدم مجيء زيد ، وبجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمراً جاءك كما هو مذهب الجمهور .

1 من المتكلم .

2 للسامع أي إيقاعه في الشك ، نحو : «جاءني زيد أو عمرو» ، أو للإبهام نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ : 24] ، أو للتخيير ، أو للإباحة نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو . والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

3 أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه ، لأنه يقترن به أولاً ، ولأنه في المعنى عبارة عنه ، وفي اللفظ مطابق له .

4 يعني لقصر المسند على المسند إليه ، لأن معنى قولنا : زيد هو القائم ، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو .

5 أي تقديم المسند إليه .

6 إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه ، فلا يقدم كما في الفاعل ، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول .

7 لأن في المبتدأ تشويقاً إلى الخبر .

8 للتفاؤل علة لتعجيل المسرة أو التطير علة لتعجيل المساءة ، نحو : سعد في دارك لتعجيل المسرة ، والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة .

9 أي المسند إليه .

10 لكونه مطلوباً .

11 لكونه محبوباً .

12 كإظهار تعظيمه ، أو تحقيره ، أو ما أشبه ذلك .

13 قال عبد القاهر : وقد يقدم المسند إليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي - أي : قصر الخبر الفعلي عليه - إن ولي المسند إليه حرف النفي - أي وقع بعدها بلا فصل - نحو : ما أنا قلت هذا ؛ أي : لم أقله مع أنه مقول غيري .

وَقَدْ يَكُونُ لِتَقَوِّي الْحُكْمِ [1] .

قِيلَ : وَقَدْ يُقَدَّمُ [2] لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ [3] .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ [4] : فَلاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .

وَقَدْ يَخْرُجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ [5] ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ [6] لِيَتَمَكَّنَ مَا يَعْقُبُهُ [7] فِي ذِهْنِ السَّامِعِ ، وَقَدْ يُعْكَسُ [8] .

فَإِنْ كَانَ اسْمَ إِشَارَةٍ : فَلِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ [9] ، أَوِ الاسْتِهْزَاءِ بِالسَّامِعِ ،

= فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم ، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص ، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ؛ لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه . وولأن التقديم يفيد التخصيص ، ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح : ما أنا قلت هذا ولا غيري ؛ لأن مفهوم «ما أنا قلت» ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق لا غيري نفيها عنه ، وهما متناقضان . ولا ما أنا رأيت أحداً ؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم ، قد رأى كل أحد من الناس ؛ لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ، ولا ما أنا ضربت إلا زيداً ؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ؛ لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ؛ إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص .

1 وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص ، نحو : هو يعطي الجزيل قصداً إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل .

2 المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي .

3 أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل ، نحو : كل إنسان لم يقم ، فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل إنسان ، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد . فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول .

4 أي تأخير المسند إليه .

5 أي : على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه .

6 كقولهم : «نعم رجلاً زيد» مكان «نعم الرجل زيد» ، فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر .

7 أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه .

8 وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر .

9 أي تمييز المسند إليه لا ختصاصه بحكم بديع كقوله : «كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ» ، هو وصف عاقل الأول بمعنى : كامل العقل متناه فيه «أعْيَتْ» أي أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت «مذاهبه» أي طرق معاشه .

(أَوِ)[1] النِّدَاءِ عَلَى كَمَالِ بَلاَدَتِهِ[2] ، أَوْ فَطَانَتِهِ[3] ، أَوِ ادِّعَاءِ كَمَالِ ظُهُورِهِ[4] .

وَإِنْ كَانَ الْمُظْهَرُ[5] غَيْرَهُ[6] فَلِزِيَادَةِ التَّمْكِينِ[7] ، أَوْ إِدْخَالِ الرَّوْعِ[8] فِي ضَمِيرِ السَّامِعِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، أَوِ الاسْتِعْطَافِ[9] .

قَالَ السَّكَّاكِي : هَذَا[10] غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلاَ[11] بِهَذَا الْقَدْرِ[12] ، بَلْ كُلٌّ مِنَ الْخِطَابِ ، وَالْغَيْبَةِ ، وَالتَّكَلُّمِ مُطْلَقاً[13] : يُنْقَلُ إِلَى الآخَرِ[14] ؛ (يُسَمَّى)[15] هَذَا النَّقْلُ الْتِفَاتاً[16] .

وَالْمَشْهُورُ[17] : أَنَّ الالْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى بِطَرِيقٍ[18] مِنَ[19] بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ[20]

---

1 وفي ج : و .
2 أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس .
3 بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس .
4 أي ظهور المسند إليه .
5 الذي وضع موضع المضمر .
6 أي غير اسم الإشارة .
7 أي جعل المسند إليه متمكناً عند السامع ، نحو : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الاخلاص : 1 - 2] أي الذي يصمد إليه ، ويقصد في الحوائج لم يقل : هو الصمد لزيادة التمكن .
8 عطف على زيادة التمكين .
9 أي طلب العطف والرحمة ، كقوله : إلهي عبدك العاصي أتاكَ مقراً بالذنوب ، وقد دعاكَ ، لم يقل : أنا لما في لفظ عبدك العاصي من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .
10 أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة .
11 النقل مطلقاً مختص .
12 أي : بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة .
13 أي : سواء كان في المسند أو غيره ، وسواء كان كل منها وارداً في الكلام ، أو كان مقتضى الظاهر إيراده .
14 فتصير الأقسام ستة : حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين . ولفظ «مطلقاً» ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة .
15 وفي ع : ويسمى .
16 مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله أو بالعكس .
17 عند الجمهور .
18 بالطرق الثلاثة : التكلم والخطاب والغيبة .
19 الطرق .
20 أي عن ذلك المعنى .

بِآخَرَ[1]، وَهَذَا[2] أَخَصُّ[3].

وَوَجْهُهُ[4]: تَطْرِيَةُ الْكَلَامِ[5].

وَقَدْ يَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ أُخَرَ.

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى[6]: تَلَقِّي الْمُخَاطَبِ[7] بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ[8] بِحَمْلِ كَلَامِهِ[9] عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ[10] تَنْبِيهاً[11] عَلَى أَنَّهُ[12] هُوَ الأَوْلَى بِالْقَصْدِ[13]، أَوِ السَّائِلِ[14] بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ[15] تَنْبِيهاً[16] عَلَى أَنَّهُ[17] هُوَ الأَوْلَى بِحَالِهِ، أَوِ الْمُهِمُّ لَهُ[18].

---

1 أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أي يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا: أنا زيد، وأنت عمرو، ونحن اللذين صبحوا الصباحا، ومثل قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، و﴿اهْدِنَا﴾ [الفاتحة: 6]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: 7]، فإن الالتفات إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5] والباقي جار على أسلوبه.

2 أي الالتفات بتفسير الجمهور.

3 بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق، ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل إلى طريق آخر، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد. وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس.

4 أي وجه حسن الالتفات.

5 أي تجديداً وإحداثاً من طريت الثوب.

6 أي مقتضى الظاهر.

7 من إضافة المصدر إلى المفعول أي: تلقي المتكلم للمخاطب.

8 المخاطب، والباء في: بغير للتعدية.

9 الباء للسببية، أي إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه؛ أي الكلام الصادر عن المخاطب.

10 أي مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده.

11 للمخاطب.

12 أي ذلك الغير هو.

13 والإرادة.

14 عطف على المخاطب، أي تلقي السائل.

15 أي منزلة غير ذلك السؤال.

16 للسائل.

17 أي ذلك الغير.

18 كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 189]، سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر، ومحال الديون والصوم وغير ذلك.

وَمِنْهُ[1] : التَّعْبِيرُ عَنِ[2] الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيهاً عَلَى تَحْقِيقِ وَقُوعِهِ[3] .

وَمِنْهُ[4] : الْقَلْبُ[5] .

وَقَبِلَهُ[6] السَّكَّاكِي مُطْلَقاً[7] .

وَرَدَّهُ غَيْرُهُ[8] مُطْلَقاً[9] .

وَالْحَقُّ : أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَاراً لَطِيفاً[10] قُبِلَ ، وَإِلاَّ[11] رُدَّ[12] .

الباب الثالث في أحوال المسند

أَمَّا تَرْكُهُ : فَلِنَحْوِ مَا سَبَقَ فِي حَذْفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلاَ بُدَّ[13] مِنْ قَرِينَةٍ[14] .

= ومعالم للحج يعرف بها وقته . وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به غرض ، وكقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة : 215] ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على أن المهم هو السؤال عنها ؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها .

1 أي من خلاف مقتضى الظاهر .

2 المعنى .

3 نحو قوله تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [الزمر : 68] ، بمعنى يصعق .

4 أي من خلاف مقتضى الظاهر .

5 وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه .

6 أي القلب .

7 وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحة .

8 أي غير السكاكي .

9 لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود .

10 غير الملاحة التي أورثها نفس القلب .

11 أي وإن لم يتضمن اعتباراً لطيفاً .

12 لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها .

13 للحذف .

14 دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق ، نحو : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [لقمان : 25 ، الزمر : 38] أي خلقهن الله ، فحذف المسند ، لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق ، والدليل على أن المرفوع فاعل ، والمحذوف فعله

وَأَمَّا ذِكْرُهُ[1] : فَلِمَا مَرَّ[2] ، أَوْ لِيَتَعَيَّنَ[3] كَوْنُهُ اسْماً[4] أَوْ فِعْلاً[5] .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ[6] : فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ قَصْدِ عَدَمِ تَقَوِّي الْحُكْمِ[7] بِنَفْسِ التَّرْكِيبِ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ[8] فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ[9] بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ[10] عَلَى أَخْصَرِ وَجْهٍ مَعَ إِفَادَتِهِ التَّجَدُّدَ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ[11] اسْماً فَلِإِفَادَةِ الدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ فِعْلاً[12] بِمَفْعُولٍ[13] وَنَحْوِهِ[14] فَلِتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ[15] .

= أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف : 9]، وكقوله تعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس : 78- 79].

1 أي ذكر المسند.

2 في ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف : 9]، ومن التعريض بغباوة السامع نحو : محمد نبينا ﷺ في جواب من قال : من نبيكم وغير ذلك .

3 بذكر المسند .

4 فيفيد الثبوت والدوام .

5 فيفيد التجدد والحدوث .

6 أي جعل المسند غير جملة .

7 إذ لو كان سببياً ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مفيداً للتقوى ، نحو : زيد قام ، فهو جملة قطعاً . وأما نحو زيد قائم ، فليس بمفيد للتقوى ؛ بل هو قريب من زيد قام في ذلك .

8 أي المسند .

9 أي تقييد المسند .

10 أعني الماضي ، وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل : وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال : وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ . وهذا أمر عرفي . وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم ، فإنه يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا : زيد قائم الآن ، أو أمس ، أو غداً .

11 أي المسند .

12 وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

13 مطلق ، أو به ، أو فيه ، أو له ، أو معه .

14 من الحال ، والتمييز ، والاستثناء .

15 لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ما موجود ، وفلان به فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا .

وَأَمَّا تَرْكُهُ[1] فَلِمَانِعٍ مِنْهَا[2].

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ[3] بِالشَّرْطِ[4] فَلاعْتِبَارَاتٍ تُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ أَحْوَالِ أَدَوَاتِهِ[5]، وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ فِي النَّحْوِ[6].

وَنَنْظُرُ هَهُنَا فِي «إِنْ» وَ«إِذَا» وَ«لَوْ»[7].

فَـ«إِنْ» وَ«إِذَا» لِلشَّرْطِ فِي الاسْتِقْبَالِ لَكِنْ أَصْلُ «إِنْ» عَدَمُ الْجَزْمِ بِالشَّرْطِ[8]، وَأَصْلُ «إِذَا» الْجَزْمُ بِهِ[9]، وَلِذَلِكَ[10] كَانَ الْحُكْمُ النَّادِرُ[11] مَوْقِعاً لِـ«إِنْ».

وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي[12] مَعَ «إِذَا».

---

1 أي ترك التقييد.

2 أي من تربية الفائدة، مثل: خوف انقضاء الفرصة، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقيدات، أو نحو ذلك.

3 أي الفعل.

4 مثل: أكرمك إن تكرمني، وإن تكرمني أكرمك.

5 يعني حروف الشرط وأسمائه.

6 وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه، فقولك: إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك: أكرمك وقت مجيئك إياي، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو: إن جئتني أكرمك، وإن كان إنشائياً فإنشائية نحو: إن جاءك زيد فأكرمه. وأما نفس الشرط، فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وما يقال من أن كلاً من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول، فإنما هو باعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار، فكم من فرق بين الاعتبارين.

7 لأن فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو.

8 فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية، أو على ضرب من التأويل.

9 بوقوعه فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به. وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركاً بين إذا وإن والمقصود بيان وجه الافتراق.

10 أي ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع.

11 لكونه غير مقطوع به في الغالب.

12 لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْجَزْمِ[1] لِلتَّجَاهُلِ[2]، أَوْ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ[3]، أَوْ لِتَنْزِيلِهِ[4] مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ[5]، أَوْ لِلتَّوْبِيخِ[6]، وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ لاَ يَصْلُحُ إِلاَّ لِفَرْضِهِ[7] كَمَا يُفْرَضُ الْمُحَالُ[8]، أَوْ لِلتَّغْلِيبِ، وَهُوَ يَجْرِي فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ[9].

وَلِكَوْنِهِمَا[10] لِتَعْلِيقِ أَمْرٍ[11] بِحُصُولِ غَيْرِهِ[12] فِي الاسْتِقْبَالِ[13] كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتَيْ كُلٍّ[14] فِعْلِيَّةً اسْتِقْبَالِيَّةً[15]، وَلاَ يُخَالِفُ ذَلِكَ لَفْظاً إِلاَّ لِنُكْتَةٍ[16]: كَإِبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي

---

1 بوقوع الشرط.

2 كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار، وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها، يتجاهل خوفاً من السيد.

3 بوقوع الشرط، فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك: إن صدقت فماذا تفعل مع علمك بأنك صادق.

4 أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط.

5 لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

6 أي لتعيير المخاطب على الشرط.

7 أي فرض الشرط.

8 لغرض من الأغراض، نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: 5] أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن، وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد.

9 كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: 12]؛ غلب الذكر على الأنثى بأن أجري الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، فان القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ «قانتين»، إنما يجري على الذكور فقط. و نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: 55] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس يجهلون ـ بياء الغيبة ـ لأن الضمير عائد إلى قوم، ولفظه لفظة الغائب لكونه اسماً مظهراً، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

10 أي إن وإذا.

11 هو حصول مضمون الجزاء.

12 يعني حصول مضمون الشرط.

13 متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال. ألا ترى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر، فقد علقت في هذه الحالة حريته على دخول الدار في الاستقبال.

14 من إن وإذا يعني الشرط والجزاء.

15 أما الشرط: فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومضيه. وأما الجزاء: فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل.

16 لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله لفظاً: إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا: إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس،

صُورَةِ الْحَاصِلِ إِمَّا لِقُوَّةِ الأَسْبَابِ[1]، أَوْ لِتَقَرُّرِ وُقُوعِهِ، أَوْ لِلتَّعْرِيضِ[2].

وَ«لَوْ» لِلشَّرْطِ[3] فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ[4]، فَيَلْزَمُ عَدَمُ الثُّبُوتِ وَالْمُضِيِّ فِي جُمْلَتَيْهَا[5]، فَدُخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ[6] لاسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ، أَوْ لِتَنْزِيلِهِ[7] مَنْزِلَةَ الْمَاضِي[8]،

= معناه: إن تعتد بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس. وقد تستعمل «إنْ» في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع كان نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: 23].

1 المتأخذة في حصوله نحو: إن اشتريت كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء.

2 أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل: إما لما ذكر، وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره.

3 أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً.

4 فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني أكرمتك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط، يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور. واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب، والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس. واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثاني. إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم، والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، لجواز أن يكون اللازم أعم.

5 إذ الثبوت ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي، فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة. ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن، وهو مع قلته ثابت. نحو قوله عليه السلام: «اطلبوا العلم ولو بالصين»، «فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة» ولو بالسقط.

6 في نحو: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: 7]، أي لو وقعتم في جهد وهلاك، والفعل: هو الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فان المضارع يفيد الاستمرار، ودخول «لو» عليه يفيد امتناع الاستمرار. ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه «لو» يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8] رداً لقولهم ﴿آمَنَّا﴾ [البقرة: 8] على أبلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتاً فوقتاً.

7 أي المضارع.

8 أي المضارع أو الكلام.

أَوْ (لاستِحْضَارِ صُورَتِهِ [1])[2].

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ[3]: فَلِإِرَادَةِ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَهْدِ[4]، أَوْ لِلتَّفْخِيمِ[5]، أَوْ لِلتَّحْقِيرِ[6].

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ[7]: فَلِأَتَمِّيَّةِ الْفَائِدَةِ[8].

وَأَمَّا تَرْكُهُ[9]: فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ[10].

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ: فَلِإِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوْ لَازِمِهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مَعْلُومَيْنِ عِنْدَ السَّامِعِ[11]، نَحْوُ: «زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ»، وَعَكْسُهُ بِاعْتِبَارِ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوِ الْجِنْسِ، وَالثَّانِي[12] قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقاً[13] أَوْ مُبَالَغَةً[14].

---

1 يعني أن العدول إلى المضارع في نحو ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [الأنعام: 27] إما لما ذكر، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة، أو فظاعة، أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ [فاطر: 9] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾ [فاطر: 9].

2 في ع: لاستحضاره صورة.

3 أي تنكير المسند.

4 الدال عليهما التعريف، كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر.

5 نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 2].

6 نحو: ما زيد شيئاً.

7 أي المسند بالإضافة، نحو: زيد غلام رجل، أو الوصف، نحو: زيد رجل عالم.

8 إن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة. واعلم أن جعل معمولات المسند ـ كالحال ونحوه ـ من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات، إنما هو مجرد اصطلاح. وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم، والحال تقيده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع، فيخصصه وفيه نظر.

9 أي ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف.

10 في ترك تقيد المسند لمانع من تربية الفائدة.

11 يعني أنه يجب عند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة، ومسند معرفة في الجملة الخبرية.

12 يعني اعتبار تعريف الجنس.

13 نحو: زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواه.

14 أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس، نحو: عمرو الشجاع، أي الكامل في الشجاعة؛ كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد، والشجاع عمرو؛ ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد، والشجاعة على عمرو. والحاصل: أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن

وَأَمَّا كَوْنُهُ[1] جُمْلَةً : فَلِلتَّقَوِّي[2] ، أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا[3] .

وَاسْمِيَّتُهَا وَفِعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ[4] .

وَظَرْفِيَّتُهَا لاخْتِصَارِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ[5] : فَلأَهَمِّيَّةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ[6] .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ[7] : فَلِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ[8] عَلَيْهِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّهُ[9] خَبَرٌ لاَ نَعْتٌ[10] ، أَوِ التَّفَاؤُلِ[11] ، أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ[12] .

---

* جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه . قد يقيد بوصف ، أو حال ، أو ظرف ، أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو : هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكباً ، وهو الأمير في البلد ، وهو الواهب ألف قنطار ، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء . وقوله : «قد يفيد» بلفظ «قد» إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر .

1 أي المسند .

2 نحو : زيد قام .

3 نحو : زيد أبوه قائم .

4 يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط .

5 أي تأخير المسند .

6 في تقديم المسند إليه .

7 أي تقديم المسند .

8 أي : لقصر المسند إليه على المسند ؛ لأن معنى قولنا : تميمي أنا هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية .

9 أي المسند .

10 إذ النعت لا يتقدم على المنعوت .

11 نحو : سَعِدَتْ بغرة وَجْهِكَ الأيام .

12 بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه ، فيكون له وقع في النفس ، ومحل من القبول ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب .

تَنْبِيهٌ

كَثِيرٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْبَابَيْنِ[1] غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِمَا[2]، وَإِذَا عُلِمَ اعْتِبَارُ ذَلِكَ فِيهِمَا[3] لاَ يَخْفَى اعْتِبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا[4].

الباب الرابع في أحوال متعلقات الفعل

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنَّ الْغَرَضَ إِفَادَةُ التَّلَبُّسِ[5].

فَتَرْكُ مَفْعُولِهِ إِمَّا غَيْرُ مُقَدَّرٍ فَلِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِهِ بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ اللاَّزِمِ؛ وَإِمَّا مُقَدَّرٌ فَلِلْبَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ[6]، أَوْ (لِدَفْعِ)[7] أَنْ يَتَوَهَّمَ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ إِرَادَةَ غَيْرِ الْمُرَادِ، أَوْ لإِرَادَةِ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ثَانِياً عَلَى صَرِيحِ اللَّفْظِ إِظْهَاراً لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ[8]، أَوْ لِلتَّعْمِيمِ[9] مَعَ

---

1 يعني باب المسند والمسند إليه.

2 كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق. وإنما قال: كثير مما ذكر لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بها بين المسند إليه والمسند، وككون المسند فعلاً، فإنه مختص بالمسند؛ إذ كل فعل مسند دائماً. وقيل: هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف، فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم، فإنه لا يجري في المضاف إليه. وفيه نظر؛ لأن قولنا: جميع ما ذكر في البابين غير مختص بها لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند فضلاً عن أن يجري كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما، فافهم.

3 أي في البابين.

4 من المفاعيل، والملحقات بها، والمضاف إليه.

5 أي تلبس الفعل بكل منها: إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه، وإما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه.

6 كما في فعل المشيئة والإرادة، ونحوهما إذا وقع شرطاً، فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف (ما لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريباً) نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: 9] أي: لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين. فانه لما قيل ﴿لَوْ شَاءَ﴾ علم السامع أن هناك شيئاً علقت المشيئة عليه، لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيناً له، وهذا أوقع في النفس.

7 وفي ج: الدفع.

8 بوقوع الفعل على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه.

9 في المفعول.

الاخْتِصَارِ [1] ، أَوْ لِمُجَرَّدِ الاخْتِصَارِ [2] ، (أَوْ) [3] لِرِعَايَةِ الْفَوَاصِلِ [4] ، أَوْ للاسْتِهْجَانِ فِي الذِّكْرِ [5] ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ [6] .

وَلاَ بُدَّ فِي الْكُلِّ مِنْ قَرِينَةٍ .

وَأَمَّا تَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ [7] وَنَحْوِهِ [8] عَلَيْهِ [9] فَلِرَدِّ الْخَطَأِ فِي التَّعْيِينِ [10] ، أَوِ الاشْتِرَاكِ [11] .

وَيُؤَكَّدُ الأَوَّلُ بِـ «لاَ غَيْرَ» ، وَالثَّانِي بِـ «وَحْدَهُ» .

وَالتَّخْصِيصُ لاَزِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِباً [12] ، وَيُفِيدُ [13] وَرَاءَ التَّخْصِيصِ [14] الاهْتِمَامَ بِالْمُقَدَّمِ [15] .

---

1 كقولك : قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم ، وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ .

2 من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره .

3 وفي ع : و .

4 نحو قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى : 1 - 3] أي : وما قلاك ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .

5 أي ذكر المفعول .

6 أي نحو المفعول من الجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وما أشبه ذلك .

7 أي مفعول الفعل .

8 أي نحو المفعول من الجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وما أشبه ذلك .

9 أي على الفعل .

10 كقولك : زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً ، وأصاب في ذلك ، واعتقد أنه غير زيد ، وأخطأ فيه . وتقول لتأكيد هذا الرد : زيداً عرفت لا غيره .

11 وقد يكون أيضاً لرد الخطأ في الاشتراك كقولك : زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمراً ، وتقول لتأكيده : زيداً عرفت وحده ، وكذا في نحو : زيداً أكرم ، وعمراً لا تكرم أمراً ونهياً ، فكان الأحسن أن يقول : لإفادة الاختصاص .

12 أي : لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وإنما قال : غالباً ؛ لأن اللزوم الكلي غير متحقق ؛ إذا التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وموافقة كلام السامع ، وضرورة الشعر ، ورعاية السجع ، والفاصلة ، ونحو ذلك .

13 التقديم .

14 أي بعده .

15 لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى .

وَأَمَّا تَقْدِيمُ بَعْضِ مَعْمُولَاتِهِ[1] عَلَى بَعْضٍ فَلِأَصَالَتِهِ[2] مَعَ عَدَمِ الْمُقْتَضِي لِلْعُدُولِ عَنْهُ[3]، أَوْ لِلاهْتِمَامِ، أَوْ لِلتَّنَاسُبِ[4].

الباب الخامس في القصر[5]

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ[6].

وَكُلٌّ مِنْهُمَا[7] قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ[8] الْمَعْنَوِيَّةِ أَوِ الْعَكْسِ.

وَالأَوَّلُ[9] مِنَ الْحَقِيقِيِّ: لاَ يَكَادُ يُوجَدُ[10].

وَالثَّانِي[11]: كَثِيرٌ.

---

1 أي معمولات الفعل.

2 أي أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر.

3 أي عن الأصل كالفاعل في نحو: ضرب زيد عمراً؛ لأنه عمدة في الكلام، وحقه أن يلي الفعل، وإنما قال في نحو: ضرب زيد عمراً؛ لأن في نحو: ضرب زيداً غلامه مقتضياً للعدول عن الأصل.

4 كرعاية الفاصلة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾ [طه: 67] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف.

5 القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

6 لأن تخصيص شيء بشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة، وهو غير حقيقي، بل إضافي كقولك: ما زيد إلا قائم، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً. وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

7 أي من الحقيقي وغيره نوعان.

8 وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية أعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي.

9 أي قصر الموصوف على الصفة.

10 لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها، ونفي ما عداها بالكلية، بل هذا محال؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً، وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلاً: إذا قلنا: ما زيد إلا كاتب، وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام، ولا بنقيضه وهو محال.

11 أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي.

وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ[1] الْمُبَالَغَةُ[2] .

وَكُلٌّ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ يَكُونُ :

1 ـ قَصْرَ إِفْرَادٍ : إِذَا اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ الشَّرِكَةَ .

2 ـ وَقَصْرَ قَلْبٍ : إِذَا اعْتَقَدَ الْعَكْسَ .

3 ـ وَقَصْرَ تَعْيِينٍ : إِذَا اعْتَقَدَ وَاحِداً غَيْرَ مُعَيَّنٍ .

وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ :

مِنْهَا : الْعَطْفُ بِـ «لاَ» وَ «بَلْ» ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ[3] : زَيْدٌ شَاعِرٌ لاَ كَاتِبٌ .

وَفِي قَصْرِهَا[4] : مَا زَيْدٌ شَاعِراً بَلْ عَمْرٌو .

وَمِنْهَا : النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ[5] : مَا زَيْدٌ إِلاَّ شَاعِراً .

وَفِي قَصْرِهَا[6] : مَا شَاعِراً إِلاَّ زَيْدٌ .

وَمِنْهَا : إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ[7] : إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ .

وَفِي قَصْرِهَا[8] : إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ .

وَمِنْهَا : تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ[9] ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ : تَمِيمِيٌّ أَنَا .

وَفِي قَصْرِهَا : أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ .

---

1 أي بالثاني .

2 لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا : ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيداً في حكم العدم ، فيكون قصراً حقيقياً ادعائياً . وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلاً لعمرو وإن كان حاصلاً لبكر وخالد .

3 أي قصر الموصوف على الصفة .

4 أي قصر الصفة على الموصوف .

5 إفراداً .

6 إفراداً وقلباً .

7 إفراداً .

8 إفراداً وقلباً .

9 كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل .

وَهَذِهِ الطُّرُقُ[1] تَخْتَلِفُ مِنْ وُجُوهٍ : فَإِنَّ دَلاَلَةَ الرَّابِعِ[2] بِالْفَحْوَى[3] ، وَالْبَاقِي بِالْوَضْعِ[4] .

وَالأَصْلُ[5] فِي الأَوَّلِ[6] : النَّصُّ عَلَى الْمُثْبَتِ وَالْمَنْفِيِّ ، وَلاَ يُتْرَكُ[7] إِلاَّ لِكَرَاهَةِ الإِطْنَابِ .

وَفِي الْبَاقِي : النَّصُّ عَلَى الْمُثْبَتِ فَقَطْ[8] .

وَالأَوَّلُ[9] : لاَ يُجَامِعُ الثَّانِيَ[10] ، وَيُجَامِعُ[11] (الأَخِيرَيْنِ[12])[13] .

وَالأَصْلُ فِي الثَّانِي[14] : أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مُخَاطَبٍ مُصِرٍّ عَلَى إِنْكَارِهِ بِخِلاَفِ الثَّالِثِ[15] .

وَقَدْ يُنَزَّلُ غَيْرُ الْمُنْكِرِ مَنْزِلَةَ الْمُنْكِرِ مُصِراً ، أَوْ غَيْرَ مُصِرٍّ لاعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، وَالْمُصِرُّ مَنْزِلَةَ غَيْرِ الْمُصِرِّ لادِّعَاءِ ظُهُورِ الْحُكْمِ ، فَيُسْتَعْمَلُ مَعَ الأَوَّلِ الثَّانِي[16] ، وَمَعَ الأَخِيرَيْنِ الثَّالِثُ .

---

1 الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر .

2 أي التقديم .

3 أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر ؛ وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك .

4 لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر .

5 أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل .

6 أي في طريق العطف .

7 النص عليهما .

8 دون المنفي وهو ظاهر .

9 أي وجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلاء العاطفة .

10 أعني النفي والاستثناء ، فلا يصح : ما زيد إلا قائم لا قاعد ، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين .

11 أي النفي بـ«لا» العاطفة .

12 أي إنما والتقديم .

13 وفي ع : الأخرين .

14 أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء .

15 أي إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ، ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز . وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر ، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم . وجوابه : أن مراده أن إنما يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ، ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه .

16 أي النفي والاستثناء .

وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِ الثَّالِثِ[1] التَّعْرِيضُ[2].

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ[3]، وَغَيْرِهِمَا[4].

فَفِي الاسْتِثْنَاءِ: يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ[5].

وَيُقَدَّمَانِ قَلِيلاً بِحَالِهِمَا[6].

وَفِي «إِنَّمَا» لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِلْبَاسِ[7].

وَ«غَيْرُ» كَـ«إِلاَّ» فِي إِفَادَةِ الْقَصْرَيْنِ[8]، وَفِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ «لاَ»[9].

---

1 أي مواقع إنما.

2 نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ [الرعد: 19؛ الزمر: 9]، فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم؛ فطمع النظر أي التأمل، منهم كطمعه منها أي كطمع النظر من البهائم.

3 نحو: ما قام إلا زيد.

4 كالفاعل والمفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، وما ضرب عمراً إلا زيد، والمفعولين نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً وغير ذلك من المتعلقات.

5 حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل: ما ضرب عمراً إلا زيد، ولو أريد القصر على المفعول، قيل: ما ضرب زيد إلا عمراً، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً: قصر الفعل المسند إليه الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي، فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف وبالعكس، ويكون حقيقياً وغير حقيقي إفراداً وقلباً وتعييناً، ولا يخفى اعتبار ذلك.

6 جاز على قلة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونها بحالها، وهو أن يلي المقصور عليه الأداة، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد في قصر الفاعل على المفعول، وما ضرب إلا زيد عمراً في قصر المفعول على الفاعل. وإنما قال بحالها احترازاً عن تقديمهما مع إزالتها عن حالها، بأن نؤخر الأداة عن المقصور عليه، كقولك: في ما ضرب زيد إلا عمراً: ما ضرب عمراً إلا زيد، فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى، وانعكاس المقصود، وإنما قل تقديمهما بحالها لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره، وعلى هذا فقس. وإنما جاز على قلة نظراً إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

7 كما إذا قلنا في إنما ضرب زيد عمراً: إنما ضرب عمراً زيد؛ بخلاف النفي والاستثناء، فإنه لا إلباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر، وهنا ليس إلا مذكوراً في اللفظ بل تضمناً.

8 أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف إفراد، وقلباً، وتعييناً.

9 العاطفة، فلا يصح: ما زيد غير شاعر لا كاتب، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

الباب السادس في الإنشاء[1]

وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ، وَهُوَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ[2] أَوْ لاَ يَدُلُّ.

وَلِلطَّلَبِ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا[3] التَّمَنِّي: وَهُوَ طَلَبُ حُصُولِ الشَّيْءِ عَلَى سَبِيلِ الْمَحَبَّةِ مُمْكِناً كَانَ أَوْ مُمْتَنِعاً.

وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ «لَيْتَ»[4].

وَقَدْ يُتَمَنَّى بِـ«هَلْ»[5] وَ«لَوْ»[6].

وَقَدْ يُتَمَنَّى بِـ«لَعَلَّ»، فَيُعْطَى حُكْمَ «لَيْتَ»[7] لِبُعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ[8].

---

1 اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه. وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني: إلقاء مثل هذا الكلام، كما أن الإخبار كذلك. والأظهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني، والاستفهام وغيرهما، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله: «واللفظ الموضوع له كذا وكذا»؛ لظهور أن لفظ «ليت» مثلاً يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا: «ليت زيداً قائم» فافهم. فالإنشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود، والقسم ورب ونحو ذلك، فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية الإنشائية المتعلقة بها؛ ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء.

2 لامتناع طلب الحاصل، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام.

3 أي من أنواع الطلب.

4 ولا يشترط إمكان المتمنى بخلاف الترجي تقول: «ليت الشباب يعود يوماً»، ولا تقول: «لعله يعود»، لكن إذا كان المتمنى ممكناً يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه وإلا لصار ترجياً.

5 نحو «هل لي من شفيع» حيث يعلم أن لا شفيع له؛ لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه. والنكتة في التمني بـ«هل»، والعدول عن «ليت» هي إبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه.

6 وقد يتمنى بـ«لو» نحو «لو تأتيني فتحدثني» ـ بالنصب ـ على تقدير «فأن تحدثني»، فإن النصب قرينة على أن «لو» ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وإنما يضمر «أن» بعد الأشياء الستة، والمناسب للمقام ههنا هو التمني.

7 وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن» نحو «لعلي أحج فأزورك» بالنصب.

8 وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها، ليتولد منه معنى التمني.

وَمِنْهَا[1] الاسْتِفْهَامُ[2] : وَهُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ .

وَالأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ : الْهَمْزَةُ ، وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيٌّ ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ .

فَالْهَمْزَةُ : لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ[3] أَوِ التَّصَوُّرِ[4] ، وَلِهَذَا[5] لَمْ يَقْبُحْ[6] : «أَعَمْراً عَرَفْتَ ؟» . وَالْمَسْؤُولُ عَنْهُ بِهَا[7] مَا يَلِيهَا[8] .

وَهَلْ : لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْ[9] ، وَلِهَذَا[10] امْتَنَعَ : «هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرٌو»[11] ، وَقَبُحَ

---

1 أي من أنواع الطلب .

2 وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور .

3 أي انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك : «أقام زيد ؟» في الجملة الفعلية ، «وأزيد قائم» في الجملة الاسمية .

4 أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه «أدبس في الإناء أم عسل» عالماً بحصول شيء في الإناء طالباً لتعيينه ، وفي طلب تصور المسند «في الخابية دبسك أم في الزق» عالماً بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالباً لتعيين ذلك .

5 أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور .

6 في تصور الفاعل «أزيد قام» كما قبح «هل زيد قام» . ولم يقبح في طلب تصور المفعول : «أعمراً عرفت» كما قبح «هل عمراً عرفت» . وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ، فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر في «أعمراً عرفت» ، لا في «أزيد قام» فليتأمل .

7 أي بالهمزة .

8 كالفعل في «أضربت زيداً» إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق . ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بـ«زيد» ، لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام ، والفاعل في «أأنت ضربت زيداً» إذا كان الشك في الضارب ، والمفعول في «أزيداً ضربت» إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس سائر المتعلقات .

9 وتدخل على الجملتين نحو «هل قام زيد» ، و«هل عمرو قاعد» إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لـ«زيد» والقعود لـ«عمرو» .

10 أي ولا ختصاصها بطلب التصديق .

11 لأن وقوع المفرد ههنا بعد «أم» دليل على أن «أم» متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، و«هل» إنما تكون لطلب الحكم فقط . ولو قلت : «هل زيد قام» بدون «أم عمرو» لقبح ، ولا يمتنع .

«هَلْ زَيْدٌ ضَرَبْتَ»[1] دُونَ «ضَرَبْتَهُ»[2] .

وَهِيَ[3] تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالاسْتِقْبَالِ[4] ، وَلِهَذَا كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ[5] ، وَلِهَذَا[6] كَانَ ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾[7] أَدَلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ﴾[8] .

وَهِيَ[9] قِسْمَانِ :

1 ـ بَسِيطَةٌ : وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ، أَوْ لاَ وُجُودُهُ فِي نَفْسِهِ[10] .

2 ـ وَمُرَكَّبَةٌ : وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ لاَ وُجُودُهُ لَهُ[11] .

---

1 لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ، فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل وهو محال . وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول فعل محذوف ، أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر .

2 يعني «هل زيداً ضربته» ، فإنه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيداً أي «هل ضربت زيداً ضربته» .

3 أي «هل» .

4 بحكم الوضع كالسين وسوف ، فلا يصح «هل تضرب زيداً» في أن يكون الضرب واقعاً في الحال على ما يفهم عرفاً ومن قوله : «وهو أخوك» كما يصح «أتضرب زيداً وهو أخوك» قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ؛ لأن «هل» تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة ، فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع ؛ لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال . وقولنا في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك : «أتضرب زيداً وهو أخوك» أو لا كقوله تعالى : ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : 28] ، وكقولك : «أتؤذي أباك وأتشتم الأمير ؟» ، فلا يصح وقوع «هل» في هذه المواضع .

5 فإن الزمان جزء عن مفهومه بخلاف الاسم ، فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ؛ أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر . وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والإثبات ، إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء .

6 أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل .

7 الأنبياء : 80 .

8 الأنبياء : 80 .

9 أي «هل» .

10 كقولنا : «هل الحركة موجودة أو لا موجودة ؟» .

11 كقولنا : «هل الحركة دائمة أو لا دائمة ؟» فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها .
وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود ، وفي الأولى : شيء واحد ، فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى ، وهي بسيطة بالنسبة إليها .

وَالْبَاقِيَةُ[1] لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ[2]، فَيُطْلَبُ (بِـ«مَا»)[3] شَرْحُ الاسْمِ[4]، أَوْ حَقِيقَةِ الْمُسَمَّى[5].

وَتَقَعُ «هَلْ» الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا[6]، وَالْمُرَكَّبَةُ بَعْدَهُمَا.

وَبِـ«مَنْ» الْعَارِضُ الْمُشَخِّصُ[7].

قَالَ السَّكَّاكِيُّ يُسْأَلُ بِـ«مَا» عَنِ الْجِنْسِ[8]، أَوِ الْوَصْفِ[9].

وَبِـ«مَنْ» عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ[10].

---

1 من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلب التصور فقط.

2 وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر.

3 وفي ج: بـها.

4 كقولنا: «ما العنقاء؟» طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه، فيجاب بإيراد لفظ أشهر.

5 كقولنا: «ما الحركة؟» أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ، فيجاب بإيراد ذاتياته.

6 أي بين ما التي لشرح الاسم، والتي لطلب الماهية، يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أوّلاً شرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه، ثم ما هيته وحقيقته؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له. والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل، فإن كل من خوطب باسم فهم فهماً ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة. وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق، فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية؛ وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات فلا حدود لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية. ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية، جميع ذلك مذكور في الشفاء.

7 أي الأمر الذي يعرض لذي العلم، فيفيد تشخصه وتعينه، كقولنا: «من في الدار؟»، فيجاب عنه بـ«زيد»، ونحوه مما يفيد تشخصه.

8 تقول: «ما عندك؟» أي أي أجناس الأشياء عندك، وجوابه: كتاب ونحوه، ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو «ما الكلمة؟» أي أي أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: لفظ مفرد موضوع.

9 تقول: «ما زيد؟» وجوابه: الكريم ونحوه.

10 أي ذي العلم تقول: «من جبريل؟» أي أبشر هو أم ملك أم جني؟ وفيه نظر؛ إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب «من جبريل؟» أن يقال: ملك، بل جوابه: ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه.

وَيُسْأَلُ بِـ«أَيّ» عَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكَيْنِ [1] .

وَبِـ«كَمْ» عَنِ الْعَدَدِ [2] .

وَبِـ«كَيْفَ» عَنِ الْحَالِ .

وَبِـ«أَيْنَ» عَنِ الْمَكَانِ .

وَبِـ«مَتَى» عَنِ الزَّمَانِ [3] .

وَبِـ«أَيَّانَ» عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ .

وَ«أَنَّى» تُسْتَعْمَلُ [4] تَارَةً بِمَعْنَى «كَيْفَ» [5] ، وَأُخْرَى بِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ» [6] .

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ [7] كَثِيراً مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ [8] :

1 ـ كَالاسْتِبْطَاءِ [9] .

2 ـ وَالتَّعَجُّبِ [10] .

---

1 في أمر يعمهما ، وهو مضمون ما أضيف إليه أي ، نحو ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً﴾ [مريم : 73] ، أي أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام ، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية ، وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل كون الكافرين قائلين بهذا القول ، ومثل كون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين .

2 نحو ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة : 211] ، أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه . فـ«كم» ههنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ .

3 ماضياً كان أو مستقبلاً .

4 وقوله «تستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركاً بين المعنيين ، وأن يكون في أحدهما حقيقة ، وفي الآخر مجازاً ، ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله : من أين عشرون لنا من أنى أو مقدرة كما في قوله تعالى : ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران : 37] أي من أنى لك أي من أين .

5 ويجب أن يكون بعدها فعل نحو ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة : 223] أي على أي حال ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ، ولم يجيء «أنى زيد ؟» بمعنى كيف هو ؟

6 نحو ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران : 37] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم .

7 الاستفهامية .

8 مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن .

9 نحو : كم دَعَوْتُكَ .

10 نحو ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل : 20] ؛ لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لا يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه . وقول صاحب الكشاف : إنه نظر سليمان إلى مكان الهدهد ، فلم يبصره ، فقال : ما لي لا أراه على معنى

3 ـ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ[1] .

4 ـ وَالتَّقْرِيرِ[2] .

5 ـ وَالإِنْكَارِ[3] .

6 ـ وَالتَّهَكُّمِ[4] .

7 ـ وَالتَّحْقِيرِ[5] .

8 ـ وَالتَّهْوِيلِ[6] .

9 ـ وَالاسْتِبْعَادِ[7] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

= أنه لا يراه ، وهو حاضر لسائر ستره أو غير ذلك ، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول : أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له ، يدل على أن الاستفهام على حقيقته .

1 نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير : 26] .

2 أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة ، أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول : أضربت زيداً في تقريره بالفعل ، وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل ، وأزيداً ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس . وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ، فيقال : أضربت زيداً بمعنى أنك ضربته البتة .

3 نحو ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام : 40] أي بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي

والفاعل في قوله تعالى : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف : 32] ، والمفعول في قوله تعالى : ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾ [الأنعام : 14] ، و﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام : 40] . وأما غير الهمزة فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ، ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه .

4 نحو ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود : 87] ، وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة ، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم : ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود : 87] الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام .

5 نحو من هذا ؟ استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه .

6 كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنُ؟﴾ [الدخان : 30- 31] بلفظ الاستفهام أي «مَنْ» بفتح الميم ، ورفع فرعون على أنه مبتدأ ، ومن الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلاً بقوله : من فرعون ؟ أي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ؟ ولهذا قال : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان : 31] زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه .

7 نحو ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ [الدخان : 13] ، فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر ، بل المراد

وَمِنْهَا[1] الأَمْرُ: وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ[2] عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.
وَالأَظْهَرُ أَنَّ صِيغَتَهُ[3] مَوْضُوعَةٌ[4] لِتُسْتَعْمَلَ فِي هَذَا الطَّلَبِ.
وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ[5] فِي غَيْرِهِ بِحَسَبِ مُنَاسَبَةِ الْمَقَامِ:
1 ـ كَالإِبَاحَةِ[6].
2 ـ وَالتَّهْدِيدِ[7].
3 ـ وَالتَّعْجِيزِ[8].
4 ـ وَالتَّسْخِيرِ[9].

= استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [الدخان: 13 - 14] أي كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الأذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا وأعرضوا عنه.

1 أي من أنواع الطلب.

2 غير كف.

3 من المقترنة باللام نحو: «ليحضر زيد» وغيرها نحو: «أكرم عمراً ورويد بكراً»، و«رُوَيْدَ بَكْراً»، فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسماً أو فعلاً.

4 لطلب الفعل استعلاء، أي على طريق طلب العلو، وعد الأمر نفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها أي سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني الطلب استعلاء، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة.

5 صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاء.

6 نحو «جالس الحسن أو ابن سيرين» فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما، وأن لا يجالس أحداً منهما أصلاً.

7 أي التخويف وهو أعم من الإنذار؛ لأنه إبلاغ مع التخويف. وفي الصحاح: الإنذار تخويف مع دعوة، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤوا.

8 نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: 23]؛ إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكونه محالاً، والظرف أعني قوله «من مثله» متعلق بـ«فأتوا»، والضمير لعبدنا، أو صفة لسورة، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا. فأن قلت: لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا؟ قلت. لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وعلو الطبقة بشهادة الذوق؛ إذ التعجيز إنما يكون عن المأتي به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا عنه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة، فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف. فإن قلت: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به منه؟ قلنا: احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم، ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به.

9 نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: 166].

5 ـ وَالإِهَانَةِ[1] .

6 ـ وَالتَّسْوِيَةِ[2] .

7 ـ وَالتَّمَنِّي[3] .

8 ـ وَالدُّعَاءِ[4] .

9 ـ وَالاِلْتِمَاسِ[5] .

وَمِنْهَا[6] النَّهْيُ : وَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْلاَءً .

وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ «لاَ» الْجَازِمَةُ[7] .

وَالأَظْهَرُ : أَنَّ صِيغَتَهُ مَوْضُوعَةٌ (لِتُسْتَعْمَلَ)[8] فِي هَذَا الطَّلَبِ . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ[9] بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْمَقَامِ :

---

1 نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ [الإسراء : 50] ؛ إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة ، أو حجارة ، أو حديداً لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيرورتهم قردة ، وفي الإهانة لا يحصل ؛ إذ المقصود قلة المبالاة بهم .

2 نحو ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا﴾ [الطور : 16] ، ففي الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه ، فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه ، فرفع ذلك التوهم وسوى بينهما .

3 نحو :

ألا أيها الليل الطويل إلا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ؛ إذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصاً عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي .

4 أي الطلب على سبيل التضرع ، نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف : 151 ؛ ص : 35 ؛ نوح : 28] .

5 والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة «افعل» بدون الاستعلاء والتضرع . فإن قيل : أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة ؟ قلت : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ؛ فيجوز أن يتحقق من المساوي ؛ بل من الأدنى أيضاً .

6 أي من أنواع الطلب .

7 في نحو قولك : «لا تفعل» وهو كالأمر في الاستعلاء ؛ لأنه المتبادر إلى الفهم .

8 وفي ج : لا تستعمل .

9 أي في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما هو مذهب البعض . فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل ، وهو نفس أن «لا تفعل» .

1 ـ كَالتَّهْدِيدِ[1].

2 ـ وَالإِبَاحَةِ.

3 ـ وَالدُّعَاءِ.

4 ـ وَالاِلْتِمَاسِ.

قِيلَ: حَقُّهُمَا الفَوْرُ.

وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ[2] يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا[3].

وَأَمَّا العَرْضُ[4]:

فَمُوَلَّدٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ[5].

وَيَجُوزُ[6] فِي غَيْرِهَا[7] (بِقَرِينَةٍ)[8] تَدُلُّ عَلَيْهِ[9].

وَمِنْهَا[10] النِّدَاءُ: وَهُوَ طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

---

1 كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تَمْتَثِلْ أمري.

2 يعني التمنى والاستفهام والأمر والنهي.

3 وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بأن المضمرة مع الشرط كقولك في التمني: «ليت لي مالاً أنفقه» أي إن أرزقه أنفقه، وفي الاستفهام: «أين بيتك أزرك» أي إن تعرفنيه أزرك، وفي الأمر «أكرمني أكرمك» أي إن تكرمني أكرمك، وفي النهي «لا تشتمني يكن خيراً لك» أي إن لا تشتمني يكن خيراً لك، وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله. وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

4 ولما جعل النحاة الأشياء التي تضمر حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك بقوله: «وما العرض» كقولك: «ألا تنزل عندنا تصب خيراً» أي إن تنزل تصب خيراً.

5 وليس شيئاً آخر برأسه؛ لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً، وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه عنه.

6 تقدير الشرط.

7 أي في غير هذه المواضع.

8 وفي ج: لقرينة.

9 نحو ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الشورى: 9] فالله هو الولي، أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي الذي يجب أن يتولى وحده، ويعتقد أنه المولى والسيد.

10 أي من أنواع الطلب.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ[1] فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ[2]:

1 ـ كَالإِغْرَاءِ[3].

2 ـ وَالاسْتِغَاثَةِ[4].

3 ـ وَالتَّعَجُّبِ.

4 ـ وَالاخْتِصَاصِ[5].

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاؤُلِ[6]، أَوْ لإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وُقُوعِهِ[7]، أَوْ لِلاحْتِرَازِ عَنْ صُورَةِ الأَمْرِ[8]، أَوْ لِحَمْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ[9]، أَوْ لِغَيْرِهِ.

تَنْبِيهٌ

الإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ[10] فَلْيَعْتَبِرِ[11] النَّاظِرُ[12].

---

1 أي صيغة النداء.

2 وهو طلب الإقبال.

3 في قولك لمن أقبل عليك يتظلم: «يا مظلوم»، قصداً إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى؛ لأن الإقبال حاصل.

4 وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو «يا لله».

5 في قولهم: «أنا أفعل كذا أيها الرجل» فقولنا: «أيها الرجل»، أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجرداً عن طلب الإقبال، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بـ«أي» وصفه المخاطب، بل ما دل عليه ضمير المتكلم فـ«أيها» مضموم و«الرجل» مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال. ولهذا قال: متخصصاً أي مختصاً من بين الرجال.

6 بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع نحو وفقك لله للتقوى.

7 إن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلاً نحو: رزقني الله لقاءك.

8 كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعة دون انظر؛ لأنه في صورة الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة.

9 بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب أي ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك: تأتيني غداً مقام التني تحمله بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر.

10 يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر.

11 أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء والخبر.

12 بنور البصيرة في لطائف الكلام، مثلاً الكلام الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد، والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور إلى غير ذلك.

الباب السابع في الفصل والوصل

الْوَصْلُ[1] : عَطْفُ بَعْضِ الْجُمَلِ عَلَى بَعْضٍ .

وَالْفَصْلُ : تَرْكُهُ[2] .

وَإِذَا أَتَتْ جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ : فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلأُولَى مَحَلٌ مِنَ الإِعْرَابِ أَوْ لاَ .

وَعَلَى الأَوَّلِ[3] : إِنْ قُصِدَ تَشْرِيكُ الثَّانِيَةِ لَهَا[4] فِي حُكْمِ[5] عُطِفَتْ[6] .

وَشَرْطُ كَوْنِهِ[7] مَقْبُولاً إِمَّا بِالْوَاوِ فَبِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا[8] جِهَةٌ جَامِعَةٌ[9] ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِ فَبِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ مَخْصُوصَةٌ يَقْتَضِيهَا مَعْنَى الْعَاطِفِ وَإِلاَّ[10] فُصِلَتْ[11] .

وَعَلَى الثَّانِي[12] : فَإِنْ قُصِدَ الرَّبْطُ عَلَى مَعْنَى عَاطِفٍ سِوَى الْوَاوِ عُطِفَتْ[13]

---

1 بدأ بذكر الفصل ؛ لأنه الأصل ، والوصل طارٍ أي عارض عليه ، حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة ، والفصل بمنزلة عدمها ، والأعدام إنما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل .

2 أي ترك عطفه عليه .

3 أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب .

4 أي للأولى .

5 أي في حكم الإعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ ، أو حالاً ، أو صفة ، أو نحو ذلك .

6 الثانية على الأولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد ، فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو نحو ذلك وجب عطفه عليه .

7 أي كون عطف الثانية على الأولى .

8 أي بين الجملتين .

9 نحو «زيد يكتب ويشعر» لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر .

10 أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها .

11 الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود ، نحو : ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة : 14 - 15] لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنا معكم ؛ لأنه ليس من مقولهم ، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول «قالوا» ، فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك . وإنما قال على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون إنما نحن مستهزؤون لأن قوله : ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بيان لقوله : ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ فحكمه حكمه . وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل .

12 أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب .

13 الثانية على الأولى .

بِـهِ[1] ، وَإِلاَّ[2] فَإِنْ كَانَ لِلأُولَى حُكْمٌ لَمْ يُقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ[3] ، وَإِلاَّ[4] فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا[5] كَمَالُ الانْقِطَاعِ بِلاَ إِيهَامٍ[6] ، أَوْ كَمَالُ الاتِّصَالِ ، أَوْ شِبْهُ أَحَدِهِمَا[7] فَكَذَلِكَ[8] ، وَإِلاَّ[9] فَالْوَصْلُ[10] .

---

1 أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر، نحو «دخل زيد فخرج عمرو» أو «ثم خرج عمرو» وإذا قصد التعقيب أو المهملة، وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك. وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي. وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل.

2 أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو.

3 واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 14] الآية لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] على ﴿قالوا﴾ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك. فإن قيل: إذا شرطية لا ظرفية؟ قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأنه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14] بدلالة المعنى. وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا: «يوم الجمعة سرت، وضربت زيداً» بدلالة الفحوى والذوق.

4 عطف على قوله: فإن كان للأولى حكم أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً.

5 أي بين الجملتين.

6 أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود.

7 أي أحد الكمالين.

8 أي يتعين الفصل؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة.

9 أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما.

10 متعين لوجود الداعي وعدم المانع. والحاصل: أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال.

الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين. فحكم الأخيرين الوصل، وحكم الأربعة السابقة الفصل.

أَمَّا كَمَالُ الانْقِطَاعِ[1] فَإِذَا اخْتَلَفَتَا خَبَراً وَإِنْشَاءً لَفْظاً وَمَعْنًى[2]، أَوْ[3] مَعْنًى فَقَطْ[4]، أَوْ (لِعَدَمِ)[5] الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي[6].

وَأَمَّا كَمَالُ الاتِّصَالِ[7] فَإِذَا كَانَتِ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى[8]، أَوْ بَدَلاً مِنْهَا[9]، أَوْ بَيَاناً لَهَا[10].

وَأَمَّا شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ فَإِذَا كَانَ عَطْفُهَا عَلَيْهَا[11] مُوهِماً لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا[12].

وَأَمَّا شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ فَإِذَا كَانَتْ[13] جَوَاباً لِسُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الأُولَى، فَتُنَزَّلُ[14]

---

1 بين الجملتين.

2 بأن يكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى، نحو: «وقال رائدهم» هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ.

3 لاختلافهما خبراً وإنشاء.

4 بأن يكون إحداهما خبراً معنى والأخرى إنشاء معنى، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً، نحو: «مات فلان رحمه الله» لم يعطف رحمه الله على «مات»؛ لأنه إنشاء معنى، و«مات» خبر معنى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً.

5 وفي ج: العدم.

6 بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل «زيد طويل وعمرو نائم».

7 بين الجملتين.

8 تأكيداً معنوياً لدفع توهم تجوز أو غلط نحو ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2] بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعلت ﴿الم﴾ طائفة من الحروف أو جملة مستقلة، و﴿ذلك الكتاب﴾ جملة ثانية و﴿لا ريب فيه﴾ ثالثة.

9 أي من الأولى؛ لأن الأولى غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء ما بخلاف الثانية، فإنها وافية كمال الوفاء.

10 أي للأولى لخفاء الأولى، نحو ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى﴾ [طه: 120]، فإن وزانه أي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأول. وظاهر أن ليس لفظ «قال» بياناً وتفسيراً للفظ «وسوس» حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة.

11 أي عطف الثانية على الأولى.

12 مما ليس بمقصود، وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع. ويسمى الفصل لذلك قطعاً. مثاله:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا ... بَدَلاً أُرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيمُ

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين؛ لأن معنى «أراها» أظنها، وكون المسند إليه في الأولى محبوباً، وفي الثانية محباً، لكنه ترك العاطف لئلا يتوهم أنه عطف على «أبغي» فيكون من مظنونات سلمى.

13 أي الثانية.

14 الأولى.

مَنْزِلَتَهُ[1] ، فَتُفْصَلُ الثَّانِيَةُ عَنْهَا[2] كَمَا يُفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ[3] .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ[4] اسْتِئْنَافاً ، وَكَذَا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ[5] .

وَلَهُ[6] أَقْسَامٌ ثَلاثَةٌ : لأَنَّ السُّؤَالَ[7] :

إِمَّا عَنِ السَّبَبِ الْمُطْلَقِ لِلْحُكْمِ[8] ، أَوْ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ[9] .

وَهَذَا الْقِسْمُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ[10] كَمَا مَرَّ[11] .

وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا[12] .

وَأَيْضاً مِنْهُ[13] مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتُؤْنِفَ[14] .

---

1 أي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له .

2 أي عن الأولى .

3 لما بينهما من الاتصال .

4 أي لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى .

5 نفسها أيضاً تسمى استئنافا ومستأنفة .

6 أي للاستئناف .

7 الذي تضمنته الأولى .

8 نحو : قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

أي ما بالك عليلاً ، أو ما سبب علتك ؟ بقرينة العرف والعادة . لأنه إذا قيل : فلان مريض ، فإنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال : هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص .

9 هذا الحكم ، نحو ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف : 53]، كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء بقرينة التأكيد ، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص . فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد .

10 الذي هو في الجملة الثانية ، أعني الجواب ؛ لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا ؟

11 في أحوال الإسناد الخبري من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد . ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحساناً لا وجوباً . والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب .

12 أي غير السبب المطلق والسبب الخاص ، نحو ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾ [هود : 69]، أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقيل : قال سلام ، أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت .

13 أي من الاستئناف . وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له .

14 عنه أي وقع عنه الاستئناف ، وأصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث ، فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم ، نحو : أحسنتَ أنت إلى زيد ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان بإعادة اسم زيد .

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ[1] ، وَهَذَا[2] أَبْلَغُ[3] .

وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُ الاسْتِئْنَافِ[4] ، وَعَلَيْهِ «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»[5] عَلَى قَوْلٍ[6] .

وَقَدْ يُحْذَفُ[7] كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ أَوْ بِدُونِ ذَلِكَ[8] .

وَأَمَّا كَمَالُ الانْقِطَاعِ مَعَ الإِيهَامِ فَإِذَا اخْتَلَفَتَا مَعَ إِيهَامِ الْفَصْلِ غَيْرِ الْمُرَادِ .

وَأَمَّا التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ فَإِذَا اتَّفَقَتَا[9] خَبَراً وَإِنْشَاءً لَفْظاً وَمَعْنًى أَوْ مَعْنًى فَقَطْ مَعَ تَحَقُّقِ الْجَامِعِ[10] بَيْنَهُمَا[11] بِاعْتِبَارِ الْجُزْأَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ[12] ، أَوْ تَمَاثُلٌ ، أَوْ شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، أَوْ تَضَايُفٌ ، أَوْ تَضَادٌّ ، أَوْ شِبْهُ تَضَادٍّ ، أَوْ تَقَارُنٌ لأَسْبَابٍ مُؤَدِّيَةٍ إِلَيْهِ ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ الأَشْخَاصِ .

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ[13] تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْمُضِيِّ

---

1 أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه . والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب الحديث عليه نحو : أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل لذلك ، والسؤال المقدر فيها لماذا أحسن إليه ، وهل هو حقيق بالإحسان ؟

2 أي الاستئناف المبني على الصفة .

3 لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له .

وههنا بحث : وهو أن السؤال إن كان عن السبب . فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة ، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى : ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾ [هود : 69] ، وقوله : زعم العواذل أنني .

4 فعلاً كان أو اسماً .

5 أو نعم رجلاً زيد .

6 أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف : أي هو زيد . ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم .

7 الاستئناف .

8 أي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة ، نحو ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذريات : 48] ، أي نحن أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ : أي هم نحن .

9 أي الجملتان .

10 أي مع تحقق جامع .

11 أي بين الجملتين .

12 في التصور .

13 بعد وجود المصحح .

وَالْمُضَارِعَةِ[1] وَنَحْوِهَا إِلاَّ لِمَانِعٍ[2] .

تذنيب[3]

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ[4] : أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ[5] ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ[6] جُمْلَةً وَخَلَتْ عَنْ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا[7] وَجَبَ[8] الْوَاوُ[9] ، وَإِنْ لَمْ تَخْلُ فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً مُثْبَتاً امْتَنَعَ دُخُولُهَا[10] كَمَا فِي الْمُفْرَدَةِ ، وَإِنْ كَانَ[11] مَنْفِيّاً فَالأَمْرَانِ[12] .

وَكَذَا[13] إِنْ كَانَ[14] مَاضِياً لَفْظاً أَوْ مَعْنًى ، وَلاَ بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً[15] أَوْ مُقَدَّرَةً[16] .

وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا[17] وَأَوْلَوِيَّةُ دُخُولِهَا .

---

1 فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت : قام زيد وقعد عمرو ، وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد .

2 مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد ، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة فيقال : زيد قام وعمرو يعقد ، أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [الأنعام : 8] ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف : 34] .

3 هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب .

4 أي الكثير الراجح فيها كما يقال : الأصل في الكلام هو الحقيقة .

5 واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة ، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها . وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو .

6 الحال .

7 الذي جعلت حالاً عنه .

8 فيها .

9 ليحصل الارتباط ، فلا يجوز «خرجت زيد قائم» .

10 أي الواو .

11 مضارعاً .

12 جائزان الواو وتركه .

13 يجوز الواو وتركه .

14 الفعل .

15 كما في قوله تعالى : ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران : 40] .

16 كما في قوله تعالى : ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : 90] ؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال .

17 أي الواو .

الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة

أَمَّا الْمُسَاوَاةُ: فَهِيَ تَأْدِيَةُ أَصْلِ الْمُرَادِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ.

وَأَمَّا الإِيجَازُ: فَهُوَ تَأْدِيَتُهُ بِلَفْظٍ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ.

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

إِيجَازُ الْقَصْرِ: وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذْفٍ.

وَإِيجَازُ الْحَذْفِ (وَهُوَ مَا فِيهِ وَ)[1] الْمَحْذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ[2]، أَوْ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ. وَقَدْ يُقَامُ شَيْءٌ مُقَامَ الْمَحْذُوفِ، وَقَدْ لاَ يُقَامُ[3].

وَلاَ بُدَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحَذْفِ وَتَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ.

وَأَمَّا الإِطْنَابُ: فَهُوَ تَأْدِيَةُ أَصْلِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ.

وَهُوَ إِمَّا بِالإِيضَاحِ بَعْدَ الإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ[4]، أَوْ لِيَتَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ[5]، أَوْ لِتَكْمُلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ[6].

وَإِمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ[7] لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ[8].

وَإِمَّا بِالتَّكْرِيرِ[9] لِلتَّأْكِيدِ؟

وَإِمَّا بِالإِيغَالِ[10].

---

1 ساقطة في ع.

2 عمدة كأن أو فضلة.

3 بل يكتفى بالقرينة.

4 إحداهما مبهمة، والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد.

5 لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهماً، ثم بين كان أوقع عندها.

6 أي بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ.

7 والمراد الذكر على سبيل العطف.

8 أي مزية الخاص.

9 ليكون إطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة كتأكيد الإنذار في ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3-4].

10 من أوغل في البلاد: إذا أبعد فيها، واختلف في تفسيره.

قِيلَ: هُوَ خَتْمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا[1].

وَقِيلَ: لاَ يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ[2].

وَإِمَّا بِالتَّذْيِيلِ: وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا[3] لِلتَّأْكِيدِ[4].

وَهَذَا قَدْ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ، وَقَدْ لاَ يَخْرُجُ مَخْرَجَهُ.

وَإِمَّا بِالتَّكْمِيلِ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلاَمٍ يُوهِمُ خِلاَفَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ[5].

وَإِمَّا بِالتَّتْمِيمِ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلاَمٍ لاَ يُوهِمُ خِلاَفَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ[6] لِنُكْتَةٍ كَالْمُبَالَغَةِ.

وَإِمَّا بِالاعْتِرَاضِ وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلاَمِ، أَوْ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى بِجُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الإِيهَامِ[7].

قَالَ السَّكَّاكِيُّ:

«الإِيجَازُ: أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ الأَوْسَاطِ. وَالإِطْنَابُ: أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْهَا».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلاَمُ بِهِمَا[8] بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلاَمٍ آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ[9] فِي أَصْلِ الْمَعْنَى[10].

---

1 كزيادة المبالغة.

2 بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها.

3 أي معنى الجملة الأولى.

4 فهو أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد.

5 أي يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره.

6 مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام. ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح، وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم.

7 لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع. والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه.

8 بالإيجاز والإطناب.

9 أي لذلك الكلام.

10 فيقال: للاكثر حروفاً إنه مطنب، وللأقل إنه موجز.

الفن الثاني في علم البيان

وَهُوَ عِلْمٌ[1] يُعْرَفُ بِهِ إِيرادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ[2] بِطُرُقٍ[3] مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدَّلاَلَةِ عَلَيْهِ[4] . وَدَلاَلَةُ اللَّفْظِ[5] : إِمَّا عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ[6] لَهُ[7] ، أَوْ عَلَى جُزْئِهِ[8] ، أَوْ عَلَى خَارِجٍ عَنْهُ[9] لاَزِمٍ فِي الذِّهْنِ .

وَتُسَمَّى الأُولَى[10] وَضْعِيَّةً[11] .

وَالأَخِيرَتَانِ[11] (عَقْلِيَّةً[12])[13] .

---

1 أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ، أو أصول وقواعد معلومة .

2 أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال .

3 أي تراكيب .

4 أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه ، وبعضها أوضح والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء . وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة . واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي : أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا : زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان . ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا .

5 يعني دلالته الوضعية ، وذلك لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأول : الدال ، والثاني : المدلول . ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والإشارات والنصب . ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا ، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا ، وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه .

6 اللفظ .

7 كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

8 كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق .

9 كدلالة الإنسان على الضاحك .

10 أي الدلالة على تمام ما وضع له .

11 لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى .

12 أي الدلالة على الجزء والخارج .

13 لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم . والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها ، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار .

14 وفي ج : عقليتان .

وَعِنْدَ الْبَعْضِ تُسَمَّى الأُولَى مُطَابَقَةً [1] ، وَالثَّانِيَةُ تَضَمُّناً [2] ، وَالثَّالِثَةُ الْتِزَاماً [3] .

وَالإِيرَادُ الْمَذْكُورُ [4] لاَ يَتَأَتَّى بِالْوَضْعِيَّةِ [5] ، وَيَتَأَتَّى [6] بِالْعَقْلِيَّةِ [7] .

ثُمَّ اللَّفْظُ الْمُرَادُ بِهِ لاَزِمُ مَا وُضِعَ لَهُ [8] إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ [9] فَمَجَازٌ ، وَإِلاَّ فَكِنَايَةٌ [10] .

وَالْمَجَازُ قَدْ يَبْتَنِي عَلَى التَّشْبِيهِ [11] ، فَانْحَصَرَ أَبْوَابُ عِلْمِ الْبَيَانِ فِي الثَّلاَثَةِ [12] .

---

1 لتطابق اللفظ والمعنى .

2 لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له .

3 لكون الخارج لازماً للموضوع له .

4 أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح .

5 أي بالدلالة المطابقية ؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا : خده يشبه الورد ، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابق دلالة أوضح أو أخفى ؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه ، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم وإلا لم يتحقق الفهم . وإنما قال : لم يكن كل واحد ؛ لأن قولنا : هو عالم بوضع الألفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ .

6 الإيراد المذكور .

7 من الدلالات لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح .

8 سواء كان اللازم داخلاً فيه كما في التضمن أو خارجاً عنه كما في الالتزام .

9 إرادة ما وضع له .

10 الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم ؛ إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز .

11 وهي الاستعارة التي كان أصلها التشبيه ، فتعين التعرض للتشبيه أيضاً قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه . ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، بل جعل مقصداً برأسه .

12 التشبيه والمجاز والكناية .

الباب الأول في التشبيه

وَالْمُرَادُ بِهِ هَهُنَا هُوَ الدَّلَالَةُ[1] عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِآخَرَ فِي مَعْنًى[2] بِالْكَافِ أَوْ نَحْوِهِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ.

{أركان التشبيه}

الأَوَّلُ فِي أَرْكَانِهِ: (طَرَفَاهُ[3])[4] إِمَّا حِسِّيَّانِ[5]، أَوْ عَقْلِيَّانِ[6]، أَوْ مُخْتَلِفَانِ[7].

---

1 هو مصدر قولك: دللت فلاناً على كذا إذا هديته له.

2 فالأمر الأول هو المشبه، والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه، وهذا شامل لمثل «قاتل زيد عمراً» و«جاءني زيد وعمرو».

3 أي المشبه والمشبه به.

4 وفي ج: فطرفاه.

5 والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس. فدخل في الحس بسبب زيادة قولنا أو مادته الخيالي، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات والنكهة - وهي ريح الفم - والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات. وفي أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير وليّنها لا نفس هذه الأجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال: أبصرت الورد، وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير.

6 كالعلم والحياة، ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والإيضاح. فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك. ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة. وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك؛ إذ العلم نوع من الإدراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده واضح؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه. وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: العلم كالحياة، والجهل كالموت أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا: العلم كالحس في كونهما إدراكاً.

7 بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً كالمنية والسبع، فإن المنية أي الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة، والسبع حسي أو بالعكس. وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم، وخلق كريم هو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة. والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية

وَوَجْهُهُ[1] : مَا قُصِدَ اشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ[2] تَحْقِيقاً أَوْ تَخْيِيلاً[3] .

وَهُوَ[4] إِمَّا غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا[5] ، أَوْ (خَارِجٌ[6] صِفَةٌ[7])[8] .

إِمَّا (حَقِيقِيَّةٌ[9])[10] حِسِّيَّةٌ[11] كَالْكَيْفِيَّاتِ الْجِسْمِيَّةِ[12] ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ كَالْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ[13] .

وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ[14] .

وَأَيْضاً[15] إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ .

وَكُلٌّ مِنْهُمَا[16] حِسِّيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ .

= مستفادة من الحواس ، ومنتهية إليها ، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وذلك لا يجوز . ولما كان من المشتبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ، ولا بالحس أعني الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلات للضبط بتقليل الأقسام .

1 أي وجه الشبه .

2 أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه ، وذلك أن زيداً والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه .

3 أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل .

4 أي وجه الشبه .

5 أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتها أو جزءاً منها ، كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما ، كما يقال : هذا القميص مثل ذاك في كونهما كتاناً أو ثوباً أو من القطن .

6 عن حقيقة الطرفين .

7 أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه .

8 وفي ع : خارج صفة .

9 أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها .

10 وفي ع : حقيقة .

11 أي مدركة بإحدى الحواس الظاهرة .

12 أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالبصر .

13 أي المختصة بذوات الأنفس من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز .

14 ونعني بالإضافية ما لا تكون له هيئة متقررة في الذات ، بل تكون معنى متعلقاً بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس ، فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب ، وقد يقال : الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل . وفي المفتاح إشارة إلى أنه المراد ههنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض .

15 لوجه الشبه تقسيم آخر .

16 أي من الواحد وما هو بمنزلته .

وَإِمَّا مُتَعَدِّدٌ[1] كَذَلِكَ[2] أَوْ مُخْتَلِفٌ[3] .

وَالْحِسِّيُّ[4] طَرَفَاهُ حِسِّيَّانِ فَقَطْ[5] .

وَالْعَقْلِيُّ[6] أَعَمُّ[7] .

وَأَدَاتُهُ[8] : الْكَافُ ، وَ«كَأَنَّ»[9] ، وَ«مِثْلُ» ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ[10] .

وَالأَصْلُ فِي نَحْوِ الْكَافِ[11] : أَنْ يَلِيَهُ الْمُشَبَّهُ بِهِ[12] ، وَقَدْ يَلِيهِ[13] غَيْرُهُ[14] .

---

1 والمراد بالمتعدد أن ينظر إلى عدة أمور ، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد ، فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور ، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها .

2 أي المتعدد أيضاً حسي أو عقلي .

3 بعضه حسي وبعضه عقلي .

4 من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه .

5 أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً .

6 من وجه الشبه .

7 من الحسي لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء يجوز أن يكون طرفاه حسيين ، أو عقليين ، أو أحدهما حسياً والآخر عقلياً ؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوسات شيئاً .

8 أي أداة التشبيه .

9 وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً ، نحو كأن زيداً أخوك وكأنه قدم وكأنك قلت وكأني قلت .

10 مما يشتق من المماثلة والمشابهة ومما يؤدي هذا المعنى .

11 أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ، ومثل ، وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه .

12 لفظاً ، نحو زيد كالأسد ، أو تقديراً نحو قوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة : 19] على تقدير «أو كمثل ذوي صيب» .

13 أي نحو الكاف .

14 أي غير مشبه به نحو ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الكهف : 45] الآية ؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره ، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً شديد الخضرة ، ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن ، ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء ؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغنٍ عن هذا التقدير . ومن زعم أن التقدير كمثل ماء ؛ وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهواً بيناً ؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً به ، وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في الإيضاح .

{غرض التشبيه}

الثَّانِي فِي الْغَرَضِ مِنْهُ[1] وَهُوَ فِي الأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَى الْمُشَبَّهِ :

وَهُوَ[2] : إِمَّا بَيَانُ إِمْكَانِهِ[3] ، أَوْ حَالِهِ[4] ، أَوْ مِقْدَارِهِ[5] ، أَوْ تَقْرِيرُهُ[6] .

وَهَذِهِ الأَغْرَاضُ الأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَّبَهِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَتَمَّ وَأَشْهَرَ[7] .

وَإِمَّا تَزْيِينُهُ[8] وَإِمَّا تَشْوِيهُهُ[9] وَإِمَّا اسْتِطْرَافُهُ[10] لإِبْرَازِهِ[11] فِي صُورَةِ الْمُمْتَنِعِ[12] .

وَقَدْ يَعُودُ الْغَرَضُ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَهُوَ إِمَّا إِيهَامُ أَنَّهُ أَتَمُّ مِنَ الْمُشَبَّهِ[13] ، وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ[14] .

---

1 أي من التشبيه .

2 أي الغرض العائد إلى المشبه .

3 أي المشبه يعني أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه .

4 عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه .

5 أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد .

6 مرفوع عطفاً على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء ، فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره ؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها .

7 أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ، وظاهر هذه العبارة أن كلاً من الأربعة يقتضي الأتمية والأشهرية . لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ، ويعلم الحال في الثاني . وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية ، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه . وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً ؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل ، فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر .

8 مرفوع عطفاً على بيان إمكانه أي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي .

9 أي تقبيحه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة .

10 أي عد المشبه طريفاً حديثاً بديعاً كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب .

11 أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه .

12 الوقوع عادة ، وكان ممكناً عقلاً ، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب .

13 في وجه الشبه .

14 الذي يجعل فيه الناقص مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل .

وَإِمَّا بَيَانُ الاهْتِمَامِ بِهِ [1] ، وَهَذَا يُسَمَّى إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ [2] .

{أقسام التشبيه}

الثَّالِثُ فِي أَقْسَامِهِ :

وَهُوَ [3] بِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ [4] :

إِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ ، وَهُمَا [5] غَيْرُ مُقَيَّدَيْنِ [6] ، أَوْ مُقَيَّدَانِ [7] ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ [8] .

وَإِمَّا تَشْبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ [9] .

وَإِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ [10] .

وَإِمَّا بِالْعَكْسِ [11] .

---

1 أي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب .

2 هذا الذي ذكر من جعل أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به ، إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه أو ادعاء كما في الغرض العائد إلى المشبه به بالزائد في وجه الشبه ، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجدا ، فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به احترازاً عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه .

3 أي التشبيه .

4 المشبه والمشبه به .

5 أي المفردان .

6 كتشبيه الخد بالورد .

7 كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء ، فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء ، والمشبه به وهو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء ؛ لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه ، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين .

8 أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل ، فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الأشل بخلاف المشبه أعني الشمس ، وعكسه أي تشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مقيد دون المشبه به .

9 بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً .

10 والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيراً مما يقع الالتباس .

11 أي تشبيه مركب بمفرد .

وَأَيْضاً [1] (وَ) [2] إِنْ تَعَدَّدَ طَرَفَاهُ :

فَإِمَّا مَلْفُوفٌ [3] ، أَوْ مَفْرُوقٌ [4] .

وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الأَوَّلُ [5] فَتَشْبِيهُ التَّسْوِيَةِ .

وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي [6] فَتَشْبِيهُ الْجَمْعِ .

وَبِاعْتِبَارِ وَجْهِهِ :

إِمَّا تَمْثِيلٌ : وَهُوَ مَا [7] يَكُونُ وَجْهُهُ (مُنْتَزِعاً) [8] مِنْ مُتَعَدِّدٍ [9] .

وَقَيَّدَهُ [10] السَّكَّاكِيُّ بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ [11] .

وَإِمَّا غَيْرُ تَمْثِيلٍ وَهُوَ بِخِلافِهِ [12] .

وَأَيْضاً [13] : إِمَّا مُجْمَلٌ : وَهُوَ مَا لَمْ يُذْكَرْ وَجْهُهُ .

فَمِنْهُ [14] ظَاهِرٌ [15] .

---

1 تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين .

2 ساقطة في ج .

3 وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ، ثم بالمشبه به كذلك .

4 وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر .

5 يعني المشبه دون الثاني .

6 يعني المشبه به دون الأول .

7 أي التشبيه الذي .

8 وفي ج : مشروعاً .

9 أي أمرين أو أمور .

10 أي المنتزع من متعدد .

11 حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة أمور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار ، فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه ، فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقي ، بل وهو عائد إلى التوهم .

12 أي بخلاف التمثيل ، يعني ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد . وعند السكاكي : ما لا يكون منتزعاً من متعدد ، أو لا يكون وهمياً واعتبارياً ، بل يكون حقيقياً ، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي .

13 تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه .

14 أي فمن المجمل .

15 وجهه أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك نحو : زيد كالأسد .

وَمِنْهُ خَفِيٌّ[1] .

وَكَذَا مِنْهُ[2] مَا لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ وَصْفُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ[3] .

وَمِنْهُ[4] مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصْفُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَحْدَهُ[5] .

وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصْفُهُمَا[6] .

وَإِمَّا مُفَصَّلٌ : وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهُهُ .

وَقَدْ يُتَسَامَحُ بِذِكْرِ مَا يَسْتَتْبِعُهُ مَكَانَهُ[7] .

وَأَيْضاً[8] إِمَّا قَرِيبٌ مُبْتَذَلٌ : وَهُوَ مَا يُنْتَقَلُ فِيهِ مِنَ الْمُشَبَّهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقِ (نَظَرٍ)[9] ، لِظُهُورِ وَجْهِهِ فِي بَادِئِ الرَّأْيِ[10] لِكَوْنِهِ جُمْلِيّاً[11] ، أَوْ قَلِيلَ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلَبَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الذِّهْنِ عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ لِلْمُنَاسَبَةِ[12] ، أَوْ مُطْلَقاً[13] لِتَكَرُّرِهِ[14] عَلَى الْحِسِّ[15] .

---

1 لا يدركه إلا الخاصة .

2 أي من المجمل .

3 يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو : زيد أسد .

4 أي المجمل .

5 أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

6 أي المشبه والمشبه به كليهما .

7 أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي يكون وجه الشبه تابعاً لازماً له في الجملة .

8 تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه .

9 وفي ج : نظراً .

10 أي في ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو إذا ظهر ، وإن جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجه الشبه في بادئ الرأي يكون لأمرين .

11 لا تفصيل فيه .

12 بين المشبه والمشبه به ؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل ، فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما ، أعني المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة في الذهن .

13 عطف على قوله عند حضور المشبه ، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً .

14 أي المشبه به .

15 فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة ، فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما لكن المشبه به أعني المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقاً .

وَإِمَّا بَعِيدٌ غَرِيبٌ[1] : وَهُوَ بِخِلَافِهِ[2] لِعَدَمِ الظُّهُورِ[3] :

إِمَّا لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ[4] .

وَإِمَّا لِنُدْرَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ لِبُعْدِ الْمُنَاسَبَةِ[5] أَوْ مُطْلَقاً[6] .

وَكُلَّمَا كَانَ التَّرْكِيبُ[7] أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ[8] .

وَالتَّشْبِيهُ الْبَلِيغُ : مَا كَانَ مِنْ (هَذِهِ الأَضْرُبِ[9])[10] .

وَقَدْ يُتَسَامَحُ فِي[11] الْقَرِيبِ[12] بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيباً[13] ، وَيُسَمَّى تَشْبِيهَ الْمَشْرُوطِ[14] .

وَبِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ :

إِمَّا مُؤَكَّدٌ : وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ .

أَوْ مُرْسَلٌ : وَهُوَ بِخِلَافِهِ[15] .

وبِاعْتِبَارِ الْغَرَضِ :

إِمَّا مَقْبُولٌ : وَهُوَ الْوَافِي بِإِفَادَتِهِ[16] ، كَأَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهِ أَعْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ الشَّبَهِ

---

1 عطف على قوله : إما قريب مبتذل .

2 أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر .

3 أي لخفاء وجهه في بادئ الرأي ، وذلك أعني عدم الظهور .

4 كقوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل ، فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ، ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً ، ويكون في نظره متمهلاً .

5 من تشبيه البنفسج بنار الكبريت .

6 وندور حضور المشبه به مطلقاً .

7 خيالياً كان أو عقلياً من أمور .

8 لكون تفاصيله أكثر .

9 أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل .

10 وفي ج : هذا الضرب .

11 التشبيه .

12 المبتذل .

13 ويخرجه عن الابتذال .

14 لتقييد المشبه ، أو المشبه به ، أو كليهما بشرط وجودي ، أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام .

15 أي ما ذكر أداته فصار مرسلاً عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به .

16 أي إفادة الغرض .

فِي بَيَانِ الْحَالِ، أَوْ[1] أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ[2] فِي إِلْحَاقِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ، أَوْ[3] مُسَلَّمَ الْحُكْمِ فِيهِ[4] مَعْرُوفَهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الإِمْكَانِ.

وَإِمَّا مَرْدُودٌ: وَهُوَ بِخِلاَفِهِ[5].

وَتَخْتَلِفُ (مَرَاتِبُ)[6] التَّشْبِيهِ بِاعْتِبَارِ حَذْفِ بَعْضِ الأَرْكَانِ وَعَدَمِهِ.

وَأَعْلَى الْمَرَاتِبِ مَا حُذِفَ فِيهِ وَجْهُهُ وَأَدَاتُهُ فَقَطْ[7]، أَوْ مَعَ حَذْفِ الْمُشَبَّهِ[8]، ثُمَّ[9] مَا حُذِفَ فِيهِ أَحَدُهُمَا[10] كَذَلِكَ[11]، وَلاَ قُوَّةَ لِغَيْرِهِمَا[12].

الباب الثاني في الحقيقة والمجاز اللغويين

الْحَقِيقَةُ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا[13] وُضِعَ[14] لَهُ (بِاصْطِلاَحٍ)[15] بِهِ يَقَعُ التَّخَاطُبُ[16].

---

1 كأن يكون المشبه به.

2 أي في وجه التشبيه.

3 كأن يكون المشبه به.

4 أي في وجه التشبيه.

5 أي ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول.

6 وفي ج: بمراتب.

7 أي بدون حذف المشبه نحو: زيد أسد.

8 نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد.

9 الأعلى بعد هذه المرتبة.

10 أي وجهه أو أداته.

11 أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة، ونحو أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد.

12 وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً إما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد في الشجاعة أو كالأسد في الشجاعة خبراً عن زيد، وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهراً، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعاً، فهو على غاية القوة، وما خلا عنهما، فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله اعلم.

13 أي في معنى.

14 ذلك اللفظ.

15 وفي ج: في اصطلاح.

16 بالكلام المشتمل على ذلك اللفظ.

وَالْمَجَازُ[1]:

إِمَّا مُفْرَدٌ.

وَإِمَّا مُرَكَّبٌ.

أَمَّا الْمُفْرَدُ: فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ[2] فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ[3] فِي اصْطِلاَحٍ[4] بِهِ يَقَعُ التَّخَاطُبُ عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ[5] مَعَ قَرِينَةِ عَدَمِ إِرَادَتِهِ[6]، فَلاَ بُدَّ[7] مِنَ الْعَلاَقَةِ[8].

وَكُلٌّ مِنْهُمَا[9]: إِمَّا لُغَوِيٌّ، أَوْ شَرْعِيٌّ، أَوْ عُرْفِيٌّ عَامٌّ[10]، أَوْ خَاصٌّ[11].

---

1 والمجاز في الأصل مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة، وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أي طريقاً لها على أن معنى جاز المكان سلكه، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه.

2 احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة.

3 احترز به عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما.

4 متعلق بقوله «وضعت». قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً، فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، أعني الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الأركان المخصوصة، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر، وهو اللغة لا بحسب اصطلاح به التخاطب، وهو الشرع.

5 متعلق بـ«المستعملة».

6 أي إرادة الموضوع له.

7 للمجاز.

8 ليتحقق الاستعمال على وجه يصح. وإنما قيد بكونه على وجه يصح.

9 أي من الحقيقة والمجاز.

10 لا يتعين ناقله. وهذه القسمة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس: وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح. فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي وإلا فعرفي عام أو خاص كأسد للسبع المخصوص والرجل الشجاع، فإنه حقيقة لغوية في السبع، مجاز لغوي في الرجل الشجاع، والصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء، فإنها حقيقة شرعية في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء، وفعل للفظ المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحدث فإنه حقيقة عرفية خاصة: أعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث، ودابة لذي الأربع والإنسان، فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول مجاز عرفي عام في الثاني.

11 وهو ما يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك.

وَالْعَلاَقَةُ[1] إنْ كَانَتْ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ[2] فَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ وَإِلاَّ فَاسْتِعَارَةٌ[3] .

وَكَثِيراً مَا تُسْتَعْمَلُ الاسْتِعَارَةُ[4] فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمُشَبَّهِ[5] .

وَالْمُرْسَلُ كَثِيرٌ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ :

بِاسْمِ جُزْئِهِ[6] .

أَوْ كُلِّهِ[7] .

أَوْ سَبَبِهِ[8] .

أَوْ مُسَبَّبِهِ[9] .

أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ[10] .

أَوْ مَا يَؤُولُ[11] إِلَيْهِ[12] .

أَوْ مَحَلِّهِ[13] .

أَوْ حَالِّهِ[14] .

---

1 المصححة .

2 بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي .

3 فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا : رأيت أسداً يرمي .

4 على فعل المتكلم .

5 فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ، ويصح منه الاشتقاق .

6 وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء .

7 يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة : 19] .

8 نحو رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث .

9 نحو أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً لكون النبات مسبباً عنه .

10 أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن ، نحو قوله تعالى : ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء : 2] ، أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك ، إذ لا يتم بعد البلوغ .

11 ذلك الشيء .

12 في الزمان المستقبل نحو : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف : 36] ، أي عصيراً يؤول إلى الخمر .

13 نحو : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق : 17] أي أهل ناديه الحال فيه ، والنادي المجلس .

14 أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ﴾ [آل عمران : 107] أي في الجنة ، التي تحل فيها الرحمة .

أَوْ آلَتِهِ[1] .

وَالاسْتِعَارَةُ[2] قَدْ تُقَيَّدُ بِالتَّحْقِيقِيَّةِ[3] لِتَحَقُّقِ مَعْنَاهَا[4] حِسّاً أَوْ عَقْلاً[5] .

وَهِيَ :

إِمَّا مُطْلَقَةٌ : وَهِيَ مَا لاَ يُقَارِنُ بِمُلاَئِمِ شَيْءٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ[6] .

وَإِمَّا مُجَرَّدَةٌ : وَهِيَ مَا يُقَارِنُ بِمَا يُلاَئِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ[7] .

وَإِمَّا مُرَشَّحَةٌ : وَهِيَ مَا يُقَارِنُ بِمَا يُلاَئِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ[8] .

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ مِنْ صَاحِبَيْهِ[9] ، وَمَبْنَاهُ[10] عَلَى تَنَاسِي التَّشْبِيهِ[11] .

وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ[12] .

---

1 نحو ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء : 84] ، أي ذكراً حسناً ، واللسان اسم لآلة الذكر .

2 وهي مجاز تكون علاقته المشابهة ، أي قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة ، فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان ، فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ ، فهو استعارة ، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل ، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة ، وقد يكون مجازاً مرسلاً والاستعارة .

3 ليتميز عن التخييلية والمكني عنها .

4 أي ما عني بها واستعملت هي فيه .

5 بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية .

6 مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو : عندي أسد . والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع .

7 مجردة وهي ما قرن بها يلائم المستعار له كقوله : غمر الرداء ، أي كثير العطاء ، استعار الرداء للعطاء ؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه . ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء دون الرداء تجريداً للاستعارة ، والقرينة سياق الكلام أعني قوله : إذا تبسم ضاحكاً ، أي شارعاً في الضحك آخذاً فيه .

8 مرشحة وهي ما قرن بها يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة : 16] ، استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار . ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة .

9 الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه ، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق ذلك وتقوية له .

10 أي مبنى الترشيح .

11 وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان .

12 أي التجريد والترشيح .

وَأَيْضاً إِمَّا أَصْلِيَّةٌ : وَهِيَ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارُ فِيهَا اسْمَ جِنْسٍ[1] .

وَإِمَّا تَبَعِيَّةٌ : وَهِيَ مَا لاَ يَكُونُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارُ فِيهَا اسْمَ جِنْسٍ[2] .

وَأَيْضاً إِمَّا وِفَاقِيَّةٌ[3] : وَهِيَ مَا يُمْكِنُ فِيهَا اجْتِمَاعُ الطَّرَفَيْنِ فِي شَيْءٍ .

وَإِمَّا عِنَادِيَّةٌ[4] : وَهِيَ مَا لاَ يُمْكِنُ فِيهَا الاجْتِمَاعُ .

وَأَيْضاً إِمَّا عَامِّيَّةٌ : وَهِيَ الْمُبْتَذَلَةُ لِظُهُورِ الْجَامِعِ[5] .

وَإِمَّا خَاصِّيَّةٌ : وَهِيَ الْغَرِيبَةُ الَّتِي لاَ يُطَّلِعُ عَلَيْهَا إِلاَّ الْخَاصَّةُ[6] .

وَطَرَفَاهَا إِمَّا حِسِّيَّانِ ، أَوْ عَقْلِيَّانِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ .

وَالْجَامِعُ كَذَلِكَ .

وَأَيْضاً إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الطَّرَفَيْنِ أَوْ غَيْرُ دَاخِلٍ .

وَقَرِينَتُهَا إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ مُلْتَئِمَةٌ .

وَأَمَّا الاسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ فَلَيْسَتَا مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ ، بَلْ قَدْ يُضْمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ ، فَلاَ يُصَرَّحُ بِشَيْءٍ سِوَى الْمُشَبَّهِ ، وَيُدَلُّ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ أَمْرٍ مُخْتَصٍّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ ، فَيُسَمَّى ذَلِكَ التَّشْبِيهُ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ أَوْ مَكْنِيّاً عَنْهَا ، وَذَلِكَ الإِثْبَاتُ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ .

وَعِنْدَ السَّكَّاكِيِّ هُمَا قِسْمَانِ مِنْهُ ، فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ الْمَجَازَ اللُّغَوِيَّ إِمَّا

---

1 اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقة أو تأويلاً كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فأصلية ، أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل الشجاع ، وقتل إذا استعير للضرب الشديد . الأول اسم عين ، والثاني : اسم معنى .

2 وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس ، فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه ؛ مثل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك والحرف ، وإنما كانت تبعية ؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أي بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه ، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المتقررة الثابتة كقولك : جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات دون الحروف وهو ظاهر .

3 لما بين الطرفين من الاتفاق .

4 لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما .

5 نحو : رأيت أسداً يرمي .

6 الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة .

اسْتِعَارَةٌ، أَوْ غَيْرُهَا، وَالاسْتِعَارَةُ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: مُصَرَّحٌ بِهَا، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، وَتُرِيدُ الْمُشَبَّهَ.

وَهِيَ إِمَّا تَحْقِيقِيَّةٌ: وَهِيَ إِمَّا مَا تَحَقَّقَ مَعْنَاهَا حِسّاً، أَوْ عَقْلاً.

وَ(إِمَّا)[1] تَخْيِيلِيَّةٌ: وَهِيَ مَا لاَ يَتَحَقَّقُ مَعْنَاهَا أَصْلاً، بَلْ هُوَ صُورَةٌ وَهْمِيَّةٌ مَحْضَةٌ.

وَالثَّانِي: الْمَكْنِيُّ عَنْهَا، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ الْمُشَبَّهَ، وَتُرِيدَ بِهِ الْمُشَبَّهَ بِهِ.

وَأَمَّا الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ: فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا يُشَبَّهُ بِمَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ تَشْبِيهُ التَّمْثِيلِ، وَهَذَا يُسَمَّى تَمْثِيلاً عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ.

وَمَتَى فَشَى اسْتِعْمَالُهُ كَذَلِكَ يُسَمَّى مَثَلاً.

فصل {في شرائط حسن الاستعارة}

حُسْنُ كُلٍّ مِنَ[2] التَّحْقِيقِيَّةِ (وَالتَّمْثِيلِيَّةِ[3])[4] بِرِعَايَةِ جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ[5]، وَأَنْ لاَ يُشَمَّ رَائِحَتُهُ لَفْظاً[6]، وَلِذَلِكَ[7] يُوَصَّى فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مَا بِهِ الْمُشَابَهَةُ[8] جَلِيّاً[9].

وَإِذَا قَوِيَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ[10] لَمْ يَحْسُنِ التَّشْبِيهُ، وَتَعَيَّنَتِ الاسْتِعَارَةُ[11].

---

1 ساقطة في ع.

2 الاستعارة.

3 على سبيل الاستعارة.

4 وفي ج: والتمثيل.

5 كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك.

6 أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه.

7 أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً.

8 بين الطرفين.

9 بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص.

10 حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه.

11 لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. فإذا فهمت مسألة تقول: حصل في قلبي نور، ولا تقول: علم كالنور، وإذا وقعت في شبهة تقول: وقعت في ظلمة، ولا تقول في شبهة كالظلمة.

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ أَعَمُّ مَحَلاًّ .

وَالْمَكْنِيُّ عَنْهَا كَالتَّحْقِيقِيَّةِ[1] .

وَالتَّخْيِيلِيَّةُ حُسْنُهَا بِحَسَبِ الْمَكْنِيِّ عَنْهَا[2] .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَجَازَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى كَلِمَةٍ تَغَيَّرَ إِعْرَابُهَا[3] بِحَذْفِ لَفْظٍ[4] ، أَوْ زِيَادَةِ لَفْظٍ[5] .

الباب الثالث في الكناية

وَهِيَ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لاَزِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ[6] .

وَلَهَا أَقْسَامٌ ثَلاَثَةٌ :

الأُولَى[7] : الْمَطْلُوبُ بِهَا غَيْرُ الْوَصْفِ وَالنِّسْبَةِ .

فَمِنْهَا[8] : مَا هِيَ وَصْفٌ وَاحِدٌ[9] .

وَمِنْهَا : مَا هِيَ مَجْمُوعُ أَوْصَافٍ[10] .

وَشَرْطُهُمَا[11] : الاخْتِصَاصُ بِالْمَكْنِيِّ عَنْهُ[12] .

---

1 في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ؛ لأنها تشبيه مضمر .

2 لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها ، وليس لها في نفسها تشبيه ، بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها .

3 أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر .

4 كقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : 22]، وقوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : 82].

5 قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : 11] ؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله ، فالحكم الأصلي لربك .

6 أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد ، والمراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً .

7 تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية .

8 أي فمن الأولى .

9 مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف .

10 بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه .

11 أي وشرط هاتين الكنايتين .

12 ليحصل الانتقال .

وَالثَّانِيَةُ[1] : الْمَطْلُوبُ بِهَا الصِّفَةُ[2] .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الانْتِقَالُ[3] فِيهَا بِوَاسِطَةٍ فَقَرِيبَةٌ وَاضِحَةٌ[4] ، أَوْ خَفِيَّةٌ[5] .

وَإِنْ كَانَ[6] بِوَاسِطَةٍ فَبَعِيدَةٌ[7] .

وَالثَّالِثَةُ[8] : الْمَطْلُوبُ بِهَا النِّسْبَةُ[9] .

وَالْمَوْصُوفُ فِي الأَخِيرَتَيْنِ[10] قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَهَذَا يُسَمَّى عَرْضِيَّةً .

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : الْكِنَايَةُ تَتَفَاوَتُ إِلَى تَعْرِيضٍ ، وَتَلْوِيحٍ ، وَرَمْزٍ ، وَإِيمَاءٍ[11] .

وَالْمُنَاسِبُ لِلْعَرَضِيَّةِ التَّعْرِيضُ[12] ، وَلِغَيْرِهَا[13] إِنْ كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ[14] التَّلْوِيحُ[15] ، وَإِنْ

---

1 من أقسام الكناية .

2 من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان : قريبة وبعيدة .

3 من الكناية إلى المطلوب .

4 يحصل الانتقال منها بسهولة .

5 وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية .

6 الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها .

7 كقولهم : كثير الرماد كناية عن المضياف ، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الطبائخ ، ومنها إلى كثرة الأكلة منها إلى كثرة الضِّيفان ـ بكسر الضاد جمع ضيف ـ ومنها إلى المقصود ، وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاء .

8 من أقسام الكناية .

9 أي إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه ، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام ، كقوله : إن السماحة والمروءة ، هي كمال الرجولية .

10 يعني الثاني والثالث .

11 وإنما قال : تتفاوت ولم يقال تنقسم ؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط ، بل هو أعم كذا في شرح المفتاح . وفيه نظر ، والأقرب أنه إنما قال ذلك ؛ لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها .

12 أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ؛ لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، يقال : عرضت لفلان وبفلان ، إذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه ، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد به جانباً آخر .

13 أي لغير العرضية .

14 بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل .

15 لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعيد .

قُلْتُ[1] مَعَ الْخَفَاءِ[2] الرَّمْزُ[3] ، وَبِلاَ خَفَاءٍ[4] الإِيمَاءُ .

فصل

أَطْبَقَ الْبُلَغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ[5] ، وَأَنَّ الاسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ[6] .

---

1 الوسائط .

2 في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة .

3 لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية ؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب .

4 كما في قوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله   في آل طلحة ثم لم يتحول

5 لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة ، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه .

6 لأنها نوع من المجاز . وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة . وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح ، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات ، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به ، وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه ، والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ .

الفن الثالث في البديع[1]

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ[2] بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُطَابَقَةِ[3] وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ[4].

وَهِيَ ضَرْبَانِ:

مَعْنَوِيٌّ[5].

وَلَفْظِيٌّ[6].

{المعنوي}

أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ:

{المطابقة}

فَمِنْهُ الْمُطَابَقَةُ، وَتُسَمَّى الطِّبَاقَ وَالتَّضَادَّ أَيْضاً: وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ (مَعْنَيَيْنِ)[7] مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ[8].

---

1 عرفت فيما سبق أن علم البيان وسيلة إلى تأدية المعنى بأساليب عدة بين تشبيه ومجاز وكناية، وعرفت أن دراسة علم المعاني تعين على تأدية الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمناً من سياقه وما يُحيط به من قرائن. وهناك ناحية أخرى من نواحي البلاغة، لا تتناول مباحث علم البيان، ولا تنظر في مسائل علم المعاني، ولكنها دراسة لا تتعدى تزيين الألفاظ أو المعاني بألوان بديعية من الجمال اللفظي أو المعنوي، ويسمى العلم الجامع لهذه المباحث بعلم البديع. وهو يشتمل كما أشرنا على محسنات لفظية، وعلى محسنات معنوية، وإنا ذاكرون لك من كل قسم طرفاً.

2 أي يتصور به معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة.

3 أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

4 أي الخلو عن التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام.

5 أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً.

6 أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

7 وفي ج: متنافيين.

8 أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئاً من ذلك.

وَيُلْحَقُ بِهَا :

1 ـ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ يَتَعَلَّقُ أَحَدُهُمَا بِمَا يُقَابِلُ الآخَرَ نَوْعَ تَعَلُّقٍ[1] .

2 ـ وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ غَيْرِ مُتَقَابِلَيْنِ لَكِنْ عُبِّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ يَتَقَابَلُ مَعْنَيَاهُمَا الْحَقِيقِيَّانِ[2] .

{المقابلة}

وَمِنْهُ الْمُقَابَلَةُ : وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، ثُمَّ[3] (بِمَا)[4] يُقَابِلُ ذَلِكَ[5] عَلَى التَّرْتِيبِ[6] .

{مراعاة النظير}

وَمِنْهُ[7] مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ : وَتُسَمَّى التَّنَاسُبَ وَالتَّوْفِيقَ[8] أَيْضاً ، وَهِيَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ لاَ بِالتَّضَادِّ[9] .

وَيُلْحَقُ بِهَا[10] الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ غَيْرِ مُتَنَاسِبَيْنِ عُبِّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا مَعْنَيَانِ

---

1 مثل السببية واللزوم ، نحو قوله تعالى : ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح : 29] ، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة .

2 نحو قوله : لا تعجبي يا سلم من رجل ، يعني نفسه ضحك المشيب برأسه ، أي ظهر ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل ، فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء .

3 يؤتى .

4 ساقطة في ع .

5 المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة .

6 فيدخل في الطباق ؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة .

7 أي من المعنوي .

8 والائتلاف والتلفيق .

9 والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما متقابلاً للآخر ، وبهذا القيد يخرج الطباق . وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن : 5] جمعاً بين أمرين .

10 أي بمراعاة النظير .

مُتَنَاسِبَانِ[1] ، وَهَذَا يُسَمَّى إِيهَامَ التَّنَاسُبِ .

{تشابه الأطراف}

وَمِنْهَا[2] مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ تَشَابُهَ الأَطْرَافِ : وَهُوَ أَنْ يُخْتَمَ الْكَلاَمُ بِمَا يُنَاسِبُ ابْتِدَاءَهُ فِي الْمَعْنَى[3] .

{الإرصاد}

وَمِنْهُ[4] الإِرْصَادُ[5] وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ التَّسْهِيمَ[6] : وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجُزِ[7] مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[8] .

{المشاكلة}

وَمِنْهُ[9] الْمُشَاكَلَةُ : وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظِ غَيْرِهِ لِوُقُوعِهِ[10] فِي صُحْبَتِهِ[11] تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيراً[12] .

---

1 أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لها معنيان متناسبان وأن لم يكونا مقصودين ههنا نحو ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن : 5-6] ، أي والنبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض له ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له ، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما .

2 أي من المعنوي .

3 نحو ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : 103] ، فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار ؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً له عالماً به .

4 أي من المعنوي .

5 وهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق .

6 يقال : برد مسهم فيه خطوط مستوية .

7 من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من النظم ، أو من البيت .

8 أي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت .

9 أي ومن المعنوي .

10 أي وقوع ذلك الشيء .

11 أي ذلك الغير .

12 أي وقوعاً محققاً أو مقدراً .

{المزاوجة}

وَمِنْهُ[1] الْمُزَاوَجَةُ: وَهِيَ أَنْ يُزَاوَجَ[2] بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ وَاقِعَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ[3].

{العكس}

وَمِنْهُ[4] الْعَكْسُ[5]: وَهُوَ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ، ثُمَّ يُعْكَسُ.

{الرجوع}

وَمِنْهُ[6] الرُّجُوعُ: وَهُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ[7] لِنُكْتَةٍ.

{التورية}

وَمِنْهُ[8] التَّوْرِيَةُ[9]: وَتُسَمَّى الإِيهَامَ أَيْضاً، وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ اعْتِمَاداً عَلَى قَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ. وَهِيَ[10]:

1 ـ مُجَرَّدَةٌ: إِنْ لَمْ تُقَارِنْ بِمَا يُلَائِمُ الْمَعْنَى الْقَرِيبَ[11].

---

1 أي ومن المعنوي.

2 أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف.

3 والمعنى بجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر.

4 أي ومن المعنوي.

5 والتبديل. وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً. والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم: وهو أن تقدم في الكلام جزءاً، ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت. وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادة وهو ليس من العكس.

6 أي ومن المعنوي.

7 أي بنقضه وإبطاله.

8 أي ومن المعنوي.

9 وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد.

10 وهي ضربان.

11 المجردة فهي التي لا تجامع شيئاً مما يلائم به أعني المعنى القريب كقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، أبو حفص القزويني / الإيضاح (1/ 331).

2 ـ وَمُرَشَّحَةٌ : إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِهِ[1] .

{الاستخدام}

وَمِنْهُ[2] الاسْتِخْدَامُ : وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ يُرَادَ بِضَمِيرِهِ[3] الآخَرُ ؛ أَوْ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ أَحَدُهُمَا[4] وَبِالآخَرِ[5] الآخَرُ[6] .

{اللف والنشر}

وَمِنْهُ[7] اللَّفُّ وَالنَّشْرُ[8] : وَهُوَ أَنْ يُذْكَرَ مُتَعَدِّدٌ ، ثُمَّ مُتَعَلِّقٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ . وَهُوَ إِمَّا مُرَتَّبٌ أَوْ غَيْرُ مُرَتَّبٍ .

---

1 وهي التي تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب ، نحو ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذريات : 47] أراد بالأيد معناه البعيد ، وهو القدرة ، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارية المخصوصة ، وهو قوله ﴿بنيناها﴾ ؛ إذ البناء يلائم اليد ، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازاً .

2 أي ومن المعنوي .

3 أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه .

4 أي أحد المعنيين ثم يراد .

5 أي بضميره بالآخر معناه .

6 وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين ، أو أن يكونا مختلفين .

7 أي ومن المعنوي .

8 وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يرده إليه أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

فالأول : وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان ؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف ، والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص : 73] ، ذكر الليل والنهار على التفصيل ، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه ، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب .

فإن قيل : عدم التعيين في الآية ممنوع ، فإن المجرور من «فيه» عائد إلى الليل لا محالة .

قلنا : نعم ، ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين .

وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب ، كقوله «كيف أسلو وأنت حقف» ، وهو النقاء من الرمل «وغصن ، وغزال لحظا وقدا وردفا» فاللحظ للغزال ، والقد للغصن ، والردف للحقف ، أو مختلطاً كقوله : هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاء وشجاعة .

{الجمع}

وَمِنْهُ[1] الْجَمْعُ: وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ[2] فِي حُكْمٍ[3].

{التفريق}

وَمِنْهُ[4] التَّفْرِيقُ: وَهُوَ إِيقَاعُ تَبَايُنٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ[5] مِنْ نَوْعٍ.

{التقسيم}

وَمِنْهُ التَّقْسِيمُ: وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ، ثُمَّ إِضَافَةُ مُتَعَلَّقِ كُلٍّ وَاحِدٍ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ.

{الجمع مع التفريق}

وَمِنْهُ[6] الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ: وَهُوَ أَنْ يُدْخَلَ شَيْئَانِ فِي مَعْنًى، وَيُفَرَّقَ بَيْنَ جِهَتَيِ الإِدْخَالِ.

= والثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: 111]، فإن الضمير في «قالوا» لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو القولين إجمالاً لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه. ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه. ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل المتعددين أو المتعددات كما تقول: الراحة والتعب في العدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحاً وفتح من طرقها ما كان مسدوداً.

1 أي ومن المعنوي.

2 اثنين أو أكثر.

3 واحد كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46]، ونحو قول أبي العتاهية:

علمت مجاشع بن مسعدة ... أن الشباب والفراغ والجدة

أي الاستغناء مفسدة أي داعية إلى الفساد للمرء أي مفسدة.

4 أي ومن المعنوي.

5 من نوع في المدح أو غيره.

6 أي ومن المعنوي.

{الجمع مع التقسيم}

وَمِنْهُ[1] الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ: وَهُوَ جَمْعُ مُتَعَدِّدٍ تَحْتَ حُكْمٍ، ثُمَّ تَقْسِيمُهُ، أَوِ الْعَكْسُ[2].

{الجمع مع التفريق والتقسيم}

وَمِنْهُ[3] الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ وَتَعْرِيفُهُ ظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ.

{التجريد}

وَمِنْهُ[4] التَّجْرِيدُ: وَهُوَ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْ شَيْءٍ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا[5] مُبَالَغَةً[6] لِكَمَالِهَا[7] فِيهِ[8]. وَهُوَ قَدْ يَكُونُ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ، وَقَدْ يَكُونُ بِلاَ وَاسِطَةٍ.

{المبالغة المقبولة}

وَمِنْهُ[9] الْمُبَالَغَةُ الْمَقْبُولَةُ[10].

الْمُبَالَغَةُ[11] أَنْ يُدَّعَى لِوَصْفٍ بُلُوغُهُ فِي الشِّدَّةِ، أَوِ الضَّعْفِ حَدّاً مُسْتَحِيلاً، أَوْ مُسْتَبْعَداً.

---

1 أي ومن المعنوي.

2 أي من تقسيم متعدد، ثم جمعة تحت حكم.

3 أي ومن المعنوي.

4 أي ومن المعنوي.

5 أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة.

6 أي لأجل المبالغة.

7 أي تلك الصفة.

8 أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

9 أي ومن المعنوي.

10 لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعم أنها مردودة مطلقاً.

11 مطلقاً.

وَهِيَ تَبْلِيغٌ: إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُمْكِناً عَقْلاً وَعَادَةً.

وَإِغْرَاقٌ: إِذَا كَانَ مُمْكِناً عَقْلاً لاَ عَادَةً.

هُمَا[1] مَقْبُولاَنِ[2].

وَغُلُوٌّ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمْكِناً لاَ عَقْلاً وَلاَ عَادَةً.

وَالْمَقْبُولُ مِنْهُ[3] مَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ مَا يُقَرِّبُهُ إِلَى الصِّحَّةِ.

وَإِمَّا تَضَمَّنَ نَوْعاً حَسَناً مِنَ التَّخْيِيلِ، أَوْ مَا أُخْرِجَ مُخْرَجَ الْهَزْلِ.

{المذهب الكلامي}

وَمِنْهُ[4] (الْمَذْهَبُ)[5] الْكَلاَمِيُّ: وَهُوَ إِيرَادُ حُجَّةٍ[6] عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلاَمِ[7].

{حسن التعليل}

وَمِنْهُ[8] حُسْنُ التَّعْلِيلِ: وَهُوَ أَنْ يُدَّعَى لِوَصْفٍ عِلَّةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ غَيْرُ عِلَّتِهِ بِاعْتِبَارٍ لَطِيفٍ.

{التفريع}

وَمِنْهُ[9] التَّفْرِيعُ: وَهُوَ أَنْ يُثْبَتَ لِمُتَعَلِّقِ أَمْرٍ حُكْمٌ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ[10] لِمُتَعَلِّقٍ آخَرَ لَهُ.

---

1 أي التبليغ والإغراق.

2 وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة لامتناع أن يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلاً ولا ينعكس.

3 أي من الغلو.

4 أي ومن المعنوي.

5 وفي ج: معه المذهب.

6 للمطلوب.

7 وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب، نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات.

8 أي ومن المعنوي.

9 أي ومن المعنوي.

10 أي إثباته ذلك الحكم.

{تأكيد المدح بما يشبه الذم}

وَمِنْهُ[1] تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ: وَهُوَ[2]:

1 ـ إِمَّا (بِأَنْ)[3] يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ عَنْ شَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ لَهُ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا[4].

2 ـ وَإِمَّا (بِأَنْ)[5] يُثْبَتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ وَيُعَقَّبَ بِأَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ[6]، يَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى لَهُ[7].

وَالاسْتِدْرَاكُ[8] فِي هَذَا الْبَابِ[9] كَالاسْتِثْنَاءِ.

{تأكيد الذم بما يشبه المدح}

وَمِنْهُ[10] تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ: وَهُوَ نَظِيرٌ لِتَأْكِيدِ الْمَدْحِ فِي الصُّورَتَيْنِ.

{الاستتباع}

وَمِنْهُ[11] الاسْتِتْبَاعُ: وَهُوَ الْمَدْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَتْبِعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ[12].

---

1 أي ومن المعنوي.

2 وهو ضربان.

3 وفي ج: أن.

4 دخول صفة المدح في صفة الذم.

5 وفي ج: أن.

6 أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء.

7 أي لذلك الشيء.

8 المفهوم من لفظ «لكن».

9 أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم.

10 أي ومن المعنوي.

11 أي ومن المعنوي.

12 كقوله:

نهبت من الأعمار ما لو حويته ... لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها؛ إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه. قال علي بن عيسى الربعي، وفي البيت وجهان

{الإدماج}

وَمِنْهُ[1] الإِدْمَاجُ[2]: وَهُوَ أَنْ يُضَمَّنَ كَلَامٌ سِيقَ لِمَعْنًى[3] آخَرَ[4].

{التوجيه}

وَمِنْهُ[5] التَّوْجِيهُ وَيُسَمَّى مُحْتَمِلَ الضِّدَّيْنِ: وَهُوَ إِيرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلاً لِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ[6].

{تجاهل العارف}

وَمِنْهُ[7] تَجَاهُلُ الْعَارِفِ: وَهُوَ سَوْقُ الْمَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ.

{القول الموجب}

وَمِنْهُ[8] الْقَوْلُ الْمُوجِبُ: وَهُوَ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُثْبِتَ صِفَةً وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْغَيْرِ كِنَايَةً عَنْ شَيْءٍ أُثْبِتَ لَهُ[9] حُكْمٌ لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِثُبُوتِهِ لَهُ[10] أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ.

= أخران من المدح:

أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول.

والثاني: أنه لم يكن ظالماً في قتلهم وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

1 أي ومن المعنوي.

2 يقال: أدمج الشيء في ثوبه: إذا لفه فيه.

3 مدحاً كان أو غيره.

4 هو منصوب مفعول ثانٍ ليضمن، وقد أسند إلى المفعول الأول.

5 أي ومن المعنوي.

6 أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلاً، ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين.

7 أي ومن المعنوي.

8 أي ومن المعنوي.

9 أي لذلك الشيء.

10 أي لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير.

وَالثَّانِي : حَمْلُ اللَّفْظِ[1] عَلَى اخْتِلاَفِ مُرَادِ قَائِلِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ[2] بِذِكْرِ مُتَعَلَّقِهِ[3] .

{الاطراد}

وَمِنْهُ[4] الاطِّرَادُ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِأَسْمَاءِ الْمَمْدُوحِ أَوْ غَيْرِهِ وَآبَائِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوِلاَدَةِ[5] .

وأما اللفظي

{الجناس}

فَمِنْهُ الْجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، وَهُوَ تَشَابُهُهُمَا فِي التَّلَفُّظِ[6] .

فَالْمُتَجَانِسَانِ إِذَا لَمْ يَتَفَاوَتَا أَصْلاً يُسَمَّى تَامّاً .

وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْهَيْئَةِ فَقَطْ يُسَمَّى مُحَرَّفاً .

وَفِي إِعْدَادِ الْحُرُوفِ نَاقِصاً .

وَفِي أَنْوَاعِهَا بِحَرْفٍ مُتَقَارِبٍ فِي الْمَخْرَجِ مُضَارِعاً وَغَيْرَ مُتَقَارِبٍ لاَحِقاً .

وَفِي تَرْتِيبِهَا تَجْنِيسُ الْقَلْبِ .

وَإِذَا وَلِيَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسَيْنِ الآخَرَ يُسَمَّى مُزْدَوَجاً وَمُكَرَّراً وَمُرَدَّداً .

وَيُلْحَقُ (بِالْجِنَاسِ)[7] شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ الاشْتِقَاقُ[8] .

---

1 وقع في كلام الغير .

2 ذلك اللفظ .

3 أي إنها يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ .

4 أي ومن المعنوي .

5 من غير تكلف في السبك .

6 فيخرج التشابه في المعنى نحو : أسد وسبع ، أو في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم ، أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل .

7 وفي كلتا النسختين : الجنس ، والصحيح ما أثبت والله أعلم .

8 وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى .

وَالثَّانِي : أَنْ يَجْمَعُهُمَا[1] الْمُشَابَهَةُ[2] بِالاشْتِقَاقِ .

{رد العجز على الصدر}

وَمِنْهُ[3] رَدُّ الْعَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ : وَهُوَ فِي النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ[4] ، أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ[5] ، أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا[6] فِي أَوَّلِ الْفِقْرَةِ ، وَالآخَرُ فِي آخِرِهَا[7] .

وَفِي النَّظْمِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا[8] فِي آخِرِ الْبَيْتِ ، وَالآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الأَوَّلِ ، أَوْ حَشْوِهِ ، أَوْ آخِرِهِ ، أَوْ صَدْرِ الثَّانِي .

{السجع}

وَمِنْهُ[9] السَّجْعُ : وَهُوَ تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى الْحَرْفِ الأَخِيرِ .

وَهُوَ[10] :

1 ـ (مُطَرَّفٌ)[11] إِنِ اخْتَلَفَا[12] فِي الْوَزْنِ .

2 ـ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفَا فَإِنْ كَانَ مَا فِي أَحَدِ الْقَرِينَتَيْنِ[13] ، أَوْ أَكْثَرُهُ[14] مِثْلَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ[15] الأُخْرَى فَتَرْصِيعٌ .

---

1 أي اللفظين .

2 وهي ما يشبه .

3 أي ومن اللفظي .

4 أي المتفقين في اللفظ والمعنى .

5 أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى .

6 أي بالمتجانسين يعني الذين يجمعها الاشتقاق أو شبه الاشتقاق .

7 أي آخر الفقرة ، فتكون الأقسام أربعة .

8 أي أحد اللفظين المكررين ، أو المتجانسين ، أو الملحقين بها اشتقاقاً ، أو شبه اشتقاق .

9 أي ومن اللفظي .

10 أي السجع ثلاثة أضرب .

11 وفي عين مطرق .

12 أي الفاصلتين .

13 من الألفاظ .

14 أي أكثر ما في إحد القرينتين .

15 من القرينة .

3 ـ وَإِلاَّ فَمُتَوَازٍ[1] .

قِيلَ : أَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ ، ثُمَّ[2] مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّالِثَةُ .

وَقِيلَ : السَّجْعُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالنَّثْرِ .

{الموازنة}

وَمِنْهُ[3] الْمُوَازَنَةُ : وَهِيَ تَسَاوِي الْفَاصِلَتَيْنِ[4] فِي الْوَزْنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ ، فَإِنْ كَانَ مَا فِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ[5] ، أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الأُخْرَى[6] خُصَّ[7] بِاسْمِ الْمُمَاثَلَةِ[8] .

{القلب}

وَمِنْهُ[9] الْقَلْبُ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلاَمُ بِحَيْثُ إِذَا قَلَبْتَهُ[10] كَانَ الْحَاصِلُ[11] هُوَ هَذَا الْكَلاَمَ[12] .

{التشريع}

وَمِنْهُ[13] التَّشْرِيعُ وَيُسَمَّى التَّوْشِيحَ وَذَا الْقَافِيَتَيْنِ أَيْضاً : وَهُوَ بِنَاءُ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ الْوَزْنُ وَالْمَعْنَى عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا[14] .

---

1 وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي .

2 أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن .

3 أي ومن اللفظي .

4 أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين ، أو من المصراعين .

5 من الألفاظ .

6 في الوزن سواء ماثله في التقفية أو لا .

7 هذا النوع من الموازنة .

8 وهي لا تختص بالنثر كما توهمه البعض .

9 أي ومن اللفظي .

10 بدأت بحرفه الأخير إلى الأول .

11 بعينه .

12 ويجري في النثر والنظم .

13 أي ومن اللفظي .

14 أي من القافيتين .

{لزوم ما لا يلزم}

وَمِنْهُ[1] لُزُومُ مَا لاَ يَلْزَمُ[2] : وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ[3] ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ[4] مِنَ الْفَاصِلَةِ[5] مَا لَيْسَ بِلاَزِمٍ فِي الْقَافِيَةِ أَوِ السَّجْعِ[6] .

وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي هَذَا الْبَابِ[7] أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ تَابِعاً لِلْمَعْنَى دُونَ الْعَكْسِ[8] .

وَالْحَمْدُ للهِ عَلَى الإِتْمَامِ وَعَلَى رَسُولِهِ أَفْضَلُ التَّحِيَّةِ وَالسَّلاَمِ[9] .

---

1 أي ومن اللفظي .

2 ويقال له : الإلزام والتضمين والتشديد والاعنات أيضاً .

3 وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وتنسب إليه ، فيقال : قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الحبل إذا فتلته ؛ لأنه يجمع بين الأبيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل ، أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الرواء ، وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال .

4 أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي .

5 يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات ، وفاعل يجيء هو .

6 يعني أن يؤتي قبله بشيء لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ، ويتم السجع بدونه .

7 أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية .

8 أي أن لا يكون المعاني توابع للألفاظ بأن يؤتي بالألفاظ متكلمة مصنوعة ، فيتبعها المعنى كيف ما كان كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية ، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى ، فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب ، بل الوجه أن تنزل المعاني على سجيتها ، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها . وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ، ويتميز الكامل من القاصر ، وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي ، وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه الموضوعة ، فأين هذا من كتاب أمر به في قضية ، وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي : إن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي كان يكتب كما يؤمر وبين الحالتين بون بعيد ، ولهذا قال قاضي : قم حين كتب إليه الصاحب :

أيها القاضي بقم   قد عزلناك فقم

والله ما عزلني إلا هذه السجعة .

9 وفي آخر نسخة العامرية : يقول مصححه الراجي عفو ربه الكريم ابن الشيخ حسن الفيومي إبراهيم : حمداً لمن خلص قلوب أحبابه وصفاها ، ففازت بكشف أستار حجب الأسرار عن مغزاها ومرماها . وصلاة وسلاماً على مفتاح الخيرات سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الثقات . وبعد : فقد تم طبع ملخص تلخيص المفتاح لشيخ الإسلام على الإطلاق علم التحقيق الحجة بالإجماع والاتفاق أبي يحيى زكريا الأنصاري عليه رحمة الرحيم الباري بالمطبعة العامرية الشرفية بشارع خرنفش مصر المحمية في عام ألف وثلثمائة وسبعة وعشرين من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام ما جاءت الليالي تلوها الأيام آمين .

خلاصة البلاغة



الفن الأول في علم المعاني

تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء

الْكَلَامُ قِسْمَانِ : خَبَرٌ وَإِنْشَاءٌ[1] :

فَالْخَبَرُ : مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ كَانَ قَائِلُهُ صَادِقاً ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لَهُ كَانَ قَائِلُهُ كَاذِباً .

وَالإِنْشَاءُ : مَا لاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ .

لِكُلِّ جُمْلَةٍ مِنْ جُمَلِ الْخَبَرِ وَالإِنْشَاءِ رُكْنَانِ : مَحْكُومٌ عَلَيْهِ وَمَحْكُومٌ بِهِ . وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُسْنَداً إِلَيْهِ[2] ، وَالثَّانِي مُسْنَداً[3] . وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالصِّلَةِ فَهُوَ قَيْدٌ[4] .

الغرض من إلقاء الخبر

الأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يُلْقَى لأَحَدِ غَرَضَيْنِ :

1 ـ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْحُكْمُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ .

2 ـ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ لاَزِمَ الْفَائِدَةِ .

قَدْ يُلْقَى الْخَبَرُ لأَغْرَاضٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ ، مِنْهَا مَا يَأْتِي :

1 ـ الاسْتِرْحَامُ .

---

1 البلاغة الواضحة ص 139 - 140 .

2 مواضع المسند إليه : الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ الذي له خبر ، وما أصله المبتدأ كاسم كان وأخواتها .

3 مواضع المسند هي : الفعل التام ، والمبتدأ المكتفي بمرفوعه ، وخبر المبتدأ ، وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان وأخواتها ، واسم الفعل ، والمصدر النائب عن فعل الأمر .

4 القيود هي أدوات الشرط ، والنفي ، والمفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والتوابع ، والنواسخ .

2 ـ إِظْهَارُ الضَّعْفِ .

3 ـ إِظْهَارُ التَّحَسُّرِ .

4 ـ الْفَخْرُ .

5 ـ الْحَثُّ عَلَى السَّعْيِ وَالْجِدِّ [1] .

أضرب الخبر

لِلْمُخَاطَبِ ثَلاَثُ حَالاَتٍ :

1 ـ أَنْ يَكُونَ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ خَالِياً مِنْ أَدَوَاتِ التَّوْكِيدِ ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْخَبَرِ ابْتِدَائِيّاً .

2 ـ أَنْ يَكُونَ مُتَرَدِّداً فِي الْحُكْمِ طَلَباً أَنْ يَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ فِي مَعْرِفَتِهِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَحْسُنُ تَوْكِيدُهُ لَهُ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ طَلَبِيّاً .

3 ـ أَنْ يَكُونَ مُنْكِراً لَهُ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْخَبَرَ بِمُؤَكِّدٍ أَوْ أَكْثَرَ ، عَلَى حَسَبِ إِنْكَارِهِ قُوَّةً وَضَعْفاً ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ إِنْكَارِيّاً [2] .

لِتَوْكِيدِ الْخَبَرِ أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَالْقَسَمُ ، وَلاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَنُونَا التَّوْكِيدِ ، وَأَحْرُفُ التَّنْبِيهِ ، وَالْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ ، وَقَدْ ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ [3] .

خروج الخبر عن مقتضى الظاهر

إِذَا أُلْقِيَ الْخَبَرُ خَالِياً مِنَ التَّوْكِيدِ لِخَالِي الذِّهْنِ ، وَمُؤَكَّداً اسْتِحْسَاناً لِلسَّائِلِ الْمُتَرَدِّدِ ، وَمُؤَكَّداً وُجُوباً لِلْمُنْكِرِ ، كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ جَارِياً عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .

---

1 البلاغة الواضحة ص 146 - 147 .

2 وضع الخبر ابتدائياً أو طلبياً أو إنكارياً ، إنما هو بحسب ما يخطر في نفس القائل من أنّ سامعه خالي الذهن أو متردد أو منكر . وقد يعدل المتكلم أحياناً عن التأكيد ، وقد يؤكد ما لا يتطلب التأكيد لأغراض .

3 البلاغة الواضحة ص 155 - 156 .

وَقَدْ يَجْرِي الْخَبَرُ عَلَى خِلاَفِ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرِ لاعْتِبَارَاتٍ يَلْحَظُهَا الْمُتَكَلِّمُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

1 ـ أَنْ يُنَزَّلَ خَالِيَ الذِّهْنِ مَنْزِلَةَ السَّائِلِ الْمُتَرَدِّدِ، إِذَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلاَمِ مَا يُشِيرُ إِلَى حُكْمِ الْخَبَرِ.

2 ـ أَنْ يُجْعَلَ غَيْرُ الْمُنْكِرِ كَالْمُنْكِرِ لِظُهُورِ أَمَارَاتِ الإِنْكَارِ عَلَيْهِ.

3 ـ أَنْ يُجْعَلَ الْمُنْكِرُ كَغَيْرِ الْمُنْكِرِ إِنْ كَانَ لَدَيْهِ دَلاَئِلُ وَشَوَاهِدُ لَوْ تَأَمَّلَهَا لاَرْتَدَعَ عَنْ إِنْكَارِهِ[1].

تقسيم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي

الإِنْشَاءُ نَوْعَانِ: طَلَبِيٌّ وَغَيْرُ طَلَبِيٍّ:

1 ـ فَالطَّلَبِيُّ: مَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ، وَيَكُونُ بِالأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمَنِّي، وَالنِّدَاءِ.

2 ـ وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ: مَا لاَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً، وَلَهُ صِيَغٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا: التَّعَجُّبُ، وَالْمَدْحُ، وَالذَّمُّ، وَالْقَسَمُ، وَأَفْعَالُ الرَّجَاءِ، وَكَذَلِكَ صِيَغُ الْعُقُودِ[2].

الإنشاء الطلبي الأمر

الأَمْرُ: طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.

لِلأَمْرِ أَرْبَعُ صِيَغٍ: فِعْلُ الأَمْرِ، وَالْمُضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِلاَمِ الأَمْرِ، وَاسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ، وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ.

قَدْ تَخْرُجُ صِيَغُ الأَمْرِ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ، كَالإِرْشَادِ، وَالدُّعَاءِ، وَالالْتِمَاسِ، وَالتَّمَنِّي، وَالتَّخْيِيرِ، وَالتَّسْوِيَةِ، وَالتَّعْجِيزِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَالإِبَاحَةِ[3].

---

1 البلاغة الواضحة ص 164-165.

2 البلاغة الواضحة ص 170.

3 البلاغة الواضحة ص 179.

النهي

النَّهْيُ: طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.

لِلنَّهْيِ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ لاَ النَّاهِيَةِ.

قَدْ تَخْرُجُ صِيغَةُ النَّهْيِ عَنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ وَقَرَائِنِ الأَحْوَالِ، كَالدُّعَاءِ، وَالالْتِمَاسِ، وَالتَّمَنِّي، وَالإِرْشَادِ، وَالتَّوْبِيخِ، وَالتَّيْئِيسِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَالتَّحْقِيرِ[1].

الاستفهام وأدواته: الهمزة وهل

الاسْتِفْهَامُ[2]: طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مَعْلُوماً مِنْ قَبْلُ، وَلَهُ أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا الْهَمْزَةُ، وَهَلْ.

يُطْلَبُ بِالْهَمْزَةِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

1 ـ التَّصَوُّرُ، وَهُوَ إِدْرَاكُ الْمُفْرَدِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ تَأْتِي الْهَمْزَةُ مَتْلُوَّةً بِالْمَسْؤُولِ عَنْهُ، وَيُذْكَرُ لَهُ فِي الْغَالِبِ مُعَادِلٌ بَعْدَ أَمْ.

2 ـ التَّصْدِيقُ، وَهُوَ إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَمْتَنِعُ ذِكْرُ الْمُعَادِلِ[3].

يُطْلَبُ بِـ«هَلْ» التَّصْدِيقُ لَيْسَ غَيْرُ، وَيَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ الْمُعَادِلِ[4].

بقية أدوات الاستفهام

لِلاسْتِفْهَامِ أَدَوَاتٌ أُخْرَى غَيْرُ الْهَمْزَةِ وَهَلْ، وَهِيَ:

---

1 البلاغة الواضحة ص 187.

2 البلاغة الواضحة ص 194.

3 إن جاءت «أم» بعد همزة التصور تكون «متصلة». وإن جاءت بعد همزة التصديق أو هل، قُدرت «منقطعة»، وتكون بمعنى «بل».

4 «هل» قسمان: «بسيطة»: إن استفهم بها عن وجود الشيء أو عدمه، نحو: هل الإنسان الكامل موجود؟ «ومركبة»: إن استفهم بها وجود شيء لشيء، نحو: هل النبات حساس؟

مَنْ : ويُطلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلاَءِ .

مَا : ويُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الاسْمِ أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى .

مَتَى : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ مَاضِياً كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلاً .

أَيَّانَ : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً ، وتَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ .

كَيْفَ : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ .

أَيْنَ : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْمَكَانِ .

أَنَّى : وتَأْتِي لِمَعَانٍ عِدَّةٍ ، فتَكُونُ بِمَعْنَى كَيْفَ ، وبِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، وبِمَعْنَى مَتَى .

كَمْ : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعَدَدِ .

أَيُّ : ويُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ أَحَدُ الْمُتَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا ، ويُسْأَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ ، والْحَالِ ، والْعَدَدِ ، والْعَاقِلِ ، وغَيْرِ الْعَاقِلِ عَلَى حَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ .

جَمِيعُ الأَدَوَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ يُطْلَبُ بِهَا التَّصَوُّرُ ، ولِذَلِكَ يَكُونُ الْجَوَابُ مَعَهَا بِتَعْيِينِ الْمَسْؤُولِ عَنْهُ[1] .

المعاني التي تستفاد من الاستفهام بالقرائن

قَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعَانِيهَا الأَصْلِيَّةِ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ كَالنَّفْيِ ، والإِنْكَارِ ، والتَّقْرِيرِ ، والتَّوْبِيخِ ، والتَّعْظِيمِ ، والتَّحْقِيرِ ، والاسْتِبْطَاءِ ، والتَّعَجُّبِ ، والتَّسْوِيَةِ ، والتَّمَنِّي ، والتَّشْوِيقِ[2] .

التمني

التَّمَنِّي[3] : طَلَبُ أَمْرٍ مَحْبُوبٍ لاَ يُرْجَى حُصُولُهُ ، إِمَّا لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلاً ، وإِمَّا لِكَوْنِهِ مُمْكِناً غَيْرَ مَطْمُوعٍ فِي نَيْلِهِ .

---

1 البلاغة الواضحة ص 196 .

2 البلاغة الواضحة ص 199 .

3 البلاغة الواضحة ص 207.

وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِلتَّمَنِّي لَيْتَ، وَقَدْ يُتَمَنَّى بِـهَلْ وَلَوْ وَلَعَلَّ، لِغَرَضٍ بَلاَغِيٍّ[1].

إِذَا كَانَ الأَمْرُ الْمَحْبُوبُ مِمَّا يُرْجَى حُصُولُهُ كَانَ طَلَبُهُ تَرَجِّياً. وَيُعَبَّرُ فِيهِ بِـلَعَلَّ أَوْ عَسَى، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ لَيْتَ لِغَرَضٍ بَلاَغِيٍّ[2].

النداء

النِّدَاءُ: طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ أَدْعُو.

أَدَوَاتُ النِّدَاءِ ثَمَانٍ: الْهَمْزَةُ، وَأَيْ، وَيَا، وَآ، وَآيْ، وَأَيَا، وَهَيَا، وَوَا.

الْهَمْزَةُ وَأَيْ لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ، وَغَيْرُهُمَا لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ.

قَدْ يُنَزَّلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ فَيُنَادَى بِالْهَمْزَةِ وَأَيْ، إِشَارَةً إِلَى قُرْبِهِ مِنَ الْقَلْبِ وَحُضُورِهِ فِي الذِّهْنِ.

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ فَيُنَادَى بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ وَأَيْ، إِشَارَةً إِلَى عُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ انْحِطَاطِ مَنْزِلَتِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ وَشُرُودِ ذِهْنِهِ.

يَخْرُجُ النِّدَاءُ عَنْ مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنَ الْقَرَائِنِ، كَالزَّجْرِ، وَالتَّحَسُّرِ، وَالإِغْرَاءِ[3].

القصر

الْقَصْرُ: تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِآخَرَ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ.

طُرُقُ الْقَصْرِ الْمَشْهُورَةُ أَرْبَعٌ[4]:

---

1 الغرض في هل ولعل، هو إبراز المتمنى في صورة الممكن القريب الحصول، لكمال العناية به والتشوق إليه. والغرض في لو الإشعار بعزة المتمنى وندرته؛ لأن المتكلم يبرزه في صورة الممنوع، إذ أن لو تدل بأصل وضعها على امتناع الجواب لامتناع الشرط.

2 الغرض هو إبراز المرجو في صورة المستحيل مبالغة في بعد نيله.

3 البلاغة الواضحة ص 211-212.

4 هناك طرق للقصر غير هذه الأربع. منها ضمير الفصل، نحو: علي هو الشجاع، ومنها التصريح بلفظ وحده أو ليس، نحو: أكرمت محمداً وحده، ولكنها لا تعد من طرقه الاصطلاحية.

1 ـ النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءِ ، وَهُنَا يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ .

2 ـ إِنَّمَا ، وَيَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مُؤَخَّراً وُجُوباً .

3 ـ الْعَطْفُ بِـلاَ أَوْ بَلْ أَوْ لَكِنْ ، فَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِلاَ ، كَانَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مُقَابِلاً لِمَا بَعْدَهَا . وَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِبَلْ أَوْ لَكِنْ ، كَانَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُمَا .

4 ـ تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ ، وَهُنَا يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ .

لِكُلِّ قَصْرٍ طَرَفَانِ : مَقْصُورٌ ، وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِ .

يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ قِسْمَيْنِ :

1 ـ قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ .

2 ـ قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ[1] .

يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ قِسْمَيْنِ[2] :

1 ـ حَقِيقِيٌّ[3] : وَهُوَ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَقْصُورُ بِالْمَقْصُورِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ ، بِأَلاَّ يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ أَصْلاً .

2 ـ إِضَافِيٌّ[4] : وَهُوَ مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ[5] .

---

1 البلاغة الواضحة ص 217-218.

2 البلاغة الواضحة ص 219.

3 القصر الحقيقي يكثر في قصر الصفة على الموصوف ، ولا يكاد يوجد في قصر الموصوف على الصفة .

4 القصر الإضافي يأتي كثيراً في كل من قصر الصفة على الموصوف ، وقصر الموصوف على الصفة . وهو ميدان فسيح لتنافس الكتاب والشعراء .

5 ينقسم القصر الإضافي باعتبار حال المخاطَب ثلاثة أقسام ، وذلك أنك إذا قلت : الشجاع علي لا حسن مثلاً ، فإن كان المخاطَب يعتقد اشتراك علي وحسن في الشجاعة ، كان القصر قصر إفراد . وإن كان يعتقد عكس ما تقول ، كان القصر قصر قلب . وإن كان متردداً لا يدري أيهما الشجاع ، كان القصر قصر تعيين .

الفصل والوصل

مواضع الفصل

الْوَصْلُ: عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى أُخْرَى بِالْوَاوِ.

وَالْفَصْلُ: تَرْكُ هَذَا الْعَطْفِ.

وَلِكُلٍّ مِنَ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ مَوَاضِعُ خَاصَّةٌ.

يَجِبُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

1 ـ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ تَامٌّ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ تَوْكِيداً لِلأُولَى، أَوْ بَيَاناً لَهَا، أَوْ بَدَلاً مِنْهَا. وَيُقَالُ حِينَئِذٍ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالَ الاتِّصَالِ.

2 ـ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ تَامٌّ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَخْتَلِفَا خَبَراً وَإِنْشَاءً، أَوْ بِأَلاَّ تَكُونَ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ مَا، وَيُقَالُ حِينَئِذٍ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالَ الانْقِطَاعِ.

3 ـ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ يُفْهَمُ مِنَ الأُولَى. وَيُقَالُ حِينَئِذٍ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ شِبْهَ كَمَالِ الاتِّصَالِ[1].

مواضع الوصل

يَجِبُ الْوَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

1 ـ إِذَا قُصِدَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُكْمِ الإِعْرَابِيِّ.

2 ـ إِذَا اتَّفَقَتَا خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا.

3 ـ إِذَا اخْتَلَفَتَا خَبَراً وَإِنْشَاءً، وَأَوْهَمَ الْفَصْلُ خِلافَ الْمَقْصُودِ[2].

---

1 البلاغة الواضحة ص 230.

2 البلاغة الواضحة ص 233.

الإيجاز والإطناب والمساواة

المساواة

الْمُسَاوَاةُ: أَنْ تَكُونَ الْمَعَانِي بِقَدْرِ الأَلْفَاظِ، وَالأَلْفَاظُ بِقَدْرِ الْمَعَانِي، لاَ يَزِيدُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ[1].

الإيجاز

الإِيجَازُ: جَمْعُ الْمَعَانِي الْمُتَكَاثِرَةِ تَحْتَ اللَّفْظِ الْقَلِيلِ مَعَ الإِبَانَةِ وَالإِفْصَاحِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

1 ـ إِيجَازُ قِصَرٍ: وَيَكُونُ بِتَضْمِينِ الْعِبَارَاتِ الْقَصِيرَةِ مَعَانِيَ قَصِيرَةٍ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ.

2 ـ إِيجَازُ حَذْفٍ: وَيَكُونُ بِحَذْفِ كَلِمَةٍ[2]، أَوْ جُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ مَعَ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمَحْذُوفَ[3].

الإطناب

الإِطْنَابُ: زِيَادَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى لِفَائِدَةٍ[4].

وَيَكُونُ بِأُمُورٍ عِدَّةٍ، مِنْهَا:

1 ـ ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ الْخَاصِّ.

2 ـ ذِكْرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ؛ لإِفَادَةِ الْعُمُومِ مَعَ الْعِنَايَةِ بِشَأْنِ الْخَاصِّ.

---

1 البلاغة الواضحة ص 240.

2 الكلمة المحذوفة: إما حرف، وإما فعل، وإما اسم. والاسم المحذوف قد يكون مضافاً، أو موصوفاً، أو صفة.

3 البلاغة الواضحة ص 242.

4 فإذا لم تكن في الزيادة فائدة: سميت تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعينة، وحشواً إن كانت متعينة.

3 ـ الإِيضَاحُ بَعْدَ الإِبْهَامِ، لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى فِي ذِهْنِ السَّامِعِ.

4 ـ التِّكْرَارُ لِدَاعٍ: كَتَمْكِينِ الْمَعْنَى مِنَ النَّفْسِ، وَكَالتَّحَسُّرِ، وَكَطُولِ الْفَصْلِ.

5 ـ الاعْتِرَاضُ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلاَمِ أَوْ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فِي الْمَعْنَى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ[1].

6 ـ التَّذْيِيلُ: وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا تَوْكِيداً.

وَهُوَ قِسْمَانِ:

1 ـ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ، إِنِ اسْتَقَلَّ مَعْنَاهُ وَاسْتَغْنَى عَمَّا قَبْلَهُ.

2 ـ غَيْرُ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ، إِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَمَّا قَبْلَهُ.

7 ـ الاحْتِرَاسُ: وَيَكُونُ حِينَمَا يَأْتِي الْمُتَكَلِّمُ بِمَعْنًى يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِيهِ لَوْمٌ، فَيَفْطِنُ لِذَلِكَ، وَيَأْتِي بِمَا يُخَلِّصُهُ مِنْهُ[2].

---

1 ويجب أن يكون للبليغ في الاعتراض غرض يرمي إليه غيرُ دفع الإيهام، فإن كان الغرض دفع الإيهام كان احتراساً.

2 البلاغة الواضحة ص 250- 251.

الفن الثاني في علم البيان

التشبيه

التَّشْبِيهُ: بَيَانُ أَنَّ شَيْئاً أَوْ أَشْيَاءَ شَارَكَتْ غَيْرَهَا فِي صِفَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، بِأَدَاةٍ هِيَ الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا مَلْفُوظَةً أَوْ مَلْحُوظَةً.

أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ، هِيَ: الْمُشَبَّهُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَيُسَمَّيَانِ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى وَأَظْهَرَ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْهُ فِي الْمُشَبَّهِ[1].

أقسام التشبيه

التَّشْبِيهُ الْمُرْسَلُ: مَا ذُكِرَتْ فِيهِ الأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُؤَكَّدُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُجْمَلُ: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجْهُ الشَّبَهِ.

التَّشْبِيهُ الْمُفَصَّلُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ.

التَّشْبِيهُ الْبَلِيغُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الأَدَاةُ وَوَجْهُ الشَّبَهِ[2].

تشبيه التمثيل

يُسَمَّى التَّشْبِيهُ تَمْثِيلاً إِذَا كَانَ وَجْهُ الشَّبَهِ فِيهِ صُورَةً مُنْتَزَعَةً مِنْ مُتَعَدِّدٍ، وَغَيْرَ تَمْثِيلٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَجْهُ الشَّبَهِ كَذَلِكَ[3].

---

1 البلاغة الواضحة ص 20.

2 البلاغة الواضحة ص 25.

3 البلاغة الواضحة ص 35.

التّشبيه الضمني

التَّشْبِيهُ الضِّمْنِيُّ: تَشْبِيهٌ لاَ يُوضَعُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ فِي صُوَرِ التَّشْبِيهِ الْمَعْرُوفَةِ[1]، بَلْ يُلْمَحَانِ فِي التَّرْكِيبِ.

وَهَذَا النَّوْعُ يُؤْتَى بِهِ لِيُفِيدَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ مُمْكِنٌ[2].

أغراض التّشبيه

أَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ كَثِيرَةٌ[3] مِنْهَا مَا يَأْتِي:

1 - بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ: وَذَلِكَ حِينَ يُسْنَدُ إِلَيْهِ أَمْرٌ مُسْتَغْرَبٌ لاَ تَزُولُ غَرَابَتُهُ إِلاَّ بِذِكْرِ شَبِيهٍ لَهُ.

2 - بَيَانُ حَالِهِ: وَذَلِكَ حِينَمَا يَكُونُ الْمُشَبَّهُ غَيْرَ مَعْرُوفِ الصِّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ، فَيُفِيدُهُ التَّشْبِيهُ الْوَصْفَ.

3 - بَيَانُ مِقْدَارِ حَالِهِ: وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُشَبَّهُ مَعْرُوفَ الصِّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ مَعْرِفَةً إِجْمَالِيَّةً، وَكَانَ التَّشْبِيهُ يُبَيِّنُ مِقْدَارَ هَذِهِ الصِّفَةِ.

4 - تَقْرِيرُ حَالِهِ: كَمَا إِذَا كَانَ مَا أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّثْبِيتِ وَالإِيضَاحِ بِالْمِثَالِ.

5 - تَزْيِينُ الْمُشَبَّهِ أَوْ تَقْبِيحُهُ[4].

---

1 صور التشبيه المعروفة هي ما يأتي: ما ذكرت فيه الأداة نحو: ماء كاللجين، أو حذفت والمشبه به خبر نحو: الماء لجين، وكان الماء لجيناً، أو حال نحو: سال الماء لجيناً، أو مصدر مبين للنوع مضاف نحو: صفا الماء صفاء اللجين، أو مضاف إلى المشبه نحو: سال لجين الماء، أو مفعول به ثانٍ لفعل من أفعال اليقين والرجحان نحو: علمت الماء لجيناً، أو صفة على التأويل بالمشتق نحو: سال ماءٌ لجينٌ، أو أضيف المشبه إلى المشبه به، بحيث يكون الثاني بياناً للأول نحو: ماء اللجين، أي ماء هو اللجين، أو بين المشبه بالمشبه به نحو: جرى ماء من لجين.

2 البلاغة الواضحة ص 47.

3 الأغراض المذكورة في القاعدة ترجع جميعها كما ترى إلى المشبه، وهذا هو الغالب. وقد ترجع إلى المشبه به، وذلك في التشبيه المقلوب.

4 البلاغة الواضحة ص 54-55.

التشبيه المقلوب

التَّشْبِيهُ الْمَقْلُوبُ: هُوَ جَعْلُ الْمُشَبَّهِ مُشَبَّهاً بِهِ بِادِّعَاءِ أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ فِيهِ أَقْوَى وَأَظْهَرُ[1].

المجاز اللغوي

الْمَجَازُ اللُّغَوِيُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ.

وَالْعَلاَقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ قَدْ تَكُونُ الْمُشَابَهَةُ، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَهَا.

وَالْقَرِينَةُ قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً، وَقَدْ تَكُونُ حَالِيَّةً[2].

الاستعارة التصريحية والمكنية

الاسْتِعَارَةُ مِنَ الْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ. وَهِيَ تَشْبِيهٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، فَعَلاَقَتُهَا الْمُشَابَهَةُ دَائِماً.

وَهِيَ قِسْمَانِ:

1 ـ تَصْرِيحِيَّةٌ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

2 ـ مَكْنِيَّةٌ: وَهِيَ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ[3].

تقسيم الاستعارة إلى أصلية تبعية

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ اسْماً جَامِداً.

---

1 البلاغة الواضحة ص 60.

2 البلاغة الواضحة ص 71.

3 البلاغة الواضحة ص 76- 77.

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ مُشْتَقّاً أَوْ فِعْلاً[1] .

كُلُّ تَبَعِيَّةٍ قَرِينَتُهَا مَكْنِيَّةٌ ، وَإِذَا أُجْرِيَتْ الاسْتِعَارَةُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ إِجْرَاؤُهَا فِي الأُخْرَى[2] .

تقسيم الاستعارة إلى مرشحة ومجردة والمطلقة

الاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ : مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ .

الاسْتِعَارَةُ الْمُجَرَّدَةُ : مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ .

الاسْتِعَارَةُ الْمُطْلَقَةُ : مَا خَلَتْ مِنْ مُلاَئِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَوِ الْمُشَبَّهِ[3] .

لاَ يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ أَوِ التَّجْرِيدُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ تَتِمَّ الاسْتِعَارَةُ بِاسْتِيفَائِهَا قَرِينَتَهَا لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً ، وَلِهَذَا لاَ تُسَمَّى قَرِينَةُ التَّصْرِيحِيَّةِ تَجْرِيداً ، وَلاَ قَرِينَةُ الْمَكْنِيَّةِ تَرْشِيحاً[4] .

الاستعارة التمثيلية

الاسْتِعَارَةُ التَّمْثِيلِيَّةُ : تَرْكِيبٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ[5] .

المجاز المرسل

الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ : كَلِمَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ لِعَلاَقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ

---

1 تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية عام في الاستعارة ، سواء أكانت تصريحية أم مكنية . ومثال الاستعارة التبعية المكنية : أعجبني إراقة الضارب دم الباغي ، فقد شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كلٍّ ، واستعير القتل للضرب الشديد ، واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضرباً شديداً ، ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الإراقة ، على طريق الاستعارة المكنية التبعية .

2 البلاغة الواضحة ص 84 .

3 من أنواع الاستعارة المطلقة الاستعارة التي تشتمل على ترشيح وتجريد معاً . مثالها في التصريحية : نطق الخطيب بالدرر ، براقة ثمينة ، فارتاحت لها الأسماع . ومثالها في المكنية : قصف الموت شبابه قبل أن يزهر ويصل إلى الكهولة .

4 البلاغة الواضحة ص 91 .

5 البلاغة الواضحة ص 98 .

قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الأَصْلِيِّ.

مِنْ عَلاَقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ :

السَّبَبِيَّةُ، الْمُسَبَّبِيَّةُ، الْجُزْئِيَّةُ، الْكُلِّيَّةُ، اعْتِبَارُ مَا كَانَ، اعْتِبَارُ مَا يَكُونُ، الْمَحَلِّيَّةُ، الْحَالِّيَّةُ[1] .

المجاز العقلي

الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ: هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ.

الإِسْنَادُ الْمَجَازِيُّ يَكُونُ إِلَى سَبَبِ الْفِعْلِ أَوْ زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ مَصْدَرِهِ أَوْ بِإِسْنَادِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ أَوِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ إِلَى الْفَاعِلِ[2] .

الكناية

الْكِنَايَةُ[3] : لَفْظٌ أُطْلِقَ وَأُرِيدَ بِهِ لاَزِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى .

تَنْقَسِمُ الْكِنَايَةُ بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ :

1 ـ فَإِنَّ الْمَكْنِيَّ عَنْهُ قَدْ يَكُونُ صِفَةً .

2 ـ وَقَدْ يَكُونُ مَوْصُوفاً .

3 ـ وَقَدْ يَكُونُ نِسْبَةً[4] .

---

1 البلاغة الواضحة ص 110 .

2 البلاغة الواضحة ص 117 .

3 البلاغة الواضحة ص 125 .

4 إذا كثرت الوسائط في الكناية نحو: كثير الرماد سميت تلويحاً. وإن قلت وخفيت نحو فلان من المستريحين، كناية عن الجهل والبلاهة، سميت رمزاً. وإن قلت الوسائط ووضحت، أو لم تكن، سميت إيماء وإشارة، نحو الفضل يسير حيث سار فلان، كناية عن نسبة الفضل إليه. ومن الكناية نوع يسمى التعريض، وهو أن يطلق الكلام ويشار به إلى معنىً آخرَ يفهم من السياق، كأن تقول لشخص يضر الناس: خير الناس أنفعهم للناس، وكقول المتنبي يعرض بسيف الدولة وهو يمدح كافوراً:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

الفن الثالث في علم البديـع

المحسنات اللفظية

الجناس

الْجِنَاسُ: أَنْ يَتَشَابَهَ اللَّفْظَانِ فِي النُّطْقِ وَيَخْتَلِفَا فِي الْمَعْنَى.

وَهُوَ نَوْعَانِ:

1 ـ تَامٌّ: وَهُوَ مَا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ هِيَ: نَوْعُ الْحُرُوفِ وَشَكْلُهَا، وَعَدَدُهَا وَتَرْتِيبُهَا.

2 ـ غَيْرُ تَامٍّ: وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الأُمُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ[1].

الاقتباس

الاقْتِبَاسُ: تَضْمِينُ النَّثْرِ أَوِ الشِّعْرِ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ غَيْرِ دَلاَلَةٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُغَيَّرَ فِي الأَثَرِ الْمُقْتَبَسِ قَلِيلاً[2].

السجع

السَّجْعُ: تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ فِي الْحَرْفِ الأَخِيرِ[3]، وَأَفْضَلُهُ مَا تَسَاوَتْ فِقَرُهُ[4].

---

1 البلاغة الواضحة ص 265.

2 البلاغة الواضحة ص 270.

3 السجع موطنه النثر. وقد يجيء في الشعر.

4 البلاغة الواضحة ص 273.

المحسنات المعنوية

التورية

التَّوْرِيَةُ: أَنْ يَذْكُرَ الْمُتَكَلِّمُ لَفْظاً مُفْرَداً لَهُ مَعْنَيَانِ:

1 - قَرِيبٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُرَادٍ.

2 - وَبَعِيدٌ خَفِيٌّ هُوَ الْمُرَادُ[1].

الطباق

الطِّبَاقُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَضِدِّهِ فِي الْكَلَامِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ:

1 - طِبَاقُ الإِيجَابِ: وَهُوَ مَا لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ الضِّدَّانِ إِيجَاباً وَسَلْباً.

2 - طِبَاقُ السَّلْبِ: وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الضِّدَّانِ إِيجَاباً وَسَلْباً[2].

المقابلة

الْمُقَابَلَةُ: أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يُؤْتَى بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ[3].

حسن التعليل

حُسْنُ التَّعْلِيلِ: أَنْ يُنْكِرَ الأَدِيبُ صَرَاحَةً أَوْ ضِمْناً عِلَّةَ الشَّيْءِ الْمَعْرُوفَةَ، وَيَأْتِي بِعِلَّةٍ أَدَبِيَّةٍ طَرِيفَةٍ تُنَاسِبُ الْغَرَضَ الَّذِي يُقْصَدُ إِلَيْهِ[4].

---

1 البلاغة الواضحة ص 277.

2 البلاغة الواضحة ص 281.

3 البلاغة الواضحة ص 285.

4 البلاغة الواضحة ص 289.

تأكيد المدح بما يشبه الذمّ

تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ ضَرْبَانِ :

1 ـ أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ صِفَةُ مَدْحٍ .

2 ـ أَنْ يُثْبَتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ ، وَيُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى[1] .

تأكيد الذمّ بما يشبه المدح

تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ ضَرْبَانِ :

1 ـ أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَّةٍ صِفَةُ ذَمٍّ .

2 ـ أَنْ يُثْبَتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ ذَمٍّ ، ثُمَّ يُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى[2] .

أسلوب الحكيم

أُسْلُوبُ الْحَكِيمِ : تَلَقِّي الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ ، إِمَّا بِتَرْكِ سُؤَالِهِ وَالإِجَابَةِ عَنْ سُؤَالٍ لَمْ يَسْأَلْهُ ، وَإِمَّا بِحَمْلِ كَلامِهِ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ يَقْصِدُ ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْأَلَ هَذَا السُّؤَالَ ، أَوْ يَقْصِدَ هَذَا الْمَعْنَى[3] .

---

1 البلاغة الواضحة ص 292- 293 .

2 البلاغة الواضحة ص 293.

3 البلاغة الواضحة ص 296.

المراجع

1 ـ التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني. تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م.

2 ـ مختصر المعاني، مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

3 ـ تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، علي رجب الصالحي. مطبعة وادي الملوك، 1936 م.

4 ـ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.

5 ـ البلاغة الواضحة، علي الجارم، مصطفى أمين. دار المعارف، مصر.

6 ـ الأعلام، خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م.

7 ـ مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون .دار صادر بيروت، 2006 م.

8 ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، تحقيق: د. نسيب نشاوي، دار المكتبي، سورية، 1995 م.



فهرس الكتاب

تاريخ علم البلاغة

ملخص تلخيص المفتاح

الفن الأول في علم المعاني

الفن الثاني في علم البيان

الفن الثالث في البديع

خلاصة البلاغة

الفن الأول في علم المعاني

الفن الثاني في علم البيان

الفن الثالث في علم البديع



MULAKHAṢ
TALKHĪṢ AL-MUFTĀḤ
FĪ
ʿULŪM AL-BALĀGHĀ

By
Šaykh al-ʾIslām abū-Yaḥyā Zakariyyā al-Anṣārī
(died 926 A.H. /1520 A.D.)

Edited by
Ilyas KAPLAN
Researcher / Turkey

IRŞAD
KİTAP YAYIN DAĞITIM
İSTANBUL

DAR SADER
Publishers
BEIRUT